www.kassioun.org

944

الاثنين 16 كانون الاول 2019

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «50» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «00963 11 3120598» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

الافتتاحية

قبل أن يفوت الآوان!

بات ممكناً إلى حدود غير قليلة، التعامل مع سعر صرف الليرة السورية، بوصفه مؤشراً لا اقتصادياً فحسب، بل وسياسياً بالجوهر. وإذا كانت الأيام القليلة الماضية قد شهدت ما يبدو أنه استقرار هشّ على سعر جديد بحدود 850 ليرة سورية للدولار، فإنّ التجربة والوضع السياسي نفسه يؤكدان أنّ هذا الاستقرار ليس سوى تثبيت لمنصة انطلاق جديدة لمزيد من التدهور، وذلك بافتراض استمرار الوضع السياسي على حاله الكارثي الراهن.

مؤشر سعر الصرف ليس المؤشر الوحيد بطبيعة الحال، وربما لا يكون المؤشر الأكثر أهمية، ولكنه بالتأكيد مؤشر عالي الوضوح. إلى جانبه هنالك المؤشرات الأكثر ارتباطاً بحياة السوريين اليومية، المؤشرات المتعلقة بالفقر المطلق الذي يعيشونه في ظل أزمات معيشية وتوترات اجتماعية جديدة من كل الأنواع والأشكال، وفوق ذلك كله شتاء بارد جديد لا يُعير حساباً للعظام الهشة الباردة.

إنّ هذه الأوضاع المتفاقمة سوءاً، والتي باتت تهدد ليس باستمرار المعاناة والأزمة فحسب، بل وبإعادة تفجيرها بشكل أكثر كارثية، وبشكل يحمل أكبر الأخطار على وحدة البلاد وعلى استمرارها من الأساس، تضع أمام الوطنيين السوريين مهمات كبرى وثقيلة في الجوانب المختلفة، السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأهم من ذلك أن استمرار الأخطار السابقة وتعاظمها، يعني أنّ كل الخطوات والنضالات التي بذلها السوريون في سياق التصدي للتدخلات الخارجية بأشكالها ومستوياتها المختلفة، باتت الآن مهددة بالذهاب هباءً منثوراً.

إنّ كل ذلك يؤكد أنّ المطلوب، هو خطوات جديدة غير مسبوقة، خطوات كبرى وسريعة باتجاه الحل الشامل. في المقدمة منها، إنهاء كل أشكال التبارز عديم الجدوى الهادف للهروب من تطبيق القرار 2254 كاملاً، بكل ما يعنيه ذلك وما يتضمنه من استحقاقات كبرى آن أوانها منذ وقت طويل، وسيفوت أوان فاعليتها في الحفاظ على البلاد ووحدتها إنْ جرى التأخّر في تطبيقها بشكل إضافي.

من الخطوات غير المسبوقة التي ينبغي البدء بها فوراً، التعامل مع الوضع الاقتصادي المعيشي من وجهة نظر الضرورات الوطنية الكبرى، لا من وجهات النظر «الإدارية» و«الحقوقية» الضيقة، وهو ما يتطلب البدء ببناء النموذج الاقتصادي البديل من اليوم، عبر ضرب رؤوس الفساد الكبير، وضرب منظومة علاقاتها المبنية تاريخياً وحتى اللحظة على ثلاثة أقانيم أساسية: علاقات مفتوحة أو مستورة مع الغرب، جوهرها التبعية، نشاط داخلي بعيد كل البعد عن الإنتاج الحقيقي ومقتصر على الاستثمار في الخدمات وعلى نهب الثروات المحلية بشكلها الخام، جهاز دولة يمارس دور الراعي والحامي للفساد الكبير.

إنّ أكبر قدر من الوحدة الوطنية بين السوريين المتضررين من النهب للدفع نحو التطبيق الكامل والسريع للقرار 2254، وكذلك أكبر قدر من إعادة ترتيب الوضع الداخلي على أساس اصطفاف واضح وحقيقي ضمن التوازن الدولي الجديد من موقع المعاداة الحاسمة للولايات المتحدة والصهيونية وحلفائهم والمطبعين معهم، هي ضرورات وطنية وجودية لم يعد ممكناً القفز فوقها بأي شكل من الأشكال، ولم يعد ممكناً تأجيلها أو الإبطاء في تنفيذها.

شؤون عمالية

النقابات أنهت ترتيباتها.. ماذا بعد؟

02

ملف «سورية 2019»

الجديد المقبل وإمكاناته

06

شؤون محلية

المركزي و«إنسانيته»

09

شؤون عربية دولية

لافروف وأجواء واشنطن المشحونة

18

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

النقابات أنهت ترتيباتها.. ماذا بعد؟

أنهت الحركة النقابية ترتيباتها التنظيمية ما قبل الأخيرة وهي اللجان النقابية ومكاتب النقابات والمكاتب التنفيذية لاتحادات المحافظات عبر المؤتمرات النقابية التي عقدت، وبانتهائها تدخل النقابات إلى التحضير للمؤتمر العام والمفترض فيه أن يصوغ ويقرر خطة عمل الحركة النقابية للمرحلة القادمة على ضوء التطورات الجارية والمستقبلية السياسية والاقتصادية وما تتطلبه من رؤية واضحة لدى قيادة الحركة النقابية، قاعدتها الأساسية مصالح وحقوق الطبقة العاملة أولاً، وثانياً واقع قطاع الدولة وأهميته السياسية والاقتصادية بضرورة تخليصه من ناهبيه وتحريره من السياسات التي عملت على إنهاكه عبر عشرات من السنين مما أفقده الإمكانية على التطور بوجهيه الإنتاجي والقوى العاملة.

المؤشرات التي تكونت أثناء سير الترتيبات النقابية على المستويات كافة أشارت إلى استمرار العمل وفقاً للمنظومة القديمة، من حيث اختيار الكوادر النقابية التي جرت بعملية اختيارها تدخلات مختلفة لعبت دوراً مهماً في التشكيلات التي تم الإعلان عنها، وبقي العمال هم في القائمة الأخيرة من المقررين إذا كان لهم قرار مسموع أو خيار مقبول في قول موقفهم من هذا المرشح أو ذاك، وخاصة في معامل القطاع الخاص، حيث كان وجودهم شكلياً ومرهوناً بمعظمه للتوافق مع أرباب العمل حول شكل اللجنة المطلوب الإعلان عنها، وهذا الإجراء بحد ذاته غير ديمقراطي وفيه مداهنة لأرباب العمل ومسايرة لمصالحهم في أن تكون لجاناً نقابية لا تحرّك ساكناً لجهة دفاعها عن مصالح العمال وحقوقهم التي يبلعها أرباب العمل وهم مطمئنون للنتائج التي قد يتطلبها أي موقف قد يتخذه العمال تجاه دفاعهم عن حقهم فيما ينتجونه ولا ينالون منه إلّا من الجمل أذنه كما يقال.

كان الظرف متهيئاً لأن تعدّل النقابات من وزنها في معامل ومنشآت القطاع الخاص عبر فرض انتخابات يقرر فيها العمال من يمثلهم، لم لا وهم أكثرية الطبقة العاملة، والوزن الحقيقي هنا أي عند عمال القطاع الخاص المغيب دورهم لاعتبارات سوف يتجاوزنها في الوقت المناسب الذي يقررونه ويكونون مستعدين فيه تنظيمياً ووعياً بمصالحهم وكيف يدافعون عنها.

المرحلة القادمة تحمل في طياتها الكثير من التغيرات التي يتطلب لها الاستعداد ومؤشراتها واضحة سواء لجهة تصعيد قوى رأس المال- بأصنافه وأنواعه المختلفة- الحرب تجاه لقمة الشعب وكرامته، أو تجاه إنهاك الاقتصاد الوطني وبالقلب منه قطاع الدولة عبر تهميشه وخلق المبررات لخصخصته جزئياً، من خلال قانون التشاركية أو عبر تأجيره وطرح أصوله للاستثمار وكلا الإجراءين يمسّان حقوق الشعب السوري ومصالحه الجذرية في اقتصاد حقيقي يلبي حاجاته ومتطلباته المستقبلية.

المحكمة العمالية «5»

«الطرق المتبعة في إثبات تقاضي الأجور»

صدر القرار رقم /5/ لعام 2010 من قبل وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل استناداً إلى أحكام المادة «80» من قانون العمل رقم /17/ لعام 2010 والتي حددت من خلاله الشروط التي تتبع في إثبات تقاضي الأجر، وجاء فيه:

■ اديب خالد

تُتبع في تحديد الأجر سواء طريقة تقاضيه على أساس «يومي أم أسبوعي أم شهري أم موسمي أم سنوي أم على أساس الإنتاج أو العمولة إحدى الوسائل التالية:

جدول الأجور: حيث يقوم العامل عند تقاضي أجره بالتوقيع أو بوضع بصمة إبهامه أو ختمه في الحقل المخصص لذلك في جدول الأجور التي ينظمها صاحب العمل لهذه الغاية.

بطاقات الأجرة، حيث يقوم العامل عند تقاضي أجره بالتوقيع أو بوضع خاتمه أو بصمة إبهامه في الحقل المخصص لذلك في البطاقة التي ينظمها صاحب العمل لهذه الغاية ويحتفظ كل من الطرفين بنسخة منها.

عن طريق إشعار مصرفي حيث يقوم صاحب العمل بطلب صورة عن الإشعار المصرفي من المصرف الذي يؤدى الأجر عن طريقه، ويعين الإشعار المصرفي مقدار الأجر وتاريخ تحويل كتلة الأجور لديه.

طريقة حساب الحقوق العمالية «الخبرة الحسابية والطبية»

الخبرة الحسابية بعد إثبات العلاقة العمالية والحقوق المدعى بها أمام المحكمة، وبغية معرفة قيمة هذه الحقوق حسابياً ومالياً تلجأ المحكمة العمالية إلى أجراء الخبرة الحسابية على واقع أوراق الدعوى ومستنداتها وأقوال الشهود وغيرها من وسائل الإثبات التي لجأت إليها، وغالباً ما تكون الخبرة بمعرفة خبير واحد تسميه المحكمة.

وأهم الحقوق العمالية التي تقوم الخبرة باحتسابها هي:

«تعويض التسريح غير المبرر «تعويض شهري الإنذار» مكافأة نهاية الخدمة- بدل الإجازات الإدارية السنوية- بدل ساعات العمل الإضافي «ليلي أو نهاري» بدل العطل الرسمية والأعياد الدينية- الأجر لمدة ستة بنسبة 50% سنداً للمادة 208 عمل- الزيادات القانونية، أجور متراكمة وغيرها».

الخبرة الطبية

عندما يكون موضوع الدعوى إصابة عمل استكملت جميع أركانها وشروطها المنصوص عليها في قانون التأمينات الاجتماعية، ولجوء العامل إلى القضاء تقوم المحكمة وبغية معرفة نسبة العجز للمدَّعي وتاريخ ثبوت العجز أو تفاقم الإصابة أو غيرها بإجراء خبرة طبية على المدَّعي بمعرفة ثلاثة أطباء يكون أحدهم من التأمينات الاجتماعية، وذلك قبل إصدار قرارها النهائي، وفي ضوء نتيجة الخبرة الطبية وحسب نسبة العجز تقوم مؤسسة التأمينات الاجتماعية بصرف تعويض من دفعة واحدة إذا كانت نسبة العجز من 1 إلى 34% وصرف معاش إصابة إذا كانت نسبة العجز 35% أو أكثر.

هذا ويجوز للمحكمة من تلقاء نفسها، أو بناء على طلب أحد الخصوم أن تطلب استيضاحاً من الخبير في مسائل معينة ولازمة للفصل في الدعوى، علماً أن رأي الخبير لا يقيّد المحكمة، وإذا حكمت المحكمة خلافاً لرأي خبير وجب عليها بيان الأسباب التي أوجبت إهمال هذا الرأي كله أو بعضه، ويمكن للمحكمة أيضاً من تلقاء نفسها أو بناء على طلب أحد الخصوم إعادة الخبرة وفق الضوابط الناظمة لذلك.

إذا حكمت المحكمة خلافاً لرأي خبير وجب عليها بيان الأسباب التي أوجبت إهمال هذا الرأي كله أو بعضه

المستقبل لحراك العمال

من خلال ما شهدناه منذ أواخر القرن الماضي وبدايات القرن الحالي وحتى الآن من واقع الحركة النقابية السورية، وما نشهده اليوم من خلال الانتخابات النقابية الجارية في الحركة النقابية، ترتسم أمام الطبقة العاملة العديد من الأسئلة الهامة التي تحتاج إلى أجوبة واضحة، ومن أهمها هل هذه الحركة النقابية كانت موجة عرضية مرّت بالمجتمع في مرحلة مضت، وإن دورها القيادي للطبقة العاملة قد ذهب إلى غير رجعة؟ ولماذا لم تستطع الحركة العمالية والحركة النقابية مواجهة البرجوازية التي ظهرت وصعدت البيروقراطية منها، وقوى الفساد الكبرى التي تستشرس يوماً بعد يوم؟ وأسئلة أخرى كثيرة حول الأدوات والأساليب والطرق الكفاحية التي تستخدمها هذه الحركة النقابية وما مدى نجاعتها. وما هي الطبقة العاملة؟

■ نبيك عكام

الطبقة العاملة مصطلح يتألف من قسمين، الأول الطبقة، وهي مجموعة كبيرة من الناس تتشابه فيما بينها بمجموعة من الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وتتميز بحسب موقعها من عملية الإنتاج الاجتماعي، وعلاقتها بوسائل الإنتاج وطريقة حصولها على نصيبها أو حصتها من الثروة الاجتماعية وحجم هذه الحصة، أما وصف الطبقة بالعاملة أي طبقة العمال الذين لا يملكون وسائل الإنتاج وهم مضطرون لأن يعملوا ويبيعوا قوة عملهم لصاحب العمل الذي يملك وسائل الإنتاج تلك سواء قطاع دولة أم قطاعاً خاصاً مقابل أجر محدد من قبل صاحب العمل، ولا تقتصر هذه الطبقة على عمال الإنتاج الصناعيين والزراعيين المنتجين للسلع، بل تضم هذه الطبقة في صفوفها شرائح مختلفة من العمال كعمال الخدمات في المدارس والمشافي والبلديات وعمال النقل والاتصالات وغيرهم، وكل هؤلاء العمال يستغلهم أرباب العمل.

إن موقع الطبقة العاملة في علاقات الإنتاج يمنح هذه الطبقة قوة اقتصادية هائلة، حيث تعدّ أهم عنصر من عناصر الإنتاج وبين أيديها إمكانية التحكم في عملية الإنتاج التي يقوم عليها المجتمع بأسره، والتي تمدّ طبقة أصحاب المال والعمل بأرباحها التي تعتاش عليها. الطبقة العاملة تستطيع وقف الإنتاج في ظل الاستغلال الواقع على كاهلها، وتستطيع إدارة العملية الإنتاجية الاجتماعية من خلال الثقل الاقتصادي للعمال والقدرة على التنظيم الذي يميز الطبقة، إلّا أنَّ ذلك غير كاف، لكون الحركة النقابية لا تملك تلك الأدوات النضالية الجماعية، لذلك نجد هذا الفقر يتحول إلى يأس وخضوع، وخندقة مع أصحاب العمل، وليس لمقاومة مصدر ذلك البؤس الذي يعاني منه العمال، استطاع العمال بمرحلة سابقة استخدام سلاح الإضراب عن العمل لإبراز ثقل الوزن الاقتصادي لهذه الطبقة، واليوم قد يظن البعض بأن عهد الطبقة العاملة قد ذهب إلى غير رجعة، وأنها كقوة اجتماعية واقتصادية أصبحت أقل أهمية وباتت تحت السيطرة، غير أنَّ العمال في كل مرة تُغلّق فيها الأبواب وينعدم الأمل يأبون إلّا أن يفتحوا تلك الأبواب ويحيون الأمل من جديد بعد فترة الركود الطويلة نسبياً للحركة العمالية، فكما أنه لا يمكن للإنسان أن يحيا بالخبز فقط، كذلك العمال يمكنهم أن يحقّقوا ظروفاً أحسن وواقعاً أفضل، بوسائل كفاحية أخرى تعبِّر عن رفضهم واستيائهم من هذا الواقع، بعيداً عن الأساليب البيروقراطية المتبعة الآن من كتب ومذكرات، التي تكون نهايتها الأدراج أو سلات المهملات، وعلى سبيل المثال اليوم الإحجام الكبير عن خوض الانتخابات النقابية لدرجة أشبه بالمقاطعة حتى أنه في بعض مؤتمرات الانتخابية لمكاتب النقابة لم يحضر هذه المؤتمرات سوى 50% +1 كما صرحت رئاسة المؤتمر لتعتبره شرعياً، مع العلم أن كافة أعضاء هذا المؤتمر منتخبون في تجمعاتهم العمالية من خلال عرس ديمقراطي، كما قالت الهيئات العليا في الحركة النقابية.

وعودة على البدء، على الطبقة العاملة أن تحصل على الإضراب بنفسها ولنفسها فالإضراب مدرسة النضال الأساسية التي يتعلم فيها العمال والحركة النقابية كيف يحصلون على حقوقهم، وعلى الحركة النقابية أن تفتح عيون العمال على أهميته، فمن خلال الإضراب يتعلم العمال أن يتحدوا، فهم لا يمكنهم أن يحصلوا على حقوقهم إذا لم يكونوا متحدين. وأخيراً نقول الإضراب واحد من الوسائل الأهم التي تكافح وتناضل بها الطبقة العاملة من أجل تحسين ظروف وشروط عملها.

الطبقة العاملة

إضراب عمّال النقل في الرباط

دخل عمال النقل في الرباط الذين يعملون لدى شركة «ألزا» للنقل العاملة بين الرباط وبعض المناطق منذ الخميس الماضي في إضراب عن العمل. ويعود سبب الإضراب إلى قيام الشركة في تخفيض رواتب العمّال الشهرية دون سابق علم أو إنذار، حيث تعمل الشركة على 58 خطاً في الرباط ويقدر عدد الركاب الذين تخدمهم الشركة بحوالي 60 مليون راكب سنوياً، وقال رئيس مجلس مدينة الرباط في تصريح صحافي: إن الإضراب جاء بشكل مفاجئ ولم يتم إخبار إدارة الشركة بشأنه مشيراً إلى أنه سيتم فتح قناة الحوار مع المسؤولين بشركة «ألزا» لتجميع كل المعطيات بشكل رسمي من أجل تدارس مطالب العمال، وتعليق هذا الإضراب في أقرب وقت ممكن.

تجمُّع احتجاجي من أجل الحريات النقابية

قرر الاتحاد المغربي للشغل بعد اجتماع لمكتب الاتحاد المحلي لنقابات العمال الذي عقد يوم الاثنين 9 كانون الاول 2019 في منطقة وادي زم أبي الجعد، تنظيم تجمع احتجاجي ضد محاولات التضييق على الحريات النقابية ومحاولات السطو على المقرات النقابية للاتحاد المغربي للشغل وذلك يوم الأحد 15 كانون الاول2019 أمام مقرّ الاتحاد. وقد وُجِّهت الدعوة إلى كافة العمال والأعضاء في المكاتب النقابية للقطاعات المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، وعموم الفعاليات للتضامن مع الاتحاد المحلّي واستنكارها لما تتعرض فيها الحريات النقابية للتضييق في المنطقة وعلى المستوى الوطني للمشاركة المكثفة في هذه المحطة النضالية.

عمال شركة كوماباتي فيركومار يصعدون نضالهم

قرر عمال شركة كوماباتي فيركومار- خلال جمع عام عقدوه في المقر المركزي للاتحاد المغربي للشغل يوم 1 كانون الأول 2019 القيام بالعديد من الأشكال النضالية المشروعة دفاعاً عن حقوقهم المهضومة، بما فيها الإضراب والوقفات الاحتجاجية والمسيرات والاعتصام، وذلك للاحتجاج على عدم صرف مستحقات العمال ومنها أجورهم. وتشريد ما يزيد عن 40 عائلة. إن العمّال إذ يحملون مسؤولية تردي الأوضاع الاجتماعية والمعنوية للعمال وأسرهم إلى المُشغل وإلى السلطات المعنية الساهرة على تطبيق وفرض احترام مدونة الشغل والتشريعات والقوانين الوطنية التي تضمن حقوق الأجراء. كما يدعون جميع مناضلات ومناضلي الاتحاد المغربي للشغل إلى التعبير عن تضامنهم ومساندتهم لنضالهم العادل.

تواصل الإضرابات في فرنسا

تتواصل التعبئة للإضرابات في فرنسا ضد إصلاح نظام التقاعد الذي تتبناه الحكومة. حيث يزعم رئيس الوزراء أن «الجميع سيكون رابحاً» بفضل هذا الإصلاح، وقد توسع الحراك النقابي وتعززت الدعوات لإطالة أمد الحراك وتواصل حركة النقل في عدة مدن فرنسية هذا الإضراب، ودخلت التعبئة في فرنسا ضد إصلاح نظام التقاعد الذي ترفضه بشدة جميع النقابات في معظم المدن الكبرى في البلاد أسبوعها الثاني. ومن المتوقع أن يتوسّع نطاقها. هذا وقد توسّع الحراك النقابي بعد أن كُشفت تفاصيل المشروع الذي يرفع سن التقاعد إلى 64 عاماً، حيث سيتم إلغاء الأنظمة الخاصة بالنسبة للعاملين في القطاع العام والأنظمة الخاصة التي تحدد سن التقاعد عند 52 عاماً، وإن الإصلاح سيُطبق على المولودين عام 1985 وما بعده.

بيئة العمل والصحة والسلامة المهنية

لتحقيق الصحة والسلامة المهنية في بيئة العمل يقتضي تضمين قواعد البيئة والصحة والسلامة المهنية في خطوات وإجراءات العمل على مستوى المصانع والشركات تبعاً لنهج منظّم يشمل الخطوات التالية: تحديد الأخطار في بيئة العمل والصحة والسلامة في الشركة والمصنع المعني،

■ أيمن ياسين

والمخاطر المصاحبة أثناء العمل بما في ذلك تضمين إجراءات وضع تصاميم المنتجات، والخطط والأشغال الهندسية، لا بدَّ من وجود المختصّين بالبيئة والصحة والسلامة المهنية من ذوي الخبرة العملية والمقدرة على تقييم وإدارة المخاطر على بيئة العمل والصحة والسلامة المهنية وإعداد الخطط والإجراءات الخاصة، التي تتضمّن التوصيات الفنّية الضرورية واللازمة فيما له صلة بالعمل. من خلال قدرته وفهمه على تقدير احتمال حدوث المخاطر على بيئة العمل والصحة والسلامة المهنية وحجم تلك المخاطر، وذلك استناداً إلى طبيعة أنشطة الشركة أو المصنع وما يمكن أن ينتج عنه من انبعاث الغازات وأغبرة وعوالق، أو المخلفات السائلة أو أية عمليات خطرة لها عواقب سلبية محتملة بالنسبة للعاملين وتتوقف إدارة الأخطار في المنشأة على تحديد الإستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق تخفيض شامل للمخاطر على صحة العمال والتركيز على منع حدوث أي خطر محتمل، وذلك باختيار مواد أو عمليات وإجراءات أدنى خطورة تؤدي إلى تفادي الأخطار أو تخفيضها ووجود ضوابط الصحة والسلامة المهنية التي أقرتها منظمة العمل الدولية. وأنظمة وتشريعات العمل الوطنية النافذة ومنها ضوابط هندسية تهدف إلى تخفيض أو تقليل إمكانية وحجم الأخطار غير المرغوبة، ضوابط منع التلوّث بغية تخفيض مستويات انبعاث الملوّثات التي تسبّب الضرر للعاملين في بيئة العمل، إعداد العاملين من خلال تزويدهم بالأدوات وأجهزة الوقاية التقنيّة والشخصية اللازمة والضرورية، بغية السيطرة الفعالة على تلك المخاطر والحوادث على نحو يضمن السلامة من خلال تحقيق شروط السلامة والصحة لبيئة العمل، تحسين الأداء فيما يتعلق بالبيئة والصحة والسلامة المهنية من خلال المزيد من الرصد المستمرّ لأداء المنشأة، وتحقيق المساءلة الفعّالة من خلال ضابطة تفتيش العمل والصحة والسلامة المهنية لدى مؤسسة التأمينات الاجتماعية ووزارة العمل، وهنا لا يمكننا أن ننسى دور التنظيم النقابي وأهميته في المراقبة والمطالبة الفعالة لتحسين شروط وظروف بيئة العمل.

أهداف السلامة والصحة المهنية

– حماية العمال والعنصر البشري المحيط والمرتبط بالعمل من الإصابات الناجمة عن مخاطر بيئة العمل ومنع تعرضّهم للحوادث والإصابات والأمراض المهنية.

– الحفاظ على مقومات العمل المادي المتمثل في المنشآت وما تحتويه من أجهزة ومعدات، من التلف أو الضياع نتيجة للحوادث. – توفير وتنفيذ كافة شروط السلامة والصحة المهنية كمنهج علمي.

الكثير من المنشآت الإنتاجية وخاصة التي تعمل ضمن إنتاجية خطرة في بيئة العمل لا تجري فيها تلك الخطوات التي تحمي العمال من إصابات العمل

مسؤولية تطبيق السلامة والصحة المهنية في مواقع العمل

تقع مسؤولية تطبيق وتنفيذ مهام السلامة والصحة المهنية على أطراف الإنتاج كافة. إذ تقع على الحكومات مسؤولية وضع التشريعات وسَنّ القوانين والنظم التي تُؤمن ليس مراقبة فقط شروط وقواعد الصحة والسلامة المهنية، بل تنفيذ هذه الشروط والقواعد من خلال مفتشي السلامة والصحة المهنية والعمل. وتقع على أصحاب العمل مسؤولية تطبيق وتنفيذ شروط السلامة المهنية، ووضعها قيد التنفيذ الفعلي والعملي، وذلك بتزويد العمال المعرضّين للمخاطر المهنية بوسائل الوقاية الضرورية واللازمة لمنع حدوث المرض المهني وإصابات العمل وتوفير وسائل الوقاية العامة من تهوية وإنارة وتأمين مناخ وجو عمل مناسب، وتحقيق بيئة اجتماعية وإنسانية مناسبة.

أما النقابات وممثلو العمال فتقع عليهم ليس مسؤولية التوجيه والتوعية في مجال السلامة والصحة المهنية لرفع الوعي بالقضايا المتعلقة بسلامتهم كأفراد وسلامة المعدات من أجل تحقيق بيئة عمل آمنة تمكن العمال من ضمان سلامتهم لينعكس ذلك بشكل إيجابي على الإنتاج وزيادته والمشاركة في لجان السلامة المهنية في المنشآت فقط، بل اتخاذ تلك الإجراءات والأدوات الفعّالة للضغط على أرباب العمل في قطاع الدولة والقطاع الخاص لتحقيق شروط وقواعد السلامة والصحة المهنية كما ذكرنا آنفاً.

وبناءً على ما تقدّم، إن الكثير من المنشآت الإنتاجية وخاصة التي تعمل ضمن إنتاجية خطرة في بيئة العمل لا تجري فيها تلك الخطوات التي تحمي العمال من إصابات العمل، والمسؤولية هنا تقع على أطراف الإنتاج الثلاثة، كونهم مسؤولين عن تأمين الشروط الضرورية من الصحة والسلامة المهنية والأمن الصناعي لحماية العمال من إصابات العمل الخطرة التي تقع والتي وقعت، وآخرها وليس أخيرها ما تم من إصابة عمل لبعض العاملين في مجال صيانة محطات الكهرباء ومصافي النفط، حيث كانت الإصابات قاتلة، وأدت إلى حوادث وفاة، والأمر نفسه يتكرر في القطاع الخاص، حيث تعرض العديد من العمال العاملين في مجال صناعة السيراميك لإصابات عمل قاتلة لم يجد العمال من يسعفهم ويوصلهم إلى المشافي القريبة، والقريبة يعني عشرات الكيلو مترات يكون العامل قد وصل فيها لحافة الموت، أو وصل إلى الموت نفسه، والسبب أن إدارة المعامل لا تستجيب لما هو مفروض عليها من تأمين كل ما يلزم لحماية العمال من أجهزة وقاية وألبسة ومراوح لإبعاد الغبار الكثيف أثناء العمل ليس هذا فحسب، فكذلك مسؤولو الصحة والسلامة المهنية يذهبون إلى هذه المعامل ويدرسون واقعها من هذه الناحية، ويقدمون تقاريرهم لتبقى تلك التقارير دفينة أدراجهم كون الأمور لا تتابع ويبقى الحال على حاله، ويبقى العمال يتعرضون لما هو مكتوب لهم، وأصحاب المعامل مطنشون بسبب تطنيش من هو مسؤول عن المتابعة لإلزام أرباب العمل بما هو لازم، وهناك الكثير من التقارير التي بحوزة المفتشين تؤكد ما هو مؤكد من إهمال بحق العمال.

النص الكامل للبيان الختاميّ لآستانا 14

بيان مشترك لإيران وروسيا وتركيا حول الاجتماع الدولي بشأن سورية وفق صيغه أستانا.

إن جمهورية إيران الإسلامية، والاتحاد الروسي، وجمهورية تركيا، بوصفها الدول الضامنة لصيغه آستانا:

أكدت من جديد التزامها القوي بسيادة الجمهورية العربية السورية واستقلالها ووحدتها وسلامتها الإقليمية، وكذلك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأبرزت ضرورة احترام هذه المبادئ على الصعيد العالمي والامتثال لها؛

ورفضت في هذا الصدد جميع المحاولات الرّامية إلى خلق حقائق جديدة على أرض الواقع، بما في ذلك مبادرات الحكم الذاتي غير المشروعة، بذريعة مكافحة الإرهاب، وأعربت عن تصميمها على الوقوف ضد الخطط الانفصالية الرامية إلى تقويض سيادة سورية وسلامتها الإقليمية، فضلاً عن تهديد الأمن القومي للدول المجاورة؛

أعربت عن رفضها للاستيلاء غير المشروع على الإيرادات النفطية ونقلها، والتي ينبغي أن تعود للجمهورية العربية السورية؛

أدانت استمرار الهجمات العسكرية الإسرائيلية في سورية، في انتهاك للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وتقويض سيادة سورية والدول المجاورة، فضلاً عن تهديد الاستقرار والأمن في المنطقة؛

ناقشت الوضع في شمال شرق سورية، واتفقت على أنّ الأمن والاستقرار على المدى الطويل في هذه المنطقة لا يمكن أن يتحقق إلّا على أساس الحفاظ على سيادة البلاد وسلامتها الإقليمية. ورحبت في هذا الصدد بالمذكرة المؤرخة في 22 تشرين الأول 2019 والمتعلقة بتحقيق الاستقرار في شمال شرق سورية، وأكدت من جديد أهمية اتفاق أضنه لعام 1998؛

استعرضت بالتفصيل الحالة في منطقه إدلب لخفض التصعيد، وأبرزت ضرورة تحقيق التهدئة على أرض الواقع من خلال التنفيذ الكامل لجميع الاتفاقات المتعلقة بإدلب، وأولاً وقبل كل شيء مذكره 17 أيلول 2018. وأعربت عن قلقها البالغ إزاء تصاعد النشاط الإرهابي الذي تقوم به «هيئة تحرير الشام» وغيرها من الجماعات الإرهابية التابعة لها، والتي حددها مجلس الأمن الدولي، وتشكل تهديداً للمدنيين داخل وخارج منطقة خفض التصعيد. وأكدت مجدداً في هذا الصدد عزمها على مواصلة التعاون من أجل القضاء في نهاية المطاف على تنظيم الدولة/ داعش وجبهة النصرة وسائر الأفراد والجماعات والمشاريع والكيانات المرتبطة بتنظيم القاعدة أو داعش وغيرها من الجماعات الإرهابية، على النحو الذي حدده مجلس الأمن. وفي حين استنكرت سقوط ضحايا من المدنيين، اتفقت على اتخاذ تدابير ملموسة، استناداً إلى الاتفاقات السابقة، لضمان حماية السكان المدنيين وفقاً للقانون الإنساني الدولي، فضلاً عن سلامة وأمن الأفراد العسكريين التابعين للدول الضامنة، والموجودين داخل منطقه إدلب لخفض التصعيد وخارجها؛

أعربت عن قناعتها بأنه لا يمكن أن يكون هنالك حل عسكري للنزاع السوري، وأكدت مجدداً التزامها بالمضي قدماً بعملية سياسية مستدامه ودائمة يقودها ويملكها السوريون، وتيسرها الأمم المتحدة، وفقاً لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 2254؛

شددت في هذا الصدد على أهمية تشكيل وعقد اللجنة الدستورية في جنيف في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019 نتيجة للمساهمة الحاسمة التي قدمها ضامنو آستانا، وتنفيذاً لمقررات مؤتمر الحوار الوطني في سوتشي. وأعربت عن استعدادها لدعم عمل اللجنة من خلال التفاعل المستمرّ مع أعضائها والمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى سورية غير بيدرسن، بصفته ميسراً، من أجل ضمان عملها المستدام والفعّال. وأعربت عن اقتناعها بأنّ اللجنة في عملها ينبغي أن تحكمها روح التراضي والمشاركة البنّاءة دون تدخل أجنبي وجداول زمنية مفروضة من الخارج، بهدف التوصل إلى اتفاق عام بين أعضائها؛

أكدت من جديد عزمها على الاستمرار في العمليات المتعلقة بالإفراج المتبادل عن المحتجزين/المختطفين في إطار الفريق العامل المعني بصيغة آستانا. وشددت على أنّ الفريق العامل كان فريداً من نوعه وأثبت فعاليته وضرورته لبناء الثقة بين الأطراف السوريين، واتفقت على اتخاذ تدابير لمواصلة عمله؛

شددت على الحاجة إلى زيادة المساعدة الإنسانية لجميع السوريين في جميع أنحاء البلاد دون تمييز وتسييس وشروط مسبقة. ودعا المجتمع الدولي والأمم المتحدة ووكالاتهما الإنسانية إلى تعزيز المساعدة المقدمة إلى سورية، من أجل دعم تحسين الحالة الإنسانية، والتقدم المحرز في عملية التسوية السياسية، عبر جملة أمور منها تطوير مشاريع التعافي، بما في ذلك استعادة أصول البنية التحتية الأساسية– مرافق المياه وإمدادات الطاقة، والمدارس والمستشفيات، فضلاً عن الإجراءات الإنسانية المتعلّقة بنزع الألغام وفقاً للقانون الإنساني الدولي؛

ركزت على الحاجة إلى تسهيل العودة الآمنة والطوعية للاجئين والنازحين داخلياً إلى أماكن إقامتهم الأصلية في سورية، بما يضمن حقهم في العودة وحقهم في الحصول على الدعم، وفي هذا الصدد، دعت المجتمع الدولي إلى تقديم مساهمات مناسبة، وأكدت من جديد استعدادها لمواصلة التفاعل مع جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وغيرها من الوكالات الدولية المتخصصة. واتفقت على مواصلة مناقشة تنفيذ مبادراتها الرّامية إلى تنظيم مؤتمرات دولية بشأن تقديم المساعدة الإنسانية إلى سورية وعوده اللاجئين السوريين؛

أحاطت علماً مع التقدير بالمشاركة البناءة لوفود الأردن والعراق ولبنان كمراقبين لصيغة آستانا، وركزت على الدور الهامّ الذي تلعبه هذه البلدان في الجهود الرامية إلى إحلال السلام والاستقرار في سورية؛

أعربت عن خالص امتنانها للسلطات الكازاخستانية لاستضافتها الاجتماع الدولي الرابع عشر حول سورية في نور سلطان، وفق صيغة أستانا؛

قررت عقد الاجتماع الدولي التالي حول سورية بصيغة أستانا في نور سلطان في آذار 2020

■ **نور سلطان 10-11 كانون الأول/ديسمبر 2019»**

تصريح صحفيّ من منصة موسكو

اعتبر المبعوث الأممي الخاص لسورية غير بيدرسن، اليوم الثلاثاء 10 كانون الأول، وخلال مشاركته في الجولة 14 من مباحثات أستانا، أنّ البتّ في مسألة نقل جلسات لجنة صياغة الدستور إلى دمشق من عدمه، «يعود للسوريين أنفسهم».

إنّ منصة موسكو للمعارضة السورية، والتي تطرح مسألة نقل أعمال اللجنة إلى دمشق بوصفه ضرورة وطنية من طراز رفيع، وإذ ترحب بهذا التصريح، فإنها تبين ما يلي:

أولاً، إنّ هذا التصريح، يعني أنّ لا عوائق جدية أمام نقل اللجنة إلى دمشق، وإنما المسألة تتعلق بإرادة السوريين أنفسهم. وهو ما يعني أيضاً أنّ الأمم المتحدة ملتزمة بالقواعد الإجرائية التي أعلنت اللجنة على أساسها، بما في ذلك ضمان أمن الأعضاء وعائلاتهم وممتلكاتهم.

ثانياً، ولما كان الأمر متعلقاً بالدرجة الأولى بإرادة السوريين أنفسهم، والمقصود هنا هو الأطراف السياسية السورية، فإنّ الموقف من المسألة، هو اختبار علني لجدية النظام السوري في الحل السياسي، الأمر الذي يتطلب إعلان موقف صريح وواضح من المسألة.

ثالثاً، ينطبق الأمر ذاته على الأجزاء من المعارضة التي رفضت الطرح، وينهي الذريعة التي استخدمتها والقائلة إن اللجنة «هي في جنيف، وفي جنيف فقط»، ويضعها هي الأخرى أمام اختبار لجديتها في المضي نحو الحل السياسي، عبر تحديد موقفها المقترن بالتأكيد على الضمانات اللازمة للانتقال، وعلى إشراف الأمم المتحدة.

دمشق

2019/12/10

الجديد المقبل وإمكاناته

سبق لنا أن تطرّقنا إلى أهمّ السمات التي تعبِّر عن موت الفضاء السياسي القديم وتعبيراته المختلفة حول العالم. في هذا العدد، سنحاول التركيز على الموضوع ذاته بناءً على قراءة الوضع في الساحتين العراقية واللبنانية اللتين تشهدان تسارعاً ملحوظاً في الأزمة التي تعيشها الدولتان من جهة، وكذلك في الفرصة التاريخية المتاحة أمام الناس لالتقاط زمام المبادرة.

■ سعد خطار

رغم بعض التباينات الجدية بين الحالتين، إلّا أن أهم تقاطع مشترك بين الوضع في العراق ولبنان هو أن الأنظمة الممسكة بزمام الحكم فيهما إنما هي أنظمة تحاصص ونهب طبقي ارتدت منذ عقود لبوس «التوافق الطائفي»، وهي تعيش اليوم ظرفاً ثورياً جديداً يتَّسم بأن «من هم فوق لا يستطيعون الحكم بالوسائل السابقة»، و«من هم تحت لا يستطيعون تحمُّل العيش بالطريقة السابقة»، بالتوازي مع درجة نشاط سياسي عالٍ للناس الذين دفعتهم مستويات النهبِ المجحفة إلى حالة عميقة من عدم الرضا الاجتماعي.

التحزُّب والانفكاك عن البنى السابقة

بنظرة إلى العراق ولبنان، نجد أنَّ مؤشرات كثيرة تؤكد أن «من هم فوق» قد استنفدوا تلك الوسائل التي اعتادوا على استخدامها في حالات الاعتراض الشعبي، فلا دفع المحتجين إلى التجييش والاقتتال الطائفي، ولا محاولات الالتفاف على الشعارات والأهداف التي بدأت تتبلور، يُجديان نفعاً في تجنيب «من هم فوق» تبعات الأزمة التي أنتجتها سياساتهم في المقام الأول.

وبناءً على ذلك، نشهد في الدولتين حالة من الانفكاك التدريجي والمتسارع لشريحة واسعة من الناس عن انتماءاتها التقليدية السابقة، تلك الانتماءات التي بدت حتى الأمس القريب عصية عن التفكك بحكم الانقسامات العمودية التي رسختها أنظمة التحاصص. بل وهنالك مسألة لا بدَّ من نقاشها في هذا الصدد، وهي أنَّ المحتجين «ويُلاحظ ذلك في العراق بشكل أكبر» يرفعون بين الحين والآخر شعارات تعارض الأحزاب، ويصل بعضهم إلى حدود رفض التحزب بوجه عام، وهي مسألة أثارت حفيظة البعضِ ممن يرون أنه لا يمكن إنجاز التغيير الثوري دون حزب ثوري ودون دفع الناس إلى التعبيرِ عن مصالحها من خلال تمثيلات سياسية. هنا لا بد من الإشارة إلى أنَّ نزول الناس عفوياً إلى الشوارع له هدف واحد فعلياً، وهو التعبير عن عدم الرضا، وفي سياق التعبير عن عدم الرضا هذا من السهل جداً للحركة الشعبية أن تتبنى شعارات قد لا تتوافق بالضرورة مع مصلحتها في العمق، بمعنى آخر، لا بد من فهم مثل هذه الشعارات في إطار تعبير الناس عن رغبتها بالانفكاك عن البنى القديمة القائمة، وهو التعبير الذي قد لا يكون موفقاً تماماً ومصاغاً بطريقة صحيحة من المرة الأولى. وبالمناسبة، فإن هذه المسألة برمتها تحسمها الحياة والتجربة نفسها، فالناس «نازلين يحلوا مشكلة»، ويتفاعلون مع كل طرح من شأنه أن يحلها، وفي سبيل هذا الحل يلمسون شيئاً فشيئاً ضرورة التنظيم.

الانتقال إلى الفعل السياسي

خلال الموجة الثانية من الحراك الشعبي في العراق ولبنان، بدا لافتاً انتقال الأهداف المرفوعة من الشعارات العامة الفضفاضة إلى شعارات أكثر تحديداً وتفصيلاً: في لبنان، بدأ الحديث يتجه جدياً نحو حكم المصرف والارتهان للبنوك ووصفات «التقشف» التابعة للبنك الدولي، وصولاً إلى المطالبة باستعادة الأموال المنهوبة وتشكيل حكومة انتقالية إنقاذية ذات صلاحيات استثنائية... وفي العراق، وبالرغم من القمع الدموي الذي تعرضت له الحركة الشعبية، تتبلور المطالب الشعبية بالتغيير الجذري والشامل لمنظومة التحاصص والنهب، ويرفض المحتجون الإجراءات الترقيعية التي تجريها السلطة محاولةً حشر مطالب المحتجين في الإطار الضيق لمفهوم «الإصلاح» الذي عفا عليه الزمن بالنسبة لمنظومة حكم مترهلة غير قادرة على حلّ أبسط المسائل التي تتعلق بأوضاع الناس.

وفي هذا السياق، من الجدير ملاحظة تلك الأشكال من التجمع السياسي التي يقوم المواطنون بخلقها في ساحات الاحتجاج، والتي يبرز منها نوعان: الأول، هي التجمعات في المناطق المحلية والنقاشات السياسية فيما بين المحتجين حول حركتهم وواقع الأنظمة التي يعيشون تحت حكمها، والبحث عن الطرق والأدوات الأجدى لإيجاد مخرج من الواقع المتردي الذي يعيشونه. والثاني، هي بداية خلق نواتات تنظيمية شعبية في الأحياء، وهو ما يمكن ملاحظته بشكل خاص في عدد من مناطق العراق التيِ لم تعد السلطاتُ المحلية فيها قادرة على تأمين مستلزمات الحياة اليومية للناس. وهذه الأشكال الجديدة لتجمُّع الناس الموجودة اليوم وغيرها مما يمكن أن ينشأ لاحقاً مرشحة بقوة للعب دور فاعل في الحياة السياسية في ظل عجز المنظومات الحاكمة.

درجة الاستعصاء تفرض أسئلة جديّة على القوى الطليعية الحاضرة في الحراكين وهي أسئلة تتعلق بمدى جاهزية هذه القوى لالتقاط المبادرة السياسية

الأزمة ترفع مستوى المسؤولية

وصل العجز بالنسبة لمنظومات الحكم في لبنان والعراق إلى حدّ باتت معه هذه الأنظمة غير قادرة على تشكيل حكومة قادرة على أن تقنع الحراك الشعبي في البلدين ولو على مضض. بل إن مجرد التفكير في ذلك يدفع أقطاب هذه الأنظمة إلى حالة من المواجهة الداخلية فيما بينهم، والتي يحاول الجميع تجنبها حتى الآن. وقد يبدو الاستعصاء هذا مُفرحاً لمن فقد أية قناعة لديه بقدرة هذه الأنظمة على التغيير، ولكن الجانب الأصعب من هذه الحقيقة، هو أن درجة الاستعصاء تفرض أسئلة جديّة على القوى الطليعية الحاضرة في الحراكين، وهي أسئلة تتعلق بمدى جاهزية هذه القوى لالتقاط المبادرة السياسية، بما يعنيه ذلك من ضرورة تسريع انتقال الحركة الشعبية من مرحلة ردة الفعل على سياسات السلطة إلى مرحلة الفعل، وهو ما يقتضي جملة من الإجراءات التي لا تقف عند حدود طرح البرنامج السياسي التغييري فحسب، بل وكذلك في حشد طاقات كل القوى ذات المصلحة بالتغيير لتعبئة الناس حول مصالحهم.

الأزمة بحاجة لحلول غير مسبوقة...

تحتاج أي ظاهرة جديدة إلى تعامل من نوع جديد؛ فكل ظاهرة جديدة هي بالضرورة ظاهرة فريدة من نوعها وغير مكررة، حتى لو تشابهت في بعض عناصرها مع ظواهر سابقة.

■ سعد صائب

الأزمة السورية هي بكل تأكيد ظاهرة جديدة تاريخياً وفريدة من نوعها؛ وإذا كانت تتقاطع مع شبيهاتها بالأساسات المشتركة المتقاربة لانفجارها، وعلى رأسها الوضع الاقتصادي المعيشي المتردي للأغلبية الساحقة من السكان، بالتوازي مع الانخفاض الشديد لمستوى الحريات السياسية، فإنّ ما يميزها عن غيرها يتعدى حدود المشتركات عبر وجوه خاصة كثيرة، ليس المجال هنا كافياً لتعدادها، ولكن يمكن على الإجمال الإشارة إلى بعضها: «الموقع الجغرافي الخاص، طبيعة التموضع السياسي التاريخي لسورية في علاقتها مع الأحلاف والاصطفافات الدولية المختلفة، الطبيعة الخاصة للتركيبة الطبقية ولسير التطور في الداخل السوري، وكذلك الطبيعة الخاصة للمجتمع السوري ولتاريخه السياسي»

هذه الخواص كلها، تتخذ أهمية خاصة شديدة التأثير، في ظل خواص إضافية تتعلق بالظرف التاريخي الملموس الذي تجري ضمنه الأزمة السورية، ونعني بذلك بالدرجة الأولى، طبيعة التوازن الدولي الجديد، وطبيعة الصراع القائم ومضمونه، الأمر الذي يمكن تكثيفه إلى حد ما بالشكل التالي: الصراع في سورية وحولها اليوم، هو بشكل ما، تكثيف للصراع بين القديم والجديد على المستوى المحلي والإقليمي والدولي، بين المنظومة الأحادية القطبية الأمريكية بمؤسساتها الدولية وبطريقة تنظيم علاقاتها الاقتصادية والسياسية والثقافية «وفي القلب من ذلك كله علاقات التبادل اللامتكافئ والسيطرة التاريخية الغربية المستمرة منذ ما يقرب من خمسة قرون، والقائمة على وجود صراعات مستمرة بين دول العالم القديم، وغياب أية علاقات طبيعية بينها، بالمعنى السياسي، وتالياً بالاقتصادي والاجتماعي والثقافي»، وبين منظومة جديدة ناشئة تقوم شكلياً على مسألة تعدد الأقطاب، ولكن جوهرها أعمق غوراً بكثير من التصورات المبسطة حول مسألة تعدد الأقطاب، «فهي تقوم على إعادة بناء العلاقات الدولية ككل، انطلاقاً من رسم طبيعة جديدة للعلاقات الاقتصادية تكسر حالة التبادل اللامتكافئ، وتمهد الطريق نحو تعاون يسود قارات العالم القديم الثلاث».

إنّ الإشارات أعلاه، وغيرها الكثير، يضعنا بشكل أولي في صورة حجم وعمق الجِّديد في الأزمة السورية، وبالتالي في طرق التعامل معها وحلها، ومن ثم في نوعية النموذج الجديد الذي سينشأ في سورية على أساس هذا الحل.

2254

في الإطار التفصيلي، يظهر القرار 2254 بوصفه نوعاً جديداً وغير مسبوق من القرارات الدولية الصادرة عن مجلس الأمن؛ فالقرار الذي يُجري قطعاً حقوقياً- سياسياً، مع منظومة القرارات الدولية الخاصة بالأزمات، يجري ذلك القطع بشكل خاص في مسألتين كبريين، الأولى والأهم هي حق الشعب السوري في تقرير مصيره وتأمين ما يلزم لتنفيذ ذلك الحق، لا الاكتفاء برفعه شعاراً مع تفريغه من مضمونه كما حال قرارات تخص أزمات أخرى. والمسألة الثانية هي تأسيسه للحل على حوار لا تحاصصي، أي أنه يعترف بالأطراف السياسية القائمة بين نظام ومعارضة كمنصة انطلاق للحوار، ولكن ليس كمنتهى له، كما كانت الحالة في لبنان مثلاً.

بكلام آخر، إنّ مختلف الأطراف السياسية السورية الموجودة حالياً، لن تمر إلى سورية الجديدة إلا عبر بوابة حق الشعب السوري في تقرير مصيره، وعبر الوسائل المتنوعة لتنفيذ ذلك الحق، وهي بهذا المعنى أطراف تحت الاختبار وليست أطرافاً ناجية بالضرورة!

إنّ مختلف الأطراف السياسية السورية الموجودة حالياً، لن تمر إلى سورية الجديدة إلا عبر بوابة حق الشعب السوري في تقرير مصيره وعبر الوسائل المتنوعة لتنفيذ ذلك الحق

إجراءات استثنائية

ضمن معاني فرادة الظاهرة السورية، في سياق التحول الدولي الهائل الجاري على قدم وساق، فإنّ حل الأزمة بات يتطلب إجراءات استثنائية هي الأخرى، سواء لجهة طريقة التعامل مع المسألة الاقتصادية، «وضمناً مسائل الفساد الكبير والطرق اللازمة للقضاء عليه، ومسائل التوجه الاقتصادي والنموذج الاقتصادي الداخلي الذي يجب أن يقطع كلياً مع المنظومة السابقة غير الإنتاجية والتابعة والفاسدة والمرتبطة بالغرب» أو لجهة المسألة الديمقراطية، التي باتت بحاجة لنقلة نوعية كبرى وسريعة، تفتح الباب أمام السوريين ليرفعوا أصواتهم عالياً في وجه ظالميهم وناهبيهم بمختلف مستوياتهم وأشكالهم وواجهاتهم السياسية وغير السياسية. بما يعني أن هنالك حاجة وطنية لنقلة نوعية في المسألة الديمقراطية في الإطار السوري.

مخاطر وجودية

إذا كان الحديث عن فرادة المسألة السورية، وتالياً فرادة طريقة حلها، هو حديث مفهوم وربما موضع اتفاق بين معظم الناس، فإنّ ما ينبغي التأكيد عليه هو أنّ هذه الفرادة تتضمن أيضاً مسألة التوقيتات الزمنية المتعلقة بتنفيذ الحل؛ فالآجال ليست مفتوحة أمام الوصول إلى سورية الجديدة، ذلك أنّ حجم الأخطار التي تتهدد سورية، وانطلاقاً من أن حل أزمتها يعني بالضبط ولوج العالم بأسره لا سورية وحدها، وبشكل ملموس نحو فضاءات الوضع الدولي الجديد ما بعد الغربي، لذلك بالذات فإنّ الصراع فيها وعليها يتخذ اتجاهات أكثر شدة يوماً بعد آخر، وصولاً إلى أيامنا الراهنة التي يجري خلالها الدفع بشكل متسارع جداً نحو إعادة تفجيرها بشكل لا رجعة عنه، من البوابة الاقتصادية الاجتماعية عبر التكافل المقصود أو غير المقصود بين العقوبات الغربية وتشديدها، وبين الفساد الداخلي وتعاظمه غير المسبوق. ولا يغيب عن الذهن أن تفجيراً اقتصادياً جديداً لن يقف عند الحدود الاقتصادية بل سيدفع، وقد بدأ فعلياً بذلك، نحو توترات اجتماعية غير مسبوقة، تليها توترات سياسية وأمنية، قد تحمل هذه المرة مخاطر لا عودة عنها.

في ظل هذا كلّه، فإنّ الذهاب نحو خطوات غير مسبوقة، وحلول غير مسبوقة، تتسم من حيث الجوهر بجذريتها، باتت خياراً وطنياً إلزامياً لا مفرّ منه، ولا بديل عنه...

دير الزور..شكوى خاصة ومعاناة عامة!

وردت إلى قاسيون شكوى على شكل عريضة باسم شاغلي ومستثمري بعض المحال التجارية في أحد أسواق مدينة دير الزور، تتضمن اعتراضهم على قرار المحافظة القاضي بإزالة الشماسي عن المحلات، وفيما يلي نص الشكوى:

■ مراسل قاسيون

إلى من يهمه الأمر
نحن شاغلي ومستثمري محلاتٍ ضمن شارع الوادي، وبعد أن تقطعت بنا سُبل العيش، ودمرت بيوتنا ومحلاتنا ضمن أحياء المدينة، وبدأنا نقتات من استثمار هذه المحلات نحن وعوائلنا، وما يلحق بنا من غلاء المعيشة والإيجارات «بيوت- محلات» نُفاجأ بقرار السيد المحافظ بإزالة الشماسي عن المحلات وممنوع البيع إلاّ ضمن المحل. فكيف يتم هذا وعلى أي أساس؟ نحن الذين عانينا الحصار الجائر، وبيوتنا ومحلاتنا قد دمرت، والآن قرار مثل هذا سيقطع أرزاقنا وأرزاق اليتامى الذين يعيشون منها. شاكرين تعاونكم.
وقد ذيلت الشكوى بعشرات التواقيع.

معطيات قديمة متجددة

بحسب أصحاب المحال التجارية وبعض الأهالي في المدينة، فرغم الوعود الكثيرة والزيارات المتعددة للجان الوزارية بإعادة الإعمار وتهيئة البنية التحتية المتهتكة في أحياء المدينة المدمرة، وحيي الجورة والقصور السليمين، تتفاقم معاناة المواطنين يوماً عن يوم نتيجة الغلاء وارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الشرائية لليرة السورية أمام الدولار، واستمرار الإتاوات التي تفرضها بعض الحواجز، مطلقين على هذه الممارسات تسمية «حصار النهب والفساد المستمر»، والذي ليس آخر ما حرر فيه استمرار حملات ملاحقة أصحاب المحلات والبسطات الفقراء والمواطنين بالضرائب.
وبحسب هؤلاء فإنَّ محافظة دير الزور ومجلس مدينتها تستمر باتخاذ القرارات وتنفيذ ممارسات تلاحق بها الفقراء من أصحاب المحلات والبسطات الذين دُمِّرت بيوتهم وفقدوا ممتلكاتهم، وذلك بفرض الضرائب المرتفعة عليهم والتي تتجاوز 40 ألف ليرة كل 3 أشهر بحجة إشغال الأرصفة، هذه البسطات التي تعيش منها عوائل على الرمق البسيط من الحياة.
فقد اتخذ مجلس المدينة قراراً بناء على توجيه وقرار من المحافظة بإزالة المظلّات في شارع الوادي التي تقي المواطنين والبائعين من حر الصيف وأمطار الشتاء، بحجة تشجيره، وهو موضوع الشكوى أعلاه.

أزمات متتابعة

شهدت الأسابيع الأخيرة تفاقم معاناة المواطنين نتيجة الأزمات المتتابعة في الغاز والمازوت والكهرباء والماء وبقية الخدمات، وخاصةً في الأسبوعين الأخيرين.
فأزمة الغاز المنزلي لا حدود لها، حيث يعاني المواطنون أزمة الحصول على البطاقة التي تسمى ذكية، وخاصةً أن نسبة عالية من المواطنين فقدوا وثائقهم في السجلات المدنية، فأصبحوا بين دوامتين دوامة الحصول على الوثائق المدنية من الأحوال الشخصية التي لابد منها والحصول عليها، للدخول في الدوامة الثانية دوامة البطاقة الذكية، ونتيجة قلة عدد العاملين في الموقعين والازدحام الكبير، برزت دوّامة ثالثة، دوامة الرشوة والسمسرة وابتزاز المواطنين، وخاصةً أبناء الريف الذين يتكبدون معاناة كبيرة وتكاليف عالية للمواصلات في الذهاب والعودة، والأكثر من ذلك هي المعاناة في الحصول على أسطوانة الغاز، حيث الكميات بالأصل قليلة، وما يرافق التوزيع من فساد ومحسوبية، حيث توزع ربع الكمية من حمولة السيارة، والبقية تذهب للسوق السوداء التي وصل فيها سعر الأسطوانة حوالي 10 آلاف ليرة، بحسب بعض الأهالي.
وهذا ينسحب أيضاً على كمية مازوت التدفئة والحصول عليها، وخاصةً أن الظروف الجوية في المحافظة قاسية نتيجة البيئة الصحراوية، حيث تنخفض درجات الحرارة وتكون الفروقات الحرارية بين الليل والنهار كبيرة، ويكون البرد جافاً وقارساً.
كما انقطعت الكهرباء انقطاعاً تاماً منذ يوم الأربعاء في بعض المناطق، وانقطاعاً مديداً يصل إلى 9 ساعات وتأتي ساعة واحدة، حسب ما أفاد مواطنون لقاسيون، واستمر ذلك يومي الخميس والجمعة، مع انقطاعات أخرى غير التقنين، دون بيان الأسباب، وانعكس ذلك على استجرار المياه، التي هي أيضاً تعاني من نسبة تلوُّث عالية وسببت انتشار الأمراض المعوية والمعدية.

وعود خُلبية وتنفيذ سيئ

بحسب الأهالي فقد قُدمت عشرات الوعود من المسؤولين في المحافظة والحكومة، والعديد من الزيارات للجنة الوزارية المكلفة بإعادة الإعمار في دير الزور، والتي لم ينجم عنها سوى القليل من الخطوات العملية، والتي يكتنفها بعض أوجه الفساد والنهب، حيث صرفت مبالغ كبيرة على تهيئة الدّوّارات، وليس على تأمين الخدمات، وما يبقى منها إلاّ النزر القليل التي طالها النهب والفساد.
وعلى سبيل المثال: خُصِّص حوالي 80 مليون ليرة لتهيئة ملعب الاستاد الرياضي، واقتصر التنفيذ على مدِّ أرضيته بالتراب وطلاء الأسوار، وطلاء المدرجات باللونين الأزرق والأصفر، اللذين ما لبثا أن انحلا مع أول مطرة!.
كذلك حال تزفيت شارع الوادي، وهو الشريان التجاري الوحيد في المدينة، حيث لم يمض على تزفيته إلا وقت قصير حتى اقتلعت الأمطار أجزاء منه، وتحوَّل إلى مستنقعات مائية ووحول!.
وبحسب الأهالي فإن هذا وذاك وغيره تم وجرى على الأعين دون محاسبة أو مساءلة أحد!.

التنظيم مهم والتشجير مطلوب لكن ربما الأهم في هذه الظروف المحافظة على حياة المواطنين وتأمين معيشتهم مع المحافظة على مصادر الدخل والرزق لهؤلاء

عراقيل العودة والاستقرار

تستمر المعاناة الأمنية للمواطنين الآتين من المحافظات الأخرى، أو من مناطق سيطرة «قسد»، على الحواجز، وما يرافق ذلك من تفييش من عدة جهات على الحاجز الواحد، والتوقيف بناءً على وشايات أو تقارير كيدية، أو لمجرد التواجد في هذه المناطق، وهذا ما يزرع الخوف ويعرقل عودة الأهالي واستقرارهم، وخاصةً أن غالبيتهم من كبار السن والنساء والأطفال، ويضاف إلى ذلك استمرار ما يسمى «الترسيم» سواء على الآليات من سيارات وآليات زراعية وشاحنات نقل البضائع ومواد البناء، حتى الحكومية منها والتابعة لشركات قطاع الدولة، بمبالغ كبيرة جداً، ويضاف إلى ذلك ما يحمله المواطن من مواد غذائية وزراعية وحيوانات وحتى لباس ولو كان شخصياً أيضاً، وهذا ما يرهق المواطن العادي والمنتج والمستهلك معاً ويحملهم أعباءً مالية كبيرة.
والأدهى من ذلك بحسب الأهالي أنَّ هذه المبالغ المقتطعة والمفروضة لا يُعرف لمن تذهب!.

العودة المشروطة

بالإضافة إلى ذلك فإن أهالي الأحياء المدمرة ممنوعون من زيارة منازلهم والعودة لأحيائهم إلاّ بموافقات أمنية، بينما المعفشون يصولون ويجولون على عينك يا مسؤول!.
يقول بعض الأهالي أنه وخلال الأسبوع الماضي، بعد أن خلت الأحياء مما يمكن أن يُعفَّش، سمح للمواطنين في بعض الأحياء بالعودة، كما في حي الرشدية على ضفاف فرع نهر الفرات الصغير، بشرط أن يقوموا بتعزيل الأنقاض من منازلهم دون أن تقدم لهم أية مساعدة في ذلك، وإنما على نفقتهم الخاصة، حيث قال هؤلاء إن هذه العملية تكلف مبالغ كبيرة تصل إلى نصف مليون ليرة للمنزل الواحد، وخاصةً أن نسبة الدَّمار في أحياء دير الزور تتجاوز 80%.
ويتساءل هؤلاء: من أين للمواطن الذي فقد كل شيء هذا المبلغ، وهو غير قادر على تأمين أجور السكن ولقمة معيشته؟.
مع الأخذ بعين الاعتبار أن مبالغ تعويضات الأضرار متوقف صرفها.

كلمة أخيرة

بالعودة لموضوع الشكوى أعلاه نقول لا شكَّ أن التنظيم مهم والتشجير مطلوب، لكن ربما الأهم في هذه الظروف المحافظة على حياة المواطنين وتأمين معيشتهم، مع المحافظة على مصادر الدخل والرزق لهؤلاء، وتأمين مصادر الدخل وفرص العمل البديلة عند الضرورة.
وبشكل عام فإنه من الضروري اتخاذ ما يلزم من القرارات والتوجيهات التي تيسر أمور المواطنين وخدماتهم ومتطلباتهم الحياتية اليومية، بعيداً عن التعقيدات وأوجه الفساد والمحسوبيات والإتاوات، مع التأكيد على ضرورة محاسبة الفاسدين والناهبين في أيٍّ موقع وعلى كل المستويات.

المركزي و«إنسانيته»

أصدر المصرف المركزي ما أسماه «سعراً تفضيلياً» للدولار مقابل الليرة السورية يقدر بـ 700 ليرة مقابل كل دولار أمريكي، وهو ممنوح ومخصص للمنظمات الدولية فقط.

■ عادل ابراهيم

وقد أوردت سانا بتاريخ 2019/12/10، أن المصرف أوضح في بيان تلقت نسخة منه: «أنّ تساؤلات وردت له حول القرار القاضي بمنح الحوالات الخاصة بمنظمات الأمم المتحدة سعراً تفضيلياً، وعليه نبين أنّ هذه الحوالات تشكل حالة خاصة لغايات إنسانية وتمثل جزءاً من العمليات التي تجري بالقطع الأجنبي، بالتالي سيمكن ذلك من زيادة قدرة المنظمات على تقديم دعم أكبر للأسر المتضررة جرّاء الحرب وتحقيق الأهداف الإنسانية المنوطة بها»، مع التأكيد على أنه: «لم يغيِّر سعر الصرف ويبقى كما هو محدد وفق نشرات أسعار الصرف اليومية الصادرة عنه».

إنسانية مجتزئة

لن نتحدث عن الجوانب الاقتصادية والمالية المتعلقة بالدولار والليرة السورية وما جرى بهذا الشأن خلال الفترة القريبة الماضية، تراكماً مع كل ما جرى بهذا الشأن خلال السنوات الماضية، لكن سنقف عند عبارات «الغايات الإنسانية» و«دعم الأسر المتضررة» الواردة في بيان المركزي.

فالكثير من المواطنين تساءلوا عن عدم أخذ المركزي بمبررات «الغايات الإنسانية» و«دعم الأسر المتضررة» بما يتعلق بسعر الدولار المخصص للتحويلات من الخارج، وخاصة تلك التي لا علاقة لها بالعمليات التجارية والمالية التي يقوم بها الكبار والحيتان والمضاربون، بل الموجهة كدعم للسوريين في الداخل من قبل ذويهم وأبنائهم في الخارج، في ظل تدهور الواقع المعيشي وترديه إلى أبعد الحدود.

فمعايير المركزي «الإنسانية» فيها شكل من أشكال الازدواجية عندما يتم «تفضيل» المنظمات الدولية بسعر خاص للدولار مقابل الليرة، وبفارق كبير بين السعر الرسمي وبين هذا السعر، على المواطنين «المتضررين» أيضاً الذين استهلكتهم ظروف الحرب والأزمة، كما استنفذتهم أساليب النهب والفساد، والذين يعانون «إنسانياً» على كافة المستويات، مع استمراره بتسعير الحوالات وفقاً للنشرات الصادرة عنه دون تغيير.

اعتراف وموارِبة

أمّا الملفت بهذا الشأن فهو أن المركزي، كما الحكومة، على أتم العلم بأن الجزء الكبير من هذه التحويلات المالية أصبحت تدخل من خارج المسارب المصرفية الرسمية عبر السوق السوداء، وذلك للحصول على السعر الأعلى للدولار مقابل الليرة، أي إن المركزي من الناحية العملية يفقد جزءاً هاماً من التحويلات المالية بالدولار الموجهة للمواطنين من ذويهم، مع ترك هؤلاء عرضة للاستغلال من قبل القائمين على السوق السوداء للعملة.

والملفت أكثر، أنّ المركزي بهذا الشكل من التعامل «الإنساني» و«التفضيلي» للمنظمات الدولية يعترف ضمناً بالفارق في سعر الدولار، بين النظامي الرسمي، وبين التفضيلي الخاص، وهو بالحد الأدنى أقرّ بسعر 700 ليرة لكل دولار، أي إن كلّ ما قيل سابقاً عن «الوهم» وعن «الحالة النفسية» و«المضاربات» وغيرها، تم تجاوزه رسمياً من قبل المركزي والحكومة لمصلحة المنظمات الدولية.

تساؤلات مشروعة

الكثير من التساؤلات تتبادر للأذهان، منها:

لماذا لا يتم تعميم هذا «السعر التفضيلي» ليشمل تحويلات السوريين من الخارج لذويهم في الداخل؟.

أليس في ذلك جانب «إنساني» و«دعم للمتضررين» أيضاً؟.

أليس في ذلك أيضاً استقطاب لهذه التحويلات بدلاً من تسربها عبر السوق السوداء؟.

أليس في ذلك حد لنشاط السوق السوداء والمضاربة في العملة؟.

وبعيداً عن الخوض بالشأن المالي والنقدي والاقتصادي، فلا شك أن الأسئلة كثيرة وكبيرة وعميقة، جزء هام منها مرتبط بالسياسات المالية والنقدية، وبمجمل السياسات الاقتصادية الاجتماعية المتبعة، ذات الجوهر الليبرالي المحابي لمصالح حيتان الثروة والفاسدين، باختلاف تسمياتهم ومواقعهم، على طول الخط.

ولعل الكثير من الإجابات نجدها في متن الكثير من الدراسات الاقتصادية والتحليلية الخاصة المتعلقة والمرتبطة بهذه الجوانب وغيرها، والتي وردت على صفحات قاسيون سابقاً، والمستمرة حكماً مع كل متغير مرتبط بمصلحة المواطن والوطن.

الطب صاير متل التجارة- شطارة

تحولت عيادات الكثير من الأطباء إلى شيء أشبه بمراكز جباية الضرائب من المواطن، وعلى عينك يا تاجر!

■ مراسل قاسيون

حيث وصلت الأمور مع المواطن المنتوف من جميع الجهات، إلى عدم مراجعة عيادات الأطباء إلا في حالات الضرورة فقط، فالأجور التي يتقاضاها الأطباء لقاء المعاينة أو المراجعة أو الاستشارة لا رقيب عليها، أحدهم يتقاضى مبلغ 2000 ليرة سورية، والآخر 5000 ليرة سورية، بينما تتروح أجور المعاينة عند البعض الآخر من الأطباء بين 10000–15000 ليرة سورية، والحال نفسه في معظم المحافظات مثل دمشق وحلب والحسكة والساحل وغيرها. بينما جيب المواطن المنتوف أصلاً لا يحتمل تراكم الفواتير والضرائب الأخرى التي تثقل كاهله كل يوم.

ففي الحسكة تصل المعاينة إلى 3500 ليرة سورية، بينما تصل في حلب واللاذقية إلى 4000 ليرة. أما في دمشق وريفها فتتراوح بين 2000 و3500 ليرة في قدسيا وجرمانا وبرزة، فيما وصلت أجور المعاينة في المزة ومشروع دمر والمزرعة والجسر الأبيض وغيرها ما بين 8 آلاف إلى 15 ألف ليرة سورية.

ويشتكي سكان مدينة دمشق أن أطباءها هم الأكثر طلباً للمعاينات المرتفعة عن طريق الممرضات أو السكرتيرات، وبهذه الطريقة يتحكم أصحاب «المهنة الإنسانية» برقاب المرضى والمراجعين، والحال نفسه في المحافظات الأخرى وإن اختلفت أجور المعاينة قليلاً عن دمشق. كما تتعلق أجور المعاينات في دمشق بالمنطقة التي تتواجد فيها العيادة، فمعاينة طبيب في وادي المشاريع تختلف عن معاينة طبيب في تنظيم كفرسوسة أو القصاع أو المالكي.

أما مدة المعاينة، فأصبحت محدودة زمنية بـ 10 دقائق تقريباً، وهو ما يجعل المواطن يتساءل عن دقة المعاينة وجدوى مراجعة العيادة التي تحولت إلى مركز جباية ضرائب مرة كل 10 دقائق! في ظل فوضى تسعيرات الأطباء الذين يتقاضى كل واحد منهم أجوراً مختلفة.

كذلك أجور المشافي الخاصة، ارتفعت هي الأخرى، إذ باتت تضع أسعار خدماتها «ذات النجوم» بنفسها دون رقابة.

وهكذا تشكّل مسألة ارتفاع أجور معاينة الأطباء عبئاً إضافياً للمواطن المنتوف إضافة إلى قائمة المتطلبات المعيشية اليومية للمواطن السوري والتي تشهد ارتفاعاً موسمياً متوتّراً في ظل غياب شبه كامل للرقابة.

فيسبوكيات

نفتتح فيسبوكيات هذا الأسبوع ببوست تهكمي متداول، عبر الصفحات العامة والخاصة، حول الواقع البائس للسوريين، وتزامناً مع اقتراب عيد رأس السنة، يقول البوست:

● «بما أننا عايشين بسورية.. المفروض بنهاية كل سنة توصلنا رسالة: شكراً لقد تجاوزت هذه المرحلة بنجاح.. وما زلت على قيد الحياة!».

حول ما ورد على صفحة الحكومة بأن «المؤسسة العامة للصناعات النسيجية حققت أعلى معدل نمو في مبيعاتها»، علق بعض المواطنين بالتالي:

● «لولا تعب العمال لا كان زياده ولا إنتاج بس وين حقوق العمال من هل الزيادة».

● «حتى نقول إن هناك تطوراً بالمبيعات يجب مقارنة تطور قيمة المبيعات مع كمية المبيعات وليس القيمة فقط».

حول ما ورد على صفحة الحكومة عن

● «إنجاز منظومة الدفع الإلكتروني.. ودورها في تبسيط الإجراءات على المواطن عند تسديد الفواتير المختلفة»، علق بعض المواطنين بالتالي:

● «بس يكون معنا مصاري لندفع وما بنختلف على طريقة الدفع.. الموظفين صارت تشحد ولسه هن عم يفكرو بطريقة الدفع».

● «بدنا ناكل ونشرب ونعبي مازوت وبس».

حول ما ورد على صفحة الحكومة بأن: «حمضيات الساحل حظيت خلال السنوات الأربعة الأخيرة على اهتمام نوعي ساهم بتحقيق نقلة نوعية في واقع هذا المحصول.. حيث حقق رضا جزئياً لدى فلاحي الساحل..»، علق بعض المواطنين بما يلي:

● «للأسف الأرباح للتاجر.. بيشتريه من الفلاح بـ 50 ليرة وبالسوق بيكون ب 200 ليرة».

● «المزارع يعمل ببلاش.. إذا ضل الوضع هيك كذا سنة راح تستوردو الحمضيات لسه من الخارج والفائدة للتجار فقط».

● «لك عن أي رضا عم تحكوا إذا كان اليوم تكاليف القطاف والنقل والعبوات أكتر من سعر البضاعة؟».

حول تصريح وزير الاقتصاد بحسب وسائل الإعلام بأن «الواقع الاقتصادي يتحسن تدريجياً ولكن المواطنين لا يشعرون»، علق البعض بما يلي:

● «معو حق لأن المواطن صار حجر لا بيحس ولا بينحس فيه».

● «استهتار بعقول الشعب غير مقبول».

حول توضيح مصرف سورية المركزي أنه «لا تغيير في سعر الصرف الرسمي وسعر صرف الحوالات، وإنما منح سعر تفضيلي لمنظمات الأمم المتحدة»، علق البعض بالتالي:

● «منح المنظمات حالة إنسانية... وهالشعب الفقير يلي ناطر خيو ويلي ناطر ابنو ويلي ناطر شو ناطر دبر حالك..».

● «شو هل البهدلة.. يعني الحوالات يلي تأتي للشعب هي للرفاهية وليس ضرورة وحاجات إنسانية..».

ونختم مع بوست متداول، قاس ومؤلم، لكنه ليس بمرارة ما يعانيهُ غالبية السوريين من دون شك، يقول البوست:

● «لازم كلمة «سوري» تبطل دلالة ع الجنسية.. لازم تصير دلالة ع الحالة النفسية.. يعني مثلاً: كيفك؟.. والله حاسس حالي «سوري» شوي!.. الله يعينك إنشالله بتتحسن قريباً».

وناقل الكفر ليس بكافر

معضلة الكهرباء في مدينة التل

«مدينة الظلام» هذا ما يطلقه أهالي مدينة التل على مدينتهم بعد غياب الشمس، فالمدينة تعاني من انقطاع كامل للتيار الكهربائي منذ حلول فصل الشتاء، حيث وصلت ساعات التقنين إلى 23 ساعة يومياً!.

■ مراسل قاسيون

تحدَّثت مصادر في وزارة الكهرباء عن بدء التقنين المتساوي 3 بـ3، ثم ما لبثت أن عدلته إلى 4 بـ2 في الريف، ولكن مع ذلك لم تلتزم مؤسسة كهرباء التلّ ببرامج التقنين المحدد، وبحسب زعم مدير كهرباء ريف دمشق فإنَّ «حوامل الطاقة لا تستوعب حجم الاستجرار الكبير».

أضرار ومتضررون

التردي في التيار الكهربائي أدى إلى حدوث أعطال في الكثير من الأدوات الكهربائية، وفي ظل هذه الظروف فإن أكبر المتضررين هم طلاب الجامعات والثانوية، حيث لا يستطيعون الدراسة بسبب انقطاع الكهرباء، بالإضافة إلى البرد الشديد بسبب عدم توفر مازوت التدفئة.

فمن المعلوم أن مدينة التل تعد من المناطق الباردة جداً، حيث لم يتم توزيع سوى 100 ليتر مازوت على بعض الأهالي، وهي بالكاد تكفي أياماً معدودة فقط، أما الغالبية فلم يسجلوا على مادة المازوت بسبب عدم قدرتهم على دفع ثمنه بسبب تدهور الوضع المعيشي العام.

وكذلك الانعكاسات السلبية لانقطاع الكهرباء على المحال التجارية، بالإضافة إلى السلبيات على بعض الحرف والمهن في المدينة، ما أدى إلى توقف الكثير منها، وبالتالي تردي بعض الخدمات، مع ارتفاع أسعارها وأجورها أيضاً.

ناهيك عن توقف عمل بعض المؤسسات الحكومية في المدينة عن تقديم خدماتها للمواطنين بسبب انقطاع الكهرباء في المدينة، وعدم وجود مولّدات كهربائية فيها، مما أدى إلى تعطل مصالح المواطنين وأعمالهم.

تصرَّف رسمي غير مفهوم

أما الأكثر فجاجة على المستوى الكهربائي والإنارة في المدينة، فتمثل بقيام مجلس المدينة خلال الفترة القريبة السابقة، بإزالة أعمدة الطاقة الشمسية التي كانت تنير الطرقات ليلاً، والتي وضعت بتمويل من بعض المنظمات الدولية منذ أقل من عام.

فقد قام مجلس المدينة، وفي خطوة مفاجئة وغير مفهومة، باستبدال أعمدة الإنارة بالطاقة الشمسية بإنارة عادية، وهو ما جعل الطريق العام في المدينة في ظلام دامس ليلاً بسبب انقطاع التيار الكهربائي، وهو ما يتسبب في وقوع بعض الحوادث.

أين العدالة في توزيع الكهرباء ولماذا يتم التمييز بين الريف والمدينة ولماذا تتم معاملة الريف وكأنهم مواطنون درجة ثانية؟

أمّا لماذا تمت عملية الاستبدال هذه، وأين أصبحت الأعمدة العاملة بالطاقة الشمسية، فهي أسئلة ما زالت مطروحة دون إجابة؟!.

تساؤلات غاضبة

يتساءل أهالي المدينة: لماذا الكهرباء في مدينة دمشق أفضل حالاً من الريف، رغم أن عدد السكان أكبر، والضغط على المحولات أعلى، والاستجرار أكثر وأوسع؟ عدا أن هناك أحياء في العاصمة لا يطبق عليها التقنين سوى ساعتين في اليوم فقط!، مع تأكيدهم على حق الجميع بالتزود بالطاقة الكهربائية 24/24.

وبحسب الأهالي، إن مؤسسة كهرباء التل ملتزمة الصمت تماماً، فلا هي تقدم الحلول، ولا هي تقدم أية إجابات حول الوضع المزري للكهرباء في المدينة، وهؤلاء يطالبون مدير المؤسسة بتحمل مسؤولياته تجاه المدينة، أو ترك منصبه!.

فأين العدالة في توزيع الكهرباء؟ ولماذا يتم التمييز بين الريف والمدينة؟ ولماذا تتم معاملة الريف وكأنهم مواطنون درجة ثانية؟ وهل هناك من يتعَمَّد إشعال الريف ثانية من خلال هذا الضغط والنمط من التعامل غير العادل معهم، ليس على مستوى الكهرباء فقط، بل على مستوى الكثير من القضايا الخدمية الأخرى؟! كلها تساؤلات متداولة على ألسنة الأهالي في المدينة، بانتظار الإجابات الشافية، والأهم من ذلك الوصول إلى الحقوق، والمحاسبة الجادة للمقّصرين والفاسدين.

جديدة الفضل.. الشوارع زفت والقمامة تصرخ

تعاني بلدة جديدة الفضل القريبة من دمشق من التردي الخدمي، والكثير من الإهمال بشكل عام، فعلى الرغم من أن بعض المشاكل الخدمية تعتبر ذات طابع عام، إلا أنها أكثر سوءاً في البلدة، وبما لا يقاس مع غيرها من البلدات والمدن.

■ مراسل قاسيون

وقد تزايد هذا السوء الخدمي بشكل غير مسبوق في البلدة خلال السنوات الماضية، بذرائع وأعذار غير مفهومة، بل وغير مبررة، مع الكثير من الاستهتار واللامبالاة.

شوارع مهملة وغير منارة

غالبية الشوارع في البلدة محفرة، مُغبّرة في الصيف، وطينية في الشتاء، سواء كانت رئيسة أو فرعية بين الحارات، الأمر الذي يجعل التنقل بالنسبة للمواطنين نوعاً من المغامرة المحفوفة بالمخاطر، فمن الطبيعي مشاهدة القافزين فوق الحفر، أو المتجاوزين لبرك المياه والطين، والأكثر لفتاً للانتباه هم طلاب المدارس، حيث تحتاج ملابسهم يومياً إلى الغسيل، وهم إلى التغسيل والاغتسال، الأمر غير المتاح من الناحية العملية بشكل دائم، لارتباط ذلك بتوفر الكهرباء والمياه، وهي معاناة أخرى كبيرة بالنسبة لأهالي المنطقة، فالواقع الكهربائي من سيئ إلى أسوأ، حالهم كحال الكثير من المناطق والبلدات، بل ربما أكثر سوءاً.

وبالحديث عن الشوارع والطرقات تجدر الإشارة إلى أنَّ غالبية الشوارع لا توجد فيها أرصفة للمشاة، كما لا توجد إنارة عامة للشوارع والحارات ليلاً، ما يجعل من التنقل داخل البلدة ليلاً مغامرة أكثر تشويقاً ورعباً.

حاويات طافحة

حال القمامة في البلدة ليس أفضل، فعدد الحاويات في البلدة يعتبر قليلاً، وغير متناسب مع التعداد السكاني، كما أن توزيعها فيه الكثير من العشوائية، فمن الطبيعي مشاهدة أكوام القمامة على نواصي الحارات وأطرافها، كما من الطبيعي مشاهدة الحاويات طافحة بالقمامة، والسبب بذلك هو عدم ترحيلها عند امتلائها وبشكل دوري، فالبلدية لا تقوم بترحيل القمامة من الحاويات إلا مرة خلال الأسبوع فقط، وذلك بأحسن الأحوال، أما الأسوأ فهو استمرار الكثير من بقايا القمامة دون ترحيل أيضاً، ما يؤدي إلى تراكمها وتفسخها، بالإضافة إلى ما تستقطبه من حشرات وقوارض وكلاب وقطط شاردة، وما ينجم عن ذلك من روائح كريهة وأمراض قابلة للانتقال والتفشي بالعدوى.

الحقوق والواجبات

الأهالي ضاقوا ذرعاً باللامبالاة تجاه خدماتهم، فالبلدية والمحافظة تعرف ما لها من حقوق، حيث تجبي منهم الضرائب والرسوم تباعاً، سواء من المواطنين عبر فواتير المياه والكهرباء والهاتف وغيرها، أو من أصحاب المحال التجارية في البلدة بما يتعلق بالرسوم والضرائب المفروضة عليهم، مع التغريم بحال التخلف عن السداد، لكنها بالمقابل تقصر بما عليها من واجبات تجاه البلدة والأهالي، وخاصة على مستوى الأساسيات الخدمية.

بقي أن نشير إلى أن البلدة تتبع إدارياً لمحافظة القنيطرة، وهي المسؤولة من الناحية العملية عن الخدمات العامة فيها.

ضريبة مروجة يُخشى من تبنيها

هل فرض الضرائب على المغتربين «يحقق معدلات النمو» المطلوبة؟ وهل هذا المصدر لتمويل الخزينة «يعد من أهم روافد الدعم للتعليم والطبابة والغذاء ورفاهية العيش في سورية»؟ وهل مبلغ 300 يورو «مبلغ زهيد بالنسبة للدخل السنوي، حتى بالنسبة للحالات التي تعيش على المعونة الاجتماعية»؟ وهل فعلاً «التحويلات المالية للمغتربين تؤدي بطريقة غير مباشرة إلى الغلاء في العقارات»؟.

■ عاصي اسماعيل

الأسئلة أعلاه وغيرها الكثير تم تداولها على ألسنة السوريين داخلاً وخارجاً، وعبر بعض وسائل الإعلام وصفحات التواصل الاجتماعي، على ضوء ما أثير مؤخراً حول موضوع «رسم الاغتراب» و«الضريبة على المغتربين» من خلال إحدى الصحف الرسمية بتاريخ 2019/12/8، على أنه اقتراح مقدم من قبل أحد المغتربين تحت عنوان: «كيف يستطيع رسم الاغتراب تحقيق تنمية بشرية مستدامة»، مع جرعة من الترويج للموضوع، «والهدف أن تتحول المادة الفكرية إلى مادة مشروع قانون».

قانون منهيٌّ العمل به لكنه نافذ!

نشير بداية إلى أن استيفاء رسم عن كل سنة إقامة، من العرب السوريين ومن في حكمهم، كان معمولاً به بموجب القانون 19 لعام 1990، والذي أنهي العمل به بموجب المرسوم التشريعي 60 لعام 2004.

كما تجدر الإشارة إلى أن استيفاء الرسم بموجب القانون 19 أعلاه ترافق مع ميزات من ضمنها «السماح للمغتربين بإدخال سيارات وآليات وأثاث منزلي»، وقد تمت تسمية القانون بذلك، بالإضافة إلى «حقهم بإدخال مواد أو أمتعة للاستعمال الشخصي غير معدة للأغراض التجارية مرة واحدة في السنة وفي حدود قيمة الرسم المسدد»، وغيرها من الميزات الأخرى.

أما اللافت في الأمر فهو أن القانون 19 لعام 1990 ما زال نافذاً، حاله كحال المرسوم التشريعي 60 لعام 2004، وذلك بحسب ما ورد عبر الموقع الرسمي لمجلس الشعب! وربما هو محض خطأ في الموقع ليس إلّا.

خشية مشروعة من الترويج

بالعودة إلى ما ورد عبر الصحيفة المحلية عن موضوع «الضريبة على المغتربين» و«رسم الاغتراب»، والذي بدأ على أنه «مادة فكرية» مقدمة من أحد المغتربين «المقيم في ألمانيا»، لتتحول إلى «مشروع قانون» في المتن، وصولاً إلى اعتبار المغترب «خبيراً» بنهاية المادة الصحفية، مع الكثير من التفصيلات والشروحات لمضمون «الفكرة»، «المشروع»، يستخلص منها القارئ نوعاً من الترويج والتسويق له، وهو ما يُخشى أن يتلقفه البعض من الرسميين وغير الرسميين للدفع به وتبنيه على أنه قابل للتنفيذ، مع قالب تجميليّ له يحمل طابع الوطنية والغيرية، ولم لا طالما أن جيوب السوريين ومستوى معيشتهم هي المستهدفة؟! وهو ما لا يتعارض مع سياسات الإفقار والاستنزاف المتَّبعة منذُ عقود، خاصَّة وأنَّ هناك سابقة قانونية شبيهة.

تفصيلات وردود أفعال

بحسب «الخبير» فإن: «رسم الاغتراب المقدر بـ1500 ليرة سورية مبلغ زهيد بالنسبة للمغتربين السوريين»، وفكرته تهدف إلى «أن يصبح هذا الرسم رسماً فاعلاً عبر تعديله ليصبح 300 يورو.. وهذا مبلغ زهيد بالنسبة للدخل السنوي، حتى بالنسبة للحالات التي تعيش على المعونة الاجتماعية».

أما الإضافة من قبل «الخبير» فقد كانت على شكل: «فرض ضريبة 5% من مجموع الدخل السنوي للسوريين «ومن في حكمهم»».

يبدو أن المستوى المعيشي لـ«الخبير» المغترب يؤهله للحديث عن «المبالغ الزهيدة»، سواء تلك المقطوعة المتمثلة بمبلغ 300 يورو سنوياً، أو تلك المرتبطة بنسبة 5% من الدخل السنوي، لكنَّ ذلك ربما لا ينطبق على كل المغتربين، وخاصة الغالبية التي تعتمد «على المعونة الاجتماعية» الذين شملهم بمضمون «مشروعه»، وهؤلاء أعدادهم بالملايين خارجاً بسبب الحرب والأزمة وتداعياتها الكارثية، ولا ندري مدى معرفة «الخبير» بهذا الشأن وحيثياته، ومدى انعكاس هذه الاقتطاعات التي يقترح فرضها على مستويات معيشة السوريين في المغتربات، بل وعلى بعض السوريين داخلاً الذين يعتمدون على ما يحوله لهم أبناؤهم في الخارج بحال فرضت عليهم هذه الرسوم والضرائب؟!.

فالبعض من اللاجئين الذين وصل لأسماعهم مضمون الاقتراح أعلاه لم يخفوا خشيتهم من أنَّ مثل هذا الاقتراح، بحال تم الأخذ به، يعني بالمحصلة استنزافهم مع ذويهم بالداخل، بالإضافة إلى ما عانوه ودفعوا ضريبته نزوحاً ولجوءاً وتشرداً وما زالوا، هذا إن لم يحول دون عودتهم لاحقاً بسبب عدم التمكن من التسديد، مع الكثير من التهكّم والسخرية أيضاً.

عبارات فضفاضة وشركات خاصة للتحصيل

ما يلفت الانتباه في المادة الصحفية المتضمنة «المشروع» المقترح هو ربط «ضريبة الاغتراب» ورسم الاغتراب» بعبارات فضفاضة أكبر وأعمق من مضمونهما ومحتواهما، للترويج والتسويق لهما، مثل: «إيجاد آلية للعمل على معدل نمو دائم– دعم نظام الرفاهية المستدام المقدَّم من الحكومة السورية– تقوية مبدأ التكافل الاجتماعي وتوزيع الثروة بين جميع طبقات المجتمع؛ ما يولد مساواة عادلة ومستدامة– تسهيل دخول هذه الأموال إلى موازنة الدولة، سيكون رافداً مهماً لعمل الحكومة، يساعدها على تقديم الخدمات التي يتطلع إليها المواطن..».

أما عن الطرق والوسائل المقترحة لتطبيق ذلك فقد تم الاستفاضة بها، لكن ما يلفت أيضاً بهذا الصدد هو الحديث عن اللجوء إلى «شركات خاصة»، قادرة على تحصيل الرسم «مقابل نسبة من التحصيل»!.

يبدو من خلال العبارات أعلاه أنَّ «الخبير» المغترب، مع الاحترام لشخصه طبعاً، ليس خبيراً على الإطلاق، فمعدلات النمو ونظام الرفاهية، وتوزيع الثروة والمساواة المستدامة، وغيرها من العناوين الشبيهة الأخرى مرتبطة ارتباطاً لصيقاً بجملة السياسات الاقتصادية الاجتماعية المعمول بها، والتي تعتبر السياسات الضريبية إحداها، ومما لا شك فيه أن السياسات الضريبية المطبقة تعتبر مجحفة بحق الغالبية المفقرة، ومحابية لمصالح أصحاب الثروة، بل إن ذلك لا يقتصر على السوريين من هؤلاء داخلاً أو خارجاً، بل ولغيرهم من أثرياء الدول الأخرى أيضاً، حالها بذلك حال جميع السياسات ذات الجوهر الليبرالي المعمول بها، وبالتالي فإن «رسم الاغتراب» والضريبة على المغتربين» «كمشروع»، بحسب ما ورد من رؤية وردية «فكروية» بحسب الصحيفة و«الخبير»، جرى تحميله ما لا يمكن أن يحمله من مهام اقتصادية اجتماعية أكبر وأعمق منه بكثير.

رسم الاغتراب والضريبة على المغتربين كـ«مشروع» بحسب ما ورد من رؤية وردية «فكروية» جرى تحميله ما لا يمكن أن يحمله من مهام اقتصادية اجتماعية

القاعدة والاستثناء عقارياً

أما الحديث عن أن: «التحويلات المالية للمغتربين تؤدي بطريقة غير مباشرة؛ إلى الغلاء في العقارات «بسبب محدودية خيارات الاستثمار؛ ووضع «تحويشة العمر» في مشروع واحد، وعلى الأغلب يكون في العقار»، فهذا له شأن آخر يؤكد عدم خبرة ومعرفة «الخبير».

فهذا «الخبير» المغترب بلا شك بعيد عن الواقع الاقتصادي ومفرزات السياسات الليبرالية على مستوى مسألة العقارات، وعن سياسات السكن والإسكان الغائبة منذ عقود، والتي أرخت ظلالها الاستغلالية على العقارات والاتجار والسمسرة بها على حساب الغالبية من المفقرين، وصولاً لتوسع وزيادة انتشار العشوائيات والمخالفات.

فحيتان المال والفساد لهم اليد الطولى بارتفاع أسعار العقارات والمضاربة فيها، يضاف إليهم شريحة تجار الحرب والأزمة الجدد الباحثين عن مطارح لتبييض أموالهم المنهوبة، وهؤلاء أصبحوا طغماً مالية متحكمة بهذا القطاع كما غيره من القطاعات الأخرى، وخاصة ذات الربحية المضمونة والسريعة، والمغترب حاله كحال البقية من المواطنين عند البحث عن السكن الملائم مواصفة وسعراً، فهو مُستَغَل ومنهوب من قبل هذه الشريحة، والاستثناء بهذا الصدد يؤكد القاعدة ولا ينفيها.

رسائل وتساؤلات

بالحديث عن المغتربين، واللاجئين ضمناً، ربما من الأجدى أن يتم طرح الاقتراحات التي تخفف الأعباء عنهم، وخاصة اللاجئين، بغية تشجيعهم على العودة بما يضمن حياتهم ومعاشهم وأمنهم ومستقبلهم، قبل التفكير بجيوبهم من بوابة الخزينة العامة وإيراداتها فقط!.

أما بخصوص بعض النقاط التي وردت في السياق أعلاه «الضرائب– الثروة– النمو– العدالة–..»، فتبدو بعض الأسئلة بصددها ذات مشروعية، مثل:

أليس من الأجدى أن يتم طرح إعادة النظر بالسياسات الضريبية المطبَّقة، وخاصة تلك المتضمنة الكثير من الإعفاءات والامتيازات لأصحاب الثروة على حساب المواطن والوطن؟ أليس في ذلك بعض العدالة المفقودة على مستوى إعادة توزيع الثروة؟.

أليس من الأجدى إغلاق بوابات استنفاذ إيرادات للخزينة العامة، مثل بوابات الفساد والتهرُّب الضريبي والتهريب والتجارات غير المشروعة وغيرها؟ أليس في هذه البوابات إيرادات مستحقة ومنهوبة بشكل مباشر وغير مباشر؟.

أليس من الأفضل الترويج لاقتراحات تعزيز وتطوير قطاعات الإنتاج الحقيقي وتحسينها، العام والخاص، الصناعي والزراعي والحرفي، الكبير والصغير، والضغط من أجل تبنيها؟ ألا يؤمن الإنتاج فرص عمل؟ ألا يؤمن إيرادات للخزينة؟ أليس هو مفتاح وبوابة النمو والتنمية؟.

أليس من الضروري، في ظل الظروف الراهنة ومتطلباتها مع تداعيات سني الحرب والأزمة ومفرزاتها، إعادة النظر بجملة السياسات الاقتصادية الاجتماعية ذات الجوهر الليبرالي المفقرة والمستنزفة للبلاد والعباد، وتغييرها جملة وتفصيلاً بما يضمن فعلاً أعلى معدلات نمو وأعمق عدالة اجتماعية؟.

يضجّ الإعلام بالحديث عن قانون قيصر/سيزر الذي سيشدد العقوبات الأمريكية على سورية، فالقانون عملياً عَبَر مجلس النواب وأصبح إقراره مرتبطاً بالرئيس الأمريكي، يكمّل هذا القانون ما أقرّته العقوبات السابقة مركّزاً على التعامل مع جهاز الدولة والحكومة السورية في قطاعات النفط والإنشاء، والتعامل مع المصرف المركزي... والأهم من كل هذا أنّه خطوة أمريكية في التصعيد الاقتصادي نحو الفوضى.

جهاز الدولة

هدف العقوبات والباب الوحيد للخروج منها

«الإجرام السياسي» يظهر واضحاً لدى القوى السياسية والشخصيات السورية التي «تهنّئ الشعب السوري» باحتمال هذا الإقرار بذريعة أنه يدفع نحو الحل السياسي ويزيد «عزلة النظام»، وربما أصبح هذا معتاداً... ولكن ليس أقل إجراماً كل السياسات الاقتصادية داخل البلاد، التي لا تحمي جهاز الدولة بل تعطّل مقاومته للعقوبات، والتي تعتبر عتبة هامة في الضغط الاقتصادي على السوريين وللدفع نحو المجهول وصولاً للعودة للعنف!

■ عشتار محمود

محاصرة جهاز الدولة عبر السوق العالمية

العقوبات الاقتصادية مطبّقة على سورية منذ عام 2011، وإذا ما أردنا تلخيص عنوانها العريض: محاصرة جهاز الدولة السوري ونشاطه الاقتصادي، عبر تهديد قوى السوق العالمية بعدم التعامل مع الحكومة السورية.

الإطار القانوني للعقوبات حتى قبل «سيزر» كان يستطيع معاقبة أية شركة أو بنك يتعامل مع جهاز الدولة السوري، وطبعاً هذه العملية تتم بشكل انتقائي مدروس فيتم غض النظر عن شخصيات لفترات معينة ثم التضييق عليها لاحقاً، ويتم غضّ النظر عن قطاعات ثم التشديد عليها لاحقاً... لأهداف وتوقيتات سياسية.

وأياً تكن العقوبات ومستوياتها فإن مواجهتها مواجهة اقتصادية وطنية جديّة تقتضي حماية جهاز الدولة ونشاطه الاقتصادي، وذلك عبر عزله عن سوق المال والأعمال الغربية التي تستطيع العقوبات الأمريكية أن تنشط فيها.

إن مواجهة هذا العزل، أي مواجهة العقوبات لا يمكن أن تتم إلا بعنوانين أساسين: أولاً نشاط اقتصادي سياسي مؤسساتي مباشر لجهاز الدولة، وثانياً إزاحة الدولار من التعاملات المالية.

وكلا الجانبين يتناقض تماماً مع مصالح نخب المال والنفوذ السورية التي تكيّف السياسة الاقتصادية لجهاز الدولة لصالحها، وبالشكل الذي يجعلها مستفيدة من العقوبات بذريعة المخاطرة.

نشاط اقتصادي مباشر للدولة

ما الذي يحتاجه السوريون في اللحظة الحالية؟ إن مستويات الفقر ونقص الأساسيات والبطالة والتوقف الاقتصادي، وما تفتحه من احتمالات فوضى تجعل مواجهة هذه المسائل هي المهمة الكبرى. وهي ترتبط ببعضها البعض، ولها مفاتيح حل أساس:

أن يتم تأمين المواد الأساسية بأقل أسعار ممكنة، بما فيها الطاقة والمواد الغذائية الأساسية المستوردة، وأن يتم تحريك الأموال المكدّسة بالليرة السورية لينشط الإنتاج المحلي، والتشغيل والاستهلاك، وأن يتم فتح منافذ تصديرية وإن كانت ضيقة إلى الأسواق الممكنة.

حالياً السياسات الاقتصادية المحلية عبر الحكومة تضع هذه العناوين أهدافاً، ولكن بالكلام فقط... الفعل المستمر الوحيد هو دعم نشاط الاستيراد الدولاري لكبار المستوردين المتنفذين. هؤلاء الذين يأخذون الدولارات من المركزي بسعر قليل 435 ليرة، ويستوردون مواد أساسية بأسعار أعلى من الأسعار العالمية بذريعة المخاطرة، ويضاربون بالدولار في السوق السوداء، ويهربون دولاراتهم للخارج.

أما الأموال السورية المتكدسة في المصارف وفي السوق فلا يتم تحريكها إنتاجياً، وهو قرار اقتصادي- سياسي لدعم الإنتاج الحقيقي.

استيراد الأساسيات عبر الدولة

إن حلاً جذرياً لهاتين المسألتين وعلى مستوى حجم الأزمة والمخاطر يتطلب دوراً اقتصادياً مباشراً للدولة. والأهم، أن تقوم بعمليات استيراد الأساسيات بشكل مباشر... وهو أمر ممكن تطبقه إيران التي تعاني من عقوبات مشددة أكثر من العقوبات السورية، بل وتحدثت الحكومة السورية عن تطبيقه عندما كثر الحديث والضوضاء حول مؤسسة التجارة الخارجية واستعادة دورها في الاستيراد ثمّ خفت هذا الحديث.

إن استيراد المحروقات والمواد الغذائية الأساسية ومستلزمات الإنتاج الأساسية يجب أن يتم عن طريق جهاز الدولة مباشرة وليس عبر الوسطاء الذين يحصلون على نسبة من هذه الكتلة الهامة من الاستيراد تفوق 40%... ما يعني أنه يمكن تقليص نفقات هذه المواد الأساسية بهذه النسبة تقريباً إذا ما استوردت الدولة مباشرة.

فإذا ما كانت تكلفة هذه المستوردات 5 مليار دولار يمكن تقليصها إلى 3 مليارات دولار وربما أكثر إذا ما تم الكشف عن حجم حصة الربح الاحتكاري الحقيقية، أو تمّ الحصول على أسعار تفضيلية من الجهات التي تستورد منها الدولة.

المهمة الاقتصادية الأساسية الثانية لجهاز الدولة هي إطلاق عجلة الإنتاج، بالفعل وليس بالقول: يجب أن تتحول الليرات السورية إلى حركة في المصانع الحكومية قبل غيرها، وإلى إنتاج زراعي وشبكات ري وإعادة تأهيل أراض وإنتاج بذار، وإلى بناء مساكن وتأهيل أحياء وتزويد بالكهرباء وتشغيل حقول وآبار نفطية مستعادة. وكل هذا مع الوظائف والتشغيل المرافق له الذي يجب أن يتوسع لدى جهاز الدولة بعد تخصيص كتلة مالية إضافية للأجور. وكل هذا يتطلب أيضاً أن تنشط الدولة في استيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية: خطوط إنتاج، ومستلزمات صناعية لتزوّد إنتاج الدولة وليتم إقراضها سلعياً للقطاع الخاص المنتج.

العقوبات تعمل عبر ضغط السوق الغريبة وسوق التبادل بالدولار على جهاز الدولة والحل بعزله عن هذه السوق

إزاحة الدولار من الاستيراد الحكومي

قد يقول البعض إن هذا التوجه صعب في ظروف العقوبات الحالية، ولكن المفارقة أن هذا التوجه هو المعتمد دائماً في وجه العقوبات، بل ويجب القول إن الظرف الدولي يسمح به.

العقوبات ليست حالة خاصة سورية، وتاريخياً العقوبات توسع من الدور المباشر لجهاز الدولة... وهذا التوجه يجد له سنداً لدى قوى اقتصادية دولية، تستطيع أن تواجه العقوبات بالآليات المعتادة وهي التعامل خارج عملة العقوبات الدولية أي الدولار.

فإذا ما بادر جهاز الدولة السوري إلى فتح حسابات بالعملات المحلية، في روسيا أو في الصين فإنه غالباً سيلقى آذاناً صاغية وتجاوباً دولياً. أولاً لأن هذه الدول تبادر بهذا الاتجاه، فالصين مثلاً فعلّت خلال الأشهر الماضية عقودها الاستثمارية مع إيران بقيمة 400 مليار دولار وسط التصعيد الكبير في العقوبات الأمريكية على إيران. وحساب في المصرف المركزي السوري بالعملة الصينية اليوان بما يعادل 3 مليار دولار يستطيع أن يغطي نصف الواردات السورية، ويكون جزءاً من أكثر 213 مليار دولار حسابات واحتياطيات باليوان موجودة في البنوك المركزي العالمية في عام 2019.

أما مع روسيا فأيضاً العملية ممكنة، فروسيا تتحدث عن أن عملتها الروبل متاحة للتبادل بأية عملة محلية عالمية، بغرض إزاحة الدولار من تجارتها، أي يمكن فتح حسابات بالروبل الروسي، ويمكن أن تساعد بشكل فعلي في تأمين عقود للنفط الخام بالليرة السورية مقابل الروبل. وروسيا هي الطرف الدولي الأبرز الذي يتحدث عن رفع العقوبات عن سورية، وعن الحاجة لتأمين الأساسيات لبدء إعادة الإعمار... وآخرها ما تمّ فعلياً من عقد لتوريد معدات هندسية بالعملة السورية وبين شركة وزارة الأشغال العامة السورية وبين شركة روسية، العقد الذي يبلغ 9 مليارات ليرة سورية بالعملة المحلية وعلى دفعات.

الحلول موجودة وعنوان إزاحة الدولار من التجارة أصبح عنواناً عالمياً يتكرر في كل المواضع التي تضغط فيها العقوبات الاقتصادية الأمريكية... ولكن سورية تبدو استثناءً في هذا السياق ولا يبدو أن هنالك محاولات ونوايا جدية لإزاحة الدولار من التجارة، أو إيجاد بدائل استيرادية. إن الضرورة الوطنية لتجاوز العقوبات تقتضي الاستيراد المباشرة لجهاز الدولة السوري وعبر عملات غير الدولار، وبعلاقات سياسية مؤسساتية مباشرة مع بنوك مركزية دولية جاهزة لتجاوز العقوبات، مثل الصين وروسيا، ولن تستطيع العقوبات الغربية أن تعاقب ما هو خارج سلطتها المالية وخارج حركة الدولار وبنوك مركزية لدول كبرى، ولكن المبادرة السورية حتى اليوم ضعيفة ومكتومة في هذا الاتجاه، الأمر الذي يفتح على نجاح العقوبات في الدفع نحو الفوضى... حيث تتقاطع مصالح نخب المال والنفوذ المحلية مع مصالح الغرب.

كل فردٍ من سكان العالم عليه دين بمقدار: 32500 دولار، أياً كان عمره ومساهمته في الدَّين أو في الناتج العالمي، هذا ما قدرته وكالة بلومبرغ الاقتصادية التي نشرت تقديراً جديداً لحجم الدَّين العالمي أعلى من آخر تقديرات صندق النقد الدولي بمقدار الثلث، حيث أشارت الوكالة إلى بلوغ الدَّين الإجمالي 250 تريليون دولار في منتصف 2019.

الدَّين العالمي 250 تريليون دولار... تأجيل الديون بالديون

تضاعف الدَّين العالمي خلال عقدين من الزمن ثلاث مرات، ليصل إلى مستوى أعلى من الناتج العالمي بـ 3,2 ضعف. أي إنه دين غير قابل للسداد، إلا إذا خصصنا نظرياً كل الناتج العالمي لمدة ثلاث سنوات لدفع مستحقات الدَّين! ولذلك يتم تسديد الديون العالمية بمزيد من الديون والفقاعة تكبر.

■ قاسيون

المصدر وكالة بلومبرغ الاقتصادية– 12– 2019

تساهم الاقتصادات الكبرى بالحجم الأكبر من هذا الدَّين، فعلى سبيل المثال نسبة 60%من الدَّين المتشكل في النصف الأول من هذا العام كانت في الولايات المتحدة والصين، حيث ازدادت ديون الحكومة الأمريكية بشكل كبير، بينما في الصين تزداد ديون الشركات غير المالية.

الشركات هي الأكثر اعتماداً على الدَّين

التقسيم الرائج للدين وفق القطاعات الأكثر استدانة يؤخذ وفق القطاعات التالية:
القطاع المالي، قطاع الشركات غير المالية «إنتاج وخدمات غير مالية»، القطاع الحكومي، وقطاع استهلاك الأسر.

والتفاصيل الموضحة في الجدول، تشير إلى استمرار توسع الدَّين خلال العقد الماضي بعد عام 2009 وعقب اندلاع الأزمة المالية في عام 2008، وازدادت الديون كنسبة من الناتج العالمي. كما أنّ هنالك قطاعات أصبحت أكثر اعتماداً وارتباطاً بالتمويل بالدَّين وفي مقدمتها الشركات غير المالية، إذ أصبحت ديونها تشكل نسبة تقارب 92% من ناتجها. وكذلك توسع اعتماد الحكومات على الديون التي أصبحت تشكل نسبة 87% من ناتج القطاع الحكومي كوسطي عالمي.

أما استهلاك الأسر وهو القطاع الذي يدل على ديون شراء السلع الاستهلاكية عبر العالم، والاعتماد على الدَّين في الطلب العالمي، فرغم أن ديونه تشكل نسبة 80% منه إلا أنها قد تراجعت في العقد الماضي بَعْدَ أن كانت تقارب 92% في عام 2009.

وأخيراً، فإن القطاع المالي هو الأقل اعتماداً على الديون، ولا تشكل ديونه إلا نسبة 60% تقريباً من ناتجه ولم تتغير هذه النسبة خلال السنوات العشر الماضية. فالقطاع عملياً هو مصدر الإقراض والديون العالمية، وهو يحقق ناتجه وربحه من حركة الإقراض بالدرجة الأولى، ولكنَّه أيضاً يعمل في بيئة مضطربة ومهدّدة بالخطر... مع استمرار توسع الدَّين وتراجع الفوائد وارتفاع احتمالات عدم السداد.

مصادر الإقراض والدَّين

يُولّد الدَّين بأدوات متعددة، القروض من البنوك التجارية، القروض من المؤسسات والمنظمات المالية غير البنكية، مثل مؤسسات الاستثمار أو صناديق التقاعد، وهذه تقرض الأموال الموجودة سابقاً. ولكنّ مصدر الدَّين الجديد هو مصدر النقد الجديد من البنوك المركزية عبر العالمية التي تقرض عن طريق سندات الدَّين للحكومات. وقد كانت السندات بأشكالها أكبر مساهم في توسع الدَّين العالمي، ووصلت الديون عبر إصدار السندات إلى 115 تريليون دولار ونسبة 46% من الدَّين العالمي.

يبدو أنَّ مسار الديون العالمية سيستمر بالتوسع، فالبنوك المركزية عبر العالم تستمر في تخفيض أسعار الفائدة التي تقارب الصفر في بنوك المنظومة الغربية: «1,5– 1,75% في الولايات المتحدة، وصفر % في البنك المركزي الأوروبي– أمّا المعدلات السالبة فتسجل في اليابان –0,1%، وفي السويد –0,2%، وفي سويسرا –0,75%».

وهذه الأسعار هدفها تقليص كلفة الإقراض وتوسيع الدَّين لتحفيز النمو الاقتصادي، حيث يؤثّرُ هذا التدفُق على معدل النمو العالمي، ولكن التقديرات تقول إنه يساهم في زيادة معدل النمو في القطاع الحقيقي بنسبة 1%، بينما 2% المتبقية من نمو الناتج العالمي ناتجة عن تكبير فقاعة الديون إذْ تذهب تريليونات من دولارات الديون إلى الأسواق المالية وليس إلى الإنتاج.

تستخدم الديون لسداد الديون وإيقاف هذه العملية قد يعني انفجار أزمة عدم سداد بينما استمرارها يكبر الفقاعة ويهدد بانفجار أزمة أكبر

استمرار الدَّين وإيقافه خطورة

إن تفاقم الديون، والمعدلات المنخفضة للفائدة تؤجل عملياً انفجار أزمة استحقاق الديون، حيث تتيح أن يقوم المقترض غير القادر على دفع الدَّين بالاستدانة مجدداً وعدم إعلان عدم قدرته على السداد الأمر الذي قد يفجّر الوضع. ويتم إنقاذ المنظومة المصرفية عبر توسيع الديون التي تقدمها عبر العالم، والمتشابكة مع العمليات الاقتصادية– الاجتماعية– السياسية كافة: الإنتاج والاستهلاك والإنفاق الحكومي والدفاع وغيرها...

ولكن هذا الوضع غير قابل للاستمرار، فالفوائد السلبية تؤثر سلباً على القطاعات المالية، فعلى سبيل المثال يقدّر تقرير بلومبرغ أن 12 تريليون دولار هي قيمة سندات الديون الموجودة عبر العالم والتي تترتب عليها فائدة سلبية «أي على البنوك أن تدفع للمقترضين وليس العكس». وهذه الديون موجودة في منطقة اليورو بشكل أساس...

والبنوك في الكثير من الدول تتآكل ودائعها مع الفوائد السلبية أو الصفرية، ولا تجد خيارات إقراض تحقق عوائد. فالمنظومة البنكية تخسر اليوم من انخفاض أسعار الفوائد إلّا أنّ ارتفاعها قد يعني العديد من الإفلاسات وعدم القدرة على السداد وانفجار كبير في فقاعة الدَّين العالمي، وربما تداعٍ كبير في المنظومة البنكية يصعب إنقاذه.

والمسألة لا تقتصر فقط على البنوك، بل على المؤسسات المالية الاستثمارية، وعلى المقرضين عبر العالم، مثل صناديق التقاعد التي تستخدم أموالها في الدَّين، فالبعض في الولايات المتحدة يشير إلى أن صناديق التقاعد التابعة للحكومة الأمريكية عليها التزامات غير مغطّاة بمقدار وصل إلى 6 تريليونات دولار، وسيكون إنقاذها في حال فشلها صعباً جداً...

إن الدَّين المتوسع عالمياً يرتبط بكل جوانب الحياة الاقتصادية، عمل الحكومات الإنتاج والشركات وإنفاق الأسر وحتى الرواتب التقاعدية، ودرجة تشابكه تشير إلى عمق أزمة الديون وخطر انفجارها، ولذلك حتى الآن تهرب منظومة البنوك المركزية العالمية من أزمة الدَّين إلى مزيد من الدَّين مؤجلة تفجير الفقاعة.

نسبة الدَّين من الناتج في كل قطاع عالمياً– %	2009	2019
القطاع المالي	59,7	59,8
قطاع الشركات غير المالية	82,7	91,9
القطاع الحكومي	64,9	87,6
قطاع استهلاك الأسر	92,3	80,4
الإجمالي	299,8	319,9

رقم الدَّين العالمي- تريليون«ألف مليار» دولار

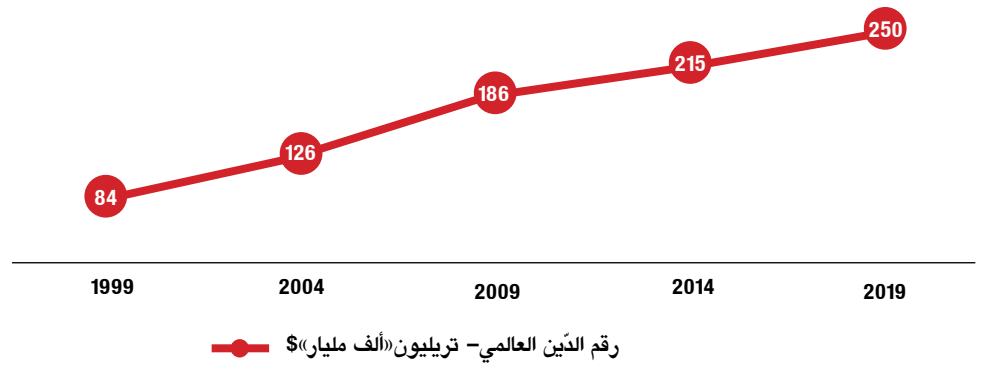

استغباء الذكاء لمصلحة الفاسدين والمستغلين

لماذا أوقفت «تكامل» الرسائل النصية، المرتبطة بتعبئة المحروقات، الموجهة للمواطنين؟.

■ نوار الدمشقي

هل فقدت «تكامل» الجزء المتبقي من ذكاء بطاقتها؟ أم أن حال التعاطف مع استغباء التذاكي، فساداً ونهباً، أصبح هو الطاغي؟.
ولمصلحة من يجري تعميم هذا «الاستغباء»؟.
توقفت شركة «تكامل» عن إرسال الرسائل النصية للمواطنين، والتي كانت تتم بعد كل عملية تعبئة للمحروقات الموزعة عن طريق «البطاقة الذكية» «بنزين- مازوت- غاز»، وقد جرى ذلك دون إعلام أو إعلان، حيث فوجئ المواطنون بعدم استلامهم تلك الرسائل النصية كما جرت عليه العادة بعد كل عملية تعبئة للمحروقات، والتي تزامنت مع موجة أزمات الغاز والمازوت المرافقة لفصل الشتاء كما كل عام.

تعقيدات غير مبررة

في تصريح لـ«مصدر» في شركة تكامل حول توقف خدمة إرسال الرسائل النصية تلقائياً، تداولته بعض وسائل الإعلام، أنه: «في حال أراد المستفيد من تفعيل خدمة الرسائل يجب تسجيل حساب على الموقع الإلكتروني للشركة»، وقد شرح «المصدر» كيفية تفعيل هذه الخدمة عبر التطبيق الخاص بالبطاقة الذكية من موقع الشركة، مضيفاً: «إن هذه الخدمة مجانية».
المواطنون الذين تاهوا بعد توقف الرسائل النصية، وخاصة أنها تتضمن الكمية والتاريخ، وبالتالي من الممكن الاستفادة من هذا الجانب للتعبئة اللاحقة، وخاصة لمادة الغاز المحددة مدة استبدالها كل 23 يوم بحسب ما هو مفترض، تاهوا أكثر بالخدمة المجانية المتعلقة بتلك الرسائل وكيفية تفعيلها من موقع الشركة.
فالإجراءات المطلوبة لهذا التفعيل تعتبر معقدة بالنسبة للكثير من المواطنين، خاصة وأن معلومات غالبيتهم عن التعامل الإلكتروني عبر شبكة النت والمواقع الإلكترونية تعتبر محدودة، بالإضافة إلى البعض ممن لا يملك أجهزة متطورة «حواسب- هواتف ذكية» وهؤلاء مكتفون بأجهزة الهاتف الخليوي «غير الذكي»، وقد كانت الرسائل النصية تصل لهؤلاء دون مشقة التعقيد والبحث عمن يقوم عنهم بتفعيل هذه الخدمة «المجانية».
أما التساؤل المشروع الذي تم طرحه من قبل المواطنين فهو لماذا اتخذت الشركة هذا القرار، طالما أن الخدمة متاحة وممكنة وما زالت مفعلة ومجانية بحسب «المصدر»؟.
ولماذا هذا التعقيد بالحصول على المعلومات المتعلقة بالبطاقة الذكية وكميات المحروقات المستلمة بموجبها؟.
والأهم لماذا ترافق هذا القرار مع بروز أزمة الغاز الآن؟.
فقرار الشركة وإجراءاتها المطلوبة المعقدة تعتبر غير مفهومة وغير مبررة بالنسبة للمواطنين!.

ترويج للموقع والتطبيق

بالعودة لـ«المصدر» وما رشح من تصريح بما يخص الرسائل النصية، فقد استفاض هذا المصدر بالكثير من الشرح بما يخص كيفية تفعيل الخدمة، والمتضمن شكلاً من أشكال الترويج لموقع الشركة وتطبيقها الخاص بالبطاقة، مع التنويه عن إمكانية التقدم بشكوى للمحروقات في حال حدوث تأخر بعملية التعبئة، وتأكيده على أن «تكامل» جهة فنية منفذة مجال عملها الأتمتة ولا دور لها بآلية التوزيع، لكنه لم يوضح مبررات القرار بوقف تلك الرسائل لا من قريب ولا من بعيد، علماً بأن هذه الخدمة مؤتمتة ومنفذة سابقاً دون التعقيدات المطلوبة حالياً!.

ذكاء البطاقة تم استهلاكه واستنفاذه فساداً وتعقيداً ولم يعد له أية جدوى بالنسبة للمواطنين ولا أحد يعلم من المستفيد من هذا «الذكاء المستنفذ»

استنفاذ الذكاء

أزمة الغاز، المفتعلة بجزء هام منها، من قبل تحالف الفاسدين والعاملين في شبكات السوق السوداء، ما زالت مستمرة، وقد جرى الحديث عنها مراراً وتكراراً عبر الكثير من وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، وصولاً إلى توسيع انتشار السوق السوداء وتزايد استغلاله حتى بموجب «البطاقة الذكية» نفسها التي تم استغباء جزء هام من ذكائها عبر وسائل وآليات الاستغلال في ظل الأزمة المفتعلة الحالية.
فمن الممكن أن تحصل على حقك بأسطوانة الغاز بموجب البطاقة الذكية شريطة دفع المعلوم الإضافي استغلالاً للحاجة، وهروباً من الوقوف في طوابير الانتظار الطويلة والمديدة، أو من الممكن أن تحصل على أسطوانة الغاز بدون الحاجة لاستخدام البطاقة الذكية، وطبعاً خارج الطوابير، لكن المعلوم يصبح أكبر!.
لتأتي «تكامل» وتستكمل استغباء بطاقتها من خلال إيقاف الرسائل النصية أيضاً، وهذا الأمر ليس بالنسبة لمادة الغاز، بل حتى على مستوى تعبئة مادة البنزين، حيث كانت هذه الرسائل التي تأتي مباشرة بعد التعبئة فيها شكلاً من أشكال الحد من الاستغلال في الكازيات أيضاً.
والنتيجة، أن ذكاء البطاقة تم استهلاكه واستنفاذه، فساداً وتعقيداً، ولم تعد له أية جدوى بالنسبة للمواطنين، ولا أحد يعلم من المستفيد من هذا «الذكاء المستنفذ»، اللهم باستثناء شبكات الفساد والمستغلين والسوق السوداء.

شي بيقرف بس أصواتنا بدها تنسمع!

متل كل سنة- كل شتوية من تسع سنين وأكتر.. كل مرة منحكي فيها عن الكهربا- المازوت- ارتفاع الأسعار- الدولار- شي طالع طالع لفووق بحجة الدولار وما بينزل.. ولو كان ناوي إنو ينزل، الكبار اللي فوق مو من مصلحتون ينزلوه... ليش؟؟ هيك.. ببساطة.. بتحسون بيقولوا لهل الشعب المعدوم «والله لخليكون تعضو أصابعكون ندامة لأنو ما هاجرتو من أرض الوطن!»..

■ دارين السكري

نعم يا سادة يا كرام... هي الرسائل ذات الضمير المستتر والمنفصل اللي عم تتوجهلنا كل يوم وكل ساعة وكل دقيقة ونحن ببلدنا.. ومن مين؟؟ ما حدا غريب تقبروني.. من حكومتنا واللي تحت إيديها من الفاسدين ووراها من الحيتان.. ربي ما يطعمون لحدا..
يمكن سمعتوا الإشاعة تبع دفع ضريبة مغترب وهي «رسم الاغتراب أو طابع اغترابي» اللي تقدرت بمبلغ 300 يورو بالسنة للشخص المغترب؟؟ بمعدل 1 يورو عن كل يوم بيمر عليه وهو عايش خارج أحضان الوطن.. ومسامحين بآخر 65 يوم من السنة مو محسوبين مع ضرب منية كمان! بس ما حدا يفكر لا سمح الله إنو بدون يجمعوا من هل الضرائب مشان يحطوها بخزينة الدولة بس... لا أبداً كل القصة إنو «الوطن أم.. والبعد عنها عقوق والعياذ بالله..
لهيك رح نخليكم تتوبوا على ضرايبنا.. بقصد على إيدينا»..
لك هاد اللي بدو يرجع ع سورية ومن كتر مو شايف وعم يسمع من رفقاتو وأهلو المقيمين بالداخل كيف عايشين من قلة الموت عم يبطل ويقول الغربة أبداً مو كربة...
وع سيرة نعمل لأجلكم اللي منسمعها من المسؤولين وقت بيحكوا عن مصلحة المواطن.. شفتوا كيف وزارة الكهربا قالت إنو سبب عدم شوفتنا للكهربا هي الاستخدام الجائر من قبل المواطنين المهدرين اللي قرروا أنو يتدفو ع الكهربا.. لأن ما في مازوت التدفئة ولا الغاز للدفئة كمان.. مندون ضمير ولا أخلاق ولا تفكير بمصلحة بلدون..!
بكل الأحوال وبدون كتر حكي رح نضل نحكي ونعيد ونصرع راس الكبار اللي ضميرون متمسح وما في شي عم يصحيلون ياه حتى ينسمع صوتنا ووجعنا ويصير كل يلي بدنا ياه..
لك بدنا نعيش بكامل حقوقنا ومو مقصر علينا شي... وهاد مطلب الناس كلها.. السوريون كلون المقيمين جوا وبرا..
يعني بدنا نسكن ببيت متل العالم والناس.. بدنا ناكل متل البشر.. بدنا نشرب مي نضيفة.. بدنا ندفا بالشتي ما بدنا نموت من بردنا.. بدنا نشوف الكهربا بالليل وبالنهار.. بدنا نشتغل برواتب منيحة ونأسس لمستقبلنا اللي عم تقضولنا عليه يوم بعد يوم.. لك هي حقوقنا البسيطة كمواطنين ورح نضل عم نطالب فيها حتى نوصلها..
وع هالسيرة مر معي برواية «الجريمة والعقاب» عبارة بتقول: «لم يعد في وسعي التحمل.. أعطني البندقية.. ما الذي ستفعله؟ الانتحار خطيئة!.. أي انتحار أيها الأبله.. سوف أقتل الجميع..»..
اقرأوها للرواية كتير حلوة.. وفيها عبرة! يعني أوجاعنا وأصواتنا بدها تنسمع.. وحقوقنا بدنا ناخدها.. أوكي حبيباتي؟!..

الإرادة الشعبية ينعى الرفيق فاضل حسون

تنعي رئاسة حزب الإرادة الشعبية الرفيق فاضل حسون عضو المجلس المركزي الذي توفي في دمشق عن عمر ناهز 57 عاماً صباح اليوم 2019/12/12، ويدفن في قرية بقرص فوقاني مسقط رأسه في ريف دير الزور الشرقي.
الرفيق فاضل حسون كان عضواً في الحزب الشيوعي السوري، أوائل السبعينات، ومن أوائل الرفاق الذين انضموا إلى اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، ومن المؤسسين لحزب الإرادة الشعبية، وبقي متمسكاً بمبادئه حتى آخر لحظة في حياته.
قيادة الحزب والمجلس المركزي يتقدمون لأسرته ولرفاقه وأصدقائه بأحر التعازي.

2019/12/12

الطليعة ... مذكرات صحيفة دمشقية

الطليعة
٨ صفحات
١٥ قرشاً
دمشق
الخميس ٣٠ ايلول
سنة ١٩٥٤
العدد
٣٦
السنة الاولى
صاحب الجريدة ورئيس تحريرها : عدنان الملوحي
«متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم أحراراً» : عمر بن الخطاب
الادارة
شارع البرازيل بجانب مديرية بريد دمشق
الهاتف ١٣٢١٣
صندوق البريد ٢٣٢٢
كلمة العدد
اذا الشعب يوماً أراد الحياة
فلا بد أن يستجيب القدر
« ابو القاسم الشابي »
خالد بكداش ... نائب دمشق
انتصار رائع للقوى التقدمية في الانتخابات
مقال الطليعة
كانت الفرقة السرية ، مفاجأة غير منتظرة بالنسبة لجميع المرشحين فقد اظهرت هذه الفرقة ، ان الناخبين ، اكثرهم ان لم نقل كلهم قد تحرروا داخل الفرقة السرية من كل ضغط ، وصوتوا لمن ترتاح لهم ضمائرهم من المرشحين ، ولهذا تبين ان الحزب الوطني وحزب الشعب والحزب التعاوني وجماعة السوريين الوحيين واكثر المستقلين قد فشلوا

«وقد يصنع القيصر دستوراً وبرلماناً ليختفي ورائهما، وليمارس تسلطه وإرهابه من خلالهما» العدد الأول من جريدة «الطليعة» 17 كانون الأول 1953.

■ آلان كرد

قيصر وأهل الرأي

يقول عدنان الملوحي:

أصدر الشيشكلي قانوناً جديداً للمطبوعات، وتقدمت بطلب الترخيص لجريدة، وأصبحت صاحب ورئيس تحرير جريدة دمشقية مستقلة سميتها «الطليعة». ولما علم الشيشكلي بالأمر، اتصل بالأستاذ فؤاد الشايب وعاتبه لأنه منحني الترخيص، وقال له: إنني أصدرت القانون للحفظ في الأدراج لا للتنفيذ، ولغاية إعلامية دعائية لأثبت أنني أقمت نظاماً دستورياً ديمقراطياً! رد عليه الشايب: لماذا لا ننفذ قانوناً أصدرتموه؟ فسكت الشيشكلي على مضض.

وعند صدور العدد الأول من الطليعة، اتصل الشيشكلي بفؤاد الشايب يحتج على نشر مقال «قيصر وأهل الرأي»، المقال الذي رفضت كل الصحف نشره، وتطوعت جريدة الطليعة لنشره في عددها الأول. فقال له الشايب: أنتم يا سيدي لستم القيصر ولا الامبراطور ولا الديكتاتور، والمقال لا يعنيكم، لأنكم رئيس شرعي منتخب بطريقة ديمقراطية! فصدقه الشيشكلي وسكت على مضض، ومر المقال ومرت معه جريدتي الوليدة بسلام.

قال عدنان الملوحي في العدد الأول بأنه مستقل وجريدته مستقلة، ولا يعبر عن حزب معين، وإنما يعبر عن رأي كل وطني تقدمي. يضيف الملوحي: ولكن بعض أو أكثر من كانوا يقرأون جريدتي ويعجبون بها أو لا يعجبون، كانوا يظنون أنها شيوعية وأنني شيوعي لأنني كنت أبشر بالاشتراكية.

صحيفة معادية للأحلاف

تحت عنوان «المشاريع الاستعمارية»، كتب الملوحي في العدد «13» بتاريخ 1954/3/8: «يخطئ كثيراً من يظن أن المشاريع الاستعمارية التي تسعى أمريكا وبريطانيا لتحقيقها في سورية والأقطار العربية الأخرى، وفي الشرق كله منذ أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها، قد توقفت أو حدت نشاطها وحبك مؤامراتها، ذلك لأن هذه المشاريع موضوعة لاستغلال مرافق هذه المنطقة من العالم وتسخير أراضيها لإعداد وتهيئة حرب عالمية ثالثة، وتحقيق استعمار الغرب للشرق من جديد وبصورة أشد وأقسى.

ومهمة الدور الانتقالي في سورية الآن القضاء على كل محاولة يريد المستعمرون بواسطتها فرض مشاريعهم الدفاعية وغيرها على بلادنا، أو الضغط من أجل الاتجاه وجهة لا مصلحة لبلادنا ولا لشعبنا فيها، وكشف جميع المؤامرات التي يدبرها أصحاب المشاريع في الخفاء ضد الحكم الديمقراطي الشعبي الصحيح الذي لا يمكن تنفيذ هذه المشاريع عن طريقه بحال من الأحوال».

ومن افتتاحية العدد «16» الصادر في 1954/4/8 ينتقد الملوحي السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط تحت عنوان «دور أمريكا في الانقلابات»:

«لم يعد خافياً على أحد أن أمريكا ودولاراتها لعبت دوراً خطيراً في تدبير الانقلابات سواء في سورية أو غيرها ولكن الذي خفي على أمريكا وما يزال خافيا عليها حتى الآن، هو أن الانقلابات لا يمكن أن تحقق آمالها في السيطرة وإقامة القواعد الحربية وفرض التحالفات العسكرية وزج بلاد الشرق في أتون الحرب، وأن دولاراتها مهما كان ثمنها لا يمكن أن تخدع شعوب الشرق، ولا أن تغرر بها لتسير في ركابها، وإن كل حكومة تقوم على أكتاف أمريكا ودولاراتها في هذا الشرق مصيرها الفشل الأكيد كما دلت على ذلك تجارب السنوات الخمس الأخيرة في بلادنا.

قد تجرب أمريكا أن تلعب دوراً جديداً في تحضير الانقلابات ولكنها فاشلة حتما في جميع تجاربها، ودولاراتها لم تعد عملة رائجة ومتداولة في هذه البلاد لأن العسكريين هم من أبناء الشعب ولأنهم يشكلون الجيش الوطني الذي نعده للدفاع عن بلادنا ضد كل المؤامرات الاستعمارية والصهيونية على السواء! فهل اقتنعت أمريكا بعد كل هذا الذي جرى أن مهمتها انتهت في هذه البلاد؟».

أصدر الملوحي مذكراته «الطريق إلى دمشق»، وفيها فصول شيّقة عن المظاهرات الوطنية ضد الاستعمار وثورة الفقراء في جورة الشياح وانتفاضة الجلاء، وعن رجال الدين الذين اتهموا بالشيوعية في حمص.

نشر العدد «19» نيسان 1954 في صفحته الأولى عن خفايا مؤتمر بحمدون الإسلامي المسيحي الذي عقد برعاية أمريكية. وكتبت الطليعة: رجال الدين في بحمدون يصفعون أمريكا على وجهها، أمريكا ودول الغرب الرأسمالية تشكل أكبر خطر على الدين والحرية، لولا أمريكا ما قامت إسرائيل ولا تكالب الاستعمار في العالم. كما نشر العدد مواقف الاتحاد السوفييتي الداعمة للقضايا الوطنية العربية، وكلمة لستالين يقول فيها: إذا اقتنعت بأنك على حق فيما تعمل، فلا تهتم بما يقوله الناس عنك، افعل ما يُمليه عليك ضميرك ووجدانك.

وفي الصفحة الأولى للعدد «36» عام 1954 كتبت الطليعة: خالد بكداش نائب دمشق، انتصار رائع للقوى التقدمية في الانتخابات، وحملت الافتتاحية عنوان: لماذا نجح خالد بكداش؟ أما العدد «49» في كانون الثاني 1955، فنشر في الصفحة الأولى نص خطاب الأستاذ خالد بكداش في البرلمان حول السياسة الخارجية والأحلاف الاستعمارية والقضايا العربية والدولية. كما رفعت الجريدة شعار «الأخوة العربية الكردية».

صدرت الطليعة كجريدة أسبوعية سياسية مستقلة، أغلقتها سلطات الوحدة عام 1958، ثم عادت وصدرت في عهد الانفصال باسم «الطليعة العربية» كجريدة يومية سياسية مستقلة، بعد أن انضم إلى هيئة تحريرها عبد الباقي الجمالي وهو صاحب جريدة «النور» التي أغلقت بداية الوحدة مع مصر ولم تصدر أيام الانفصال، وحرر فيها أيضاً سعيد مراد ونصر الدين البحرة وسعيد حورانية، وأغلقت الطليعة العربية نهائياً بتاريخ 1963/3/8.

يذكر أن عدنان الملوحي الذي تخرج من الكلية الشرعية، أصدر مذكراته «الطريق إلى دمشق»، وفيها فصول شيّقة عن المظاهرات الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي وثورة الفقراء في حي جورة الشياح الحمصي، وانتفاضة الجلاء ورحيل الاستعمار، وعن رجال الدين الذين اتهموا بالشيوعية في حمص، وذكريات لجوئه إلى ألمانيا الديمقراطية بعد 1963. المذكرات من تقديم شقيقه الأديب عبد المعين الملوحي «الشيوعي المزمن».

الإعلام الليبرالي اليوم

ربما سمع الكثيرون اليوم عن شعارات مثل «الحياد»، «الاستقلالية»، الشعارات التي تدعي وسائل الإعلام الليبرالية تبنيها وتنفيذها. تلك الوسائل التي تسوق إلى الناس كذبة كاريكاتورية أمريكية– غربية، وذات هدف ليس بمحايد ولا مستقل!

هي كذبة كاريكاتورية ليبرالية فضحها اثنان من الصحفيين وأساتذة الإعلام في الولايات المتحدة هما ديفيد إدواردز وديفيد كروميل في كتاب «أسطورة الإعلام الغربي الليبرالي المستقل: حراس السلطة»، الكتاب الذي يتحدث عن السياسة الأمريكية والبريطانية ودور الإعلام في التضليل.

رغم مرور عقود طويلة على الإغلاق القسري لجريدة «الطليعة» الدمشقية، إلا أن كلمات موادها القديمة وهي مطبوعة على الورق الأصفر أصدق من استقلالية الإعلام الليبرالي. فالطليعة جريدة مستقلة، حافظت على الخط الوطني العام للبلاد، ودافعت بشجاعة عن الحركة الشعبية زمن صعودها ومدها الجماهيري في خمسينات القرن العشرين، اتهمها خصومها بالشيوعية وهي ليست كذلك، بل ضربت مثالاً كيف ناضلت الصحافة السورية من أجل الحريات الصحفية منذ العدد الأول إلى الأخير مع تجنب الغرق في مستنقع الليبرالية، وحذرت من دور الاستعمار الأمريكي في التحضير للحرب العالمية الثالثة في منطقة الشرق قبل تصاعد التدخلات الأمريكية الحالية بعقود طويلة، ولمّحت إلى التراجع الذي سيصيب هؤلاء في النهاية.

من دروس الحركة الشعبية مجدداً

تمايز الاتجاهات السياسية في الحركة الشعبية

بعد عقود من كمون الحركة الشعبية عادت الحركة لتتصاعد في العقد الماضي على ضوء تفاقم أزمة النظام الرأسمالي عالمياً، في المركز والأطراف على السواء. وعودة الحركة الشعبية في هذه المرحلة التاريخية تحمل فيها ملامح كل التطور السابق والتحولات التي طرأت على النظام الرأسمالي على كل المستويات. ولهذا فإن الحركة تمتاز بملامح تاريخية عامة نابعة من الانقسام الطبقي في المجتمع الرأسمالي والتناقضات التي تحكمه، ولكن لها من الملامح الخاصة النابعة من الجديد التاريخي نفسه. وهذه الملامح العامة والخاصة على السواء تشكّل أيضاً الإتجاهات السياسية ضمن الحركة الشعبية نفسها التي تتمظهر بشكل مكثف عبر التيارات السياسية التغييرية، التي تضم فيها مختلف التوجهات ومناهج العمل. فما هي هذه الاتجاهات السياسية العامة في الحركة الشعبية اليوم؟ ولبنان قد يشكل مثالاً.

■ محمد المعوش

في تمايز الاتجاهات

إنَّ التمايز في الاتجاهات السياسية للقوى التي تطرح نفسها في موقع التغيير، هو في العمق تمايز يرتكز على البنية الطبقية نفسها، والتناقضات التي تحكمها في كل مرحلة تاريخية. وإذا عدنا مثلاً إلى مئة عام مضت، كان هناك تيارات رئيسة ضمن القوى التي تطرح التغيير: التيار الليبرالي عامة من جهة، والتيار «الثوري» من جهة أخرى. والنقد الماركسي تجاه التيار الليبرالي تاريخياً تركّز على الإصلاحية السياسية الفوقية لليبرالية، أي في كونها لا تمس جوهر النظام الرأسمالي بالتغيير، ولا حتى تطال المستوى الاقتصادي فيه. والتيار «الثوري» على العكس طرح تغيير النظام باختلاف الموقف من هذا التغيير، ولكن هذا التيار أيضاً تمايز ضمن تيارات تراوحت بين الفوضوية والإقتصادية والمغامرة والماركسية اللينينية.

تطور التمايز تاريخياً

هذا التمايز مع التطور التاريخي، أي في وصول الرأسمالية إلى ارتفاع حدة تناقضاتها ووصولها إلى حدودها التاريخية، نقل التيار الليبرالي من تيار يطرح تحولات سياسية إلى تيار رجعي بالكامل. فعمق الأزمة الرأسمالية وتسارعت حدة انفجارها على المستويات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، واستنفاذ الرأسمالية لهوامش تطورها بحيث صارت مدمرة للبشرية والطبيعة، هو ما أفقد الإصلاح مكانه وهامشه التاريخي، وأعطاه بعده الرجعي، وهو ما يظهره وقوع القوى االسياسية الليبرالية اليوم في دولنا في حضن الاستعمار والصهيونية غالباً. ولهذا فإن الليبرالية اليوم تفتقد إلى الأساس الموضوعي والتاريخي لفعاليتها السياسية جماهيرياً في دولنا تحديداً، الدول التي انفجر فيها النموذج الرأسمالي التبعي في لحظة تفترض أن أي تقدم أو بقاء للمجتمعات فيها لا بد من تغيير جذري وعميق، والتراجع الحاد الذي طال حاملها الطبقي أي البورجوازية الصغيرة والمتوسطة وانحدارها الاجتماعي. هذا الظرف التاريخي أيضاً أضعف موطئ القدم التاريخي للتيار الاقتصادي نفسه، أي المستند إلى الإصلاح الاقتصادي، وخصوصاً في ظل الدمار الذي طال القطاع الاقتصادي الإنتاجي ونهش الفساد بنية الدولة والمجتمع.

وفي المقابل، وللسبب نفسه الذي أفقد الليبرالية السياسية والإصلاحية الاقتصادية موطئ قدمها التاريخي، أي اشتداد الأزمة الرأسمالية نفسها وتعفّن مستويات المجتمع ككل، وانغلاق الأفق التاريخي للرأسمالية، فإن اتجاه آخر قد تعاظم حضوره التاريخي، أي التيار الفوضوي والمغامر. فتسارع حدة الأزمة، والليبرالية التي عطلت حضور الوعي السياسي المنظم وخلقت عداء بين القوى الاجتماعية الواسعة وبين العمل السياسي وشيطنته، وعزلت القوى الاجتماعية عن فكرة التغيير لفترة من الوقت امتدت عقوداً، كل هذا ساهم في رفع حضور التيار الفوضوي والمغامر، محمولاً على حدة النقمة المرتفعة والأزمة المتسارعة. وهذا التوسع لا ينحصر في مجموعات خاصة «ناشطة»، بل إن ملامح هذا التيار عامة جماهيرياً، إذا ما أخذنا دور التقدم في الوعي السياسي الذي حصل في النصف الثاني من القرن الماضي. هذا التقدم في الوعي السياسي الذي هيمنت عليه الرأسمالية عبر أدوات هيمنتها الجديدة على الوعي، وتعميم فكرة التمرد الفرد الفضوي نفسه «فيلم «الجوكر»– المهرج، كمثال بارز». ترافق هذا مع تراجع القوى الحزبية الثورية المنظمة من جهة، ومن جهة أخرى تفكك القوى الاجتماعية وتشتتها القطاعي، وتعاظم حجم المعطّلين عن العمل، وتعاظم هامش قطاع الخدمات، والأهم الدور التفكيكي والتفتيتي في الوعي السياسي الذي لعبته المنظمات غير الحكومية المدعومة من الغرب «مراجعة «عن وحدة النظرية والممارسة»– قاسيون 942».

إن الاتجاهات الأساسية في الحركة الشعبية بشكل عام تؤثر عليها بشكل كبير الاتجاهات المغامرة والفوضوية والطفولية- المراهقة

الاتجاهات الأكثر فاعلية اليوم في الحركة الشعبية

يمكن القول اليوم إن الاتجاهات الأساسية في الحركة الشعبية بشكل عام تؤثر عليها بشكل كبير الاتجاهات المغامرة والفوضوية والطفولية– المراهقة، والتي لا تعتمد فقط أسلوباً تبسيطياً في طرح مسألة التغيير وأدواته، والتي تنحصر في أشكال الاحتجاج الجسدي المباشر غالباً، بل هي تقدم طرحاً سياسياً عدمياً أيضاً. هذا الاتجاه الذي يلغي دور العوامل السياسية الفوقية عالمياً وداخلياً، ويماثل ما بين أطراف التناقضات التي تحرك النظام العالمي ككل، وينفي دور هذا العامل وتأثيره على عملية التغيير في كل دولة على حدة. وهذا التيار تجريبي بشكل كبير. دون أن يعني ذلك أنَّ الاتجاهات الليبرالية والاقتصادية لا تفعل فعلها، ولكنَّ تأثيرها يتداخل مع التيارات المذكورة «المغامرة والفوضوية والطفولية– المراهقة» ويعمل بالنهاية لصالحها «خصوصاً دور الغرب في الدفع نحو الفوضى وتصعيد وتيرة العنف»، وذلك لأنَّ الفاعلية التاريخية الأكبر هي لصالح هذه التيارات الأبرز. ولا تزال تجارب الحركات الشعبية ماثلة أمامنا من مصر إلى لبنان.

تعظيم دور القوى الماركسية- اللينينية

ما سبق يتطلب ضرورة رفع وزن الممارسة العلمية الماركسية– اللينينية في الحركة الشعبية. وإلّا فإن الحركة الشعبية في عفويتها ستنساق في الاتجاه السائد.

تزداد العلاقات التركية الأمريكية توتراً، وعلى الرغم من أن هذا التوتر بات سمة لهذه العلاقات في السنوات الماضية إلى أنه يشهد مؤخراً تصاعداً مضطرداً. فما حملته الأيام القليلة الماضية من إجراءات وقرارات متبادلة بين الدولتين لا ينبئ بتهدئة قريبة بل يغذي النار المتقدة.

تركيا محاصرة.. إما الانفجار أو الاستقلال

ما يجري لا يعكس حجم الصراع الدائر بين البلدين فقط، بل يعكس أيضاً حجم الصراع والانقسام الداخلي في كل منهما؛ فساحات الصراع تمتد في الداخل وفي الخارج، ففي الولايات المتحدة الأمريكية يبدو التخبط واضحاً حول تركيا– وكل الملفات العالمية الأخرى- فكل خطوة للتصعيد ضد تركيا تقابلها نقاشات ساخنة داخل دوائر صنع القرار الأمريكية، وفي تركيا يبدو واضحاً تثاقل الخطوات، وملامح الانقسامات تتضح أكثر مع إعلان داوود اوغلو عن تأسيس حزب جديد في خطوة تصعيدية ضد أردوغان، بعد أن خرج أوغلو من الحزب الذي جمع الاثنين فترة طويلة.

■ علاء أبوفرّاج

استعراض

يشكل الموقف الأمريكي من شراء تركيا لمنظومة S-400 الدفاعية الروسية أحد أبرز عناوين الخلاف بين البلدين، وهذا الخطوة تشكل طبعاً مؤشراً على حجم التحولات التي تجري داخل تركيا، وهذا يعطي الولايات المتحدة أحد حلين، إما القبول بالواقع الجديد والتعامل معه، وإما التصعيد وهو ما جرى، فبعد سيل من التهديدات حظرت ميزانية وزارة الدفاع الأمركية الجديدة، والتي صادق عليها الكونغرس في تشرين الأول الماضي، «نقل أو بيع طائرات من طراز F-35 إلى تركيا»، ولم تكتف الولايات المتحدة بهذه الخطوة بل لوحت بفرض مجموعة واسعة من العقوبات على تركيا إنْ لم تتراجع الأخيرة عن صفقة السلاح الروسية، ولكن هذا لم يحدث بالطبع بل جاء الرد التركي بمزيد من التقارب مع روسيا وتلمحيات علنية عن إمكانية استبدال الطائرات الأمريكية بالـ SU-35 الروسية من جهة، ومن جهة أخرى هدد وزير الخارجية التركي أنه وفي حال فرضت الولايات المتحدة عقوبات على تركيا، فإن أنقرة ستبحث مسألة الوجود الأمريكي في قاعدتي إنجيرليك وكورجيك. إلا أن هذه التهديدات لم تشكل رادعاً بالنسبة للجنة الشؤون الخارجية بمجلس الشيوخ الأمريكي، والتي أقرت في 11 كانون الأول حزمة عقوبات ضد تركيا، ويتطرق القرار إلى عضوية تركيا في حلف الناتو، ويشير إلى أن الأفعال التركية تعتبر خرقاً لمعاهدة الحلف، وعليه يطلب القرار من وزارة الخارجية الأمريكية تقريراً حول مشاركة تركيا في حلف الناتو. وتعني مصادقة لجنة الشؤون الخارجية على هذا القرار خطوة جديدة باتجاه دخول هذه العقوبات حيّز التنفيذ. ليتبنى مجلس الشيوخ في اليوم التالي قراراً ينص على الاعتراف بالإبادة الجماعية للأرمن، وهذا ما دفع الخارجية التركية لاستدعاء السفير الأمريكي في أنقرة احتجاجاً على ما وصفته بأنه «استغلالٌ للتاريخ لأغراضٍ سياسية».

على الرغم من أن الخطوات الأمريكية التصعيدية ضد تركيا تبدو سريعة ومتلاحقة إلا أنها تمر عبر دوامة من الخلافات الداخلية

كيف تبدو الانقسامات؟

على الرغم من أن الخطوات الأمريكية التصعيدية ضد تركيا تبدو سريعة ومتلاحقة إلا أنها تمر عبر دوامة من الخلافات، والتي لا تنتهي طبعاً باتخاذ قرارٍ ما، فلدى بعض الأطراف رؤية مختلفة، فهي ترى أن العقوبات ضد تركيا ستعرقل المفاوضات معها، وهذه تعتبر وجهة نظر البيت الأبيض، فقد عبر الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بوضوح عن معارضته لمشروع العقوبات، وحمّل النواب الجمهوريين في مجلس الشيوخ تعليمات تهدف إلى إعاقة هذه القرارات، إلا أن هذه المحاولات لم تستطع تغيير مجرى الأمور إلى اليوم، وتحمل التصريحات التركية الرسمية في طياتها تأكيدات على هذا الانقسام، فهي ترى أن أطرافاً «معادية لتركيا» داخل الكونغرس تقود حملة ضدها وتعمل على إلحاق ضرر بالعلاقات الثنائية بين البلدين. وكانَ الرئيس التركي رجب طيب أردوغان قد قال في وقت سابق إنه ليس لدى الرئيس الأمريكي «خطط خفية اتجاه تركيا» واعتبر أن «التطورات الإقليمية والدولية، تستوجب تكثيف التعاون التركي الأمريكي، والجهات الأمريكية المعادية «لتركيا» تعمل على تضخيم الخلافات القائمة بين أنقرة وواشنطن، وترامب يرى جيداً الجهود المبذولة لإفساد العلاقات التركية الامريكية».

الانعطاف السريع نسبياً في التوجهات التركية مؤخراً لم يكن ملائماً لكل مكونات النظام التركي وهذا ما يساهم بخلق شريحة داخلية تعمل بتناغم مع الضغوط الخارجية

المخارج موجودة

في وسط زوبعة الغبار الحاصلة يعلن رئيس الوزراء التركي الأسبق داود أوغلو عن إطلاقه لحزب «المستقبل» الجديد، وكان أوغلو قد استقال في وقت سابق من حزب العدالة والتنمية الحاكم على إثر خلافاتٍ مع أردوغان، وبعيداً عن الخوض فيَ العناوين التي يعلنها الحزب الجديد، يجب الوقوف عند الإعلان الأهم لهذا الحزب؛ وهو موعد إطلاقه، فهذه الخطوة تبدو جزءاً من محاولة الضغط على تركيا، فوضع الرئيس التركي لا يعتبر في أحسن أحواله، فحزب العدالة والتنمية يخسر جزءاً من شعبيته ومناطق نفوذه التاريخي، بالإضافة إلى أن الانعطاف– السريع نسبياً– في التوجهات التركية مؤخراً لم يكن ملائماً لكل مكونات النظام التركي، وهذا ما يساهم بخلق شريحة داخلية تعمل بتناغم مع الضغوط الخارجية، فعلى الرغم من استطاعة أردوغان القفز فوق محاولة الانقلاب– الاغتيال، ولكنها لا تزل مؤشراً على انقسام داخل تركيا، وهذا يعتبر أحد الأدوات المهمة التي تستخدمها الولايات المتحدة الأمريكية في ضغطها على تركيا. ففي تصريحات لوزير الدفاع الأمريكي مارك إسبر اعتبر أن تركيا تسير باتجاه مغاير للسياسة الأمريكية، وأعلن عن رغبة واشنطن في عودة تركيا إلى «السكة الصحيحة» وأضاف اسبر أن العلاقات بين عسكريي البلدين، والتي وصفها بالممتازة، يمكن أن تشكل منطلقاً جيداً «لإعادة تركيا».

وأما الجانب التركي فهو يرد على كل خطوة أمريكية بتقارب أكبر مع روسيا، فالتعاون العسكري يتقدم بشكل متسارع بين البلدين، وهذا يعطي تركيا مجالاً واسعاً للمناورات الاستراتيجية، وكان آخر ما أعلن عنه هو توقيع اتفاق مع روسيا، بشأن الإنتاج المشترك لأنظمة الصواريخ ونقل التكنولوجيا لتطوير نظام الدفاع التركي، ويبدو واضحاً أن التقارب التركي الروسي هذا لم يكن يوماً رغباً تركية بل تقاربات فرضتها الضرورة، ولن تستطيع تركيا إيجاد مكانٍ آخر للتنفس فهي جزء من تحالف واعد «ثلاثي أستانا» وتبني علاقات متينة مع الصين، إلا أن هذا لن يكفي وحده كدرع في مواجه الفوضى، فالجبهة الداخلية التركية متصدعة وتحتاج إلى ترميمات سريعة مما سيثبت أقدامهم على الصخر بدل الغوص في الطين في ظل رغبة تكاد تكون علنية لدى الأمريكي في تفجير تركيا داخلياً وبأسرع وقت ممكن...

لافروف وأجواء واشنطن المشحونة

وصل وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف إلى واشنطن يوم الثلاثاء 10 كانون الأول، في زيارة رسمية بدعوة من الجانب الأمريكي، وتأتي أهمية هذه الزيارة لكونها الأولى منذ 2017. وعقد لافروف لقاءً استمر لعدة ساعات مع نظيره مايك بومبيو، تبعه مؤتمر صحفي، ومن ثم التقى لافروف مع الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في اجتماع مغلق في البيت الأبيض.

■ عناب منصور

جرى أثناء اللقاء بحث معظم الأمور التي يتوجب على البلدين التفاهم حولها، منها اتفاقيات الحد من انتشار الأسلحة ومصير اتفاقية «استارت» للصواريخ متوسطة المدى، وآليات نزع السلاح النووي في شبه الجزيرة الكورية، بالإضافة إلى مضيق هرمز وضرورة إيجاد صيغة لحفظ الأمن في منطقة الخليج، بالإضافة إلى سورية والعديد من قضايا المنطقة.

الأجواء المشحونة دائماً

تزامنت زيارة وزير الخارجية الروسية، مع التحركات التي يشهدها الكونغرس الأمريكي في محاولات عزل الرئيس الأمريكي من خلال توجيه اتهامات له، وهي إساءة استخدام السلطة وعرقلة عمل الكونغرس، وزاد حضور الوزير الروسي في واشنطن من سخونة المشهد، فأطلق بعض نواب الكونغرس الديموقراطيون، تصريحات ترى في استقبال وزير الخارجية الروسي «انتصاراً للدعاية الروسية» حسب تعبير رئيس لجنة الاستخبارات بالكونغرس آدم شيف، واعتبر زعيم الحزب الديمقراطي في مجلس الشيوخ تشاك شومر، أن ترامب أجرى لقاءً سرياً مع لافروف، مستنداً إلى عدم وجود وسائل الإعلام ضمن هذا اللقاء. وحمل الصحفيون هذه التصريحات إلى سيرغي لافروف الذي أجاب على الاستفسارات عن توقيت زيارته، وعلاقتها بالظرف الأمريكي الداخلي، فقال «يبدو بالنسبة لي، أنه وأياً كان اليوم الذي تختاره لزيارة واشنطن سوف يتزامن إما مع المساءلة أو العقوبات أو ما يشابه ذلك».

الظاهر هو الخلافات

حمل المؤتمر الصحفي الذي عقده وزيرا خارجية البلدين مجموعة من القضايا الخلافية بين البلدين، ولم تظهر الكثير من التوافقات أو لم يعلن عنها ضمن المؤتمر. فجرى الحديث حول مصير اتفاقية ستارت للحد من انتشار الأسلحة النووية، وتصر الولايات المتحدة على أن هذه الاتفاقية باتت قديمة، ويجب أن تكون الصين طرفاً في أية اتفاقية جديدة وهو ما ترفضه بكين، أمّا سيرغي لافروف فأعاد طرح وجهة النظر الروسية ذاتها، فروسيا تعلن استعدادها لتمديد هذه الاتفاقية دون تعديل، وتعتبر أنَّ حجم الترسانة الصينية النووية أصغر من نظائرها عند الروس والأمريكان، وأنَّ إضافة الصين إلى المعاهدة ممكن، ولكنه مرهون بموافقتها، ويجب أن يترافق مع ضم دول أخرى تملك ترسانات نووية.

وتطرق المؤتمر الصحفي إلى جملة من القضايا الأخرى، منها الملف النووي لكوريا الشمالية، وأعلن لافروف أن «روسيا مستعدة لمساعدة الولايات المتحدة في حل هذه المسألة»، وعبّر عن ضرورة استئناف الحوار المباشر بين واشنطن وبيونغ يانغ، وأشار إلى أنه من المستحيل مطالبة بيونغ يانغ بتنفيذ المطلوب كشرطٍ مسبق لرفع العقوبات، واعتبر أن العقوبات التي تفرض على كوريا الشمالية يجب ألّا تكون عائقاً بوجه العملية السياسية.

سبق وذكرنا أنّ لقاء الرئيس الأمريكي ووزير الخارجية الروسي كان اجتماعاً مغلقاً ولم يُعلن الكثير عن هذا اللقاء، فجرى نقاش الملف النووي الإيراني وأزمة الخليج وسبل ضمان الملاحة البحرية عند مضيق هرمز، وإقرار نظام أمني للحفاظ على أمن دول الخليج.

الوضع الداخلي

كأحد أهم مؤشرات تراجع الولايات المتحدة يشكل عائقاً جدّياً أمام دورٍ أكثر فاعلية لواشنطن في الملفات الدولية

خلاصات أولية

تظهر الخلافات حول عدد كبير من القضايا، إلا أن نتائج لقاءات كهذه تظهر عادةً بعد فترة من انعقادها، ويبدو أنَّ الوضع الداخلي كأحد أهم مؤشرات تراجع الولايات المتحدة يشكل عائقاً جدّياً أمام دورٍ أكثر فاعلية لواشنطن في الملفات الدولية، وهذا التلكؤ يقابله نشاطٌ روسي كبير، وتسجل الملفات الدولية الساخنة حضوراً روسياً واضحاً من ملف النزاع في شبه الجزيرة الكورية، إلى الخليج العربي، وحل الأزمة السورية والأكرانية بالإضافة إلى دور متصاعد في ليبيا واليمن وغيرها من الملفّات.

وعلى الرغم من أنَّ الأيام تبرهن أن جزءاً من القضايا يمكن حله بدون الولايات المتحدة الأمريكية، إلّا أنَّ الأخيرة تعتبر طرفاً أساساً في ملفات أخرى، ولا يمكن القفز فوقها، وباتت هناك ضرورة للتعامل معها ضمن أزمتها لأنها أزمه دائمة.

الانتخابات الفلسطينية وضرورة وحدة الصف

من المتوقع الذهاب نحو انتخابات فلسطينية رئاسية وتشريعية، وفق ما أعلنه رئيس السلطة محمود عباس، ووافقت عليه حركة «حماس». وباعتبار أن آخر انتخابات مماثلة كانت قد جرت عامي 2005 و2006، فإنَّ إجراء انتخابات جديدة في الوقت الراهن قد يشكّل فرصة مهمة لتجاوز الانقسامات وتعزيز وحدة الصف الوطني، وهو ما يتطلب تجاوزاً للخلافات والمعيقات، وإرادة سياسية من قبل جميع الأطراف.

■ ديمة كتيلة

مشروع وطني وطريق واحد

أجواء يمكن وصفها بالإيجابية بدأت مع إعلان عباس التوجه نحو إجراء انتخابات تشريعية ورئاسية، تلتهُ المشاورات التي أجراها وفد لجنة الانتخابات الفلسطينية ورئيسها حنّا ناصر مع حركة «حماس» في غزة، ومن ثم رد الحركة والمتضمن موافقتها على المشاركة في الانتخابات دون اشتراطات، عدا أن تجري في قطاع غزة والضفة الغربية والقدس، معتبرة إياها، حسب تعبير اسماعيل هنية، رئيس المكتب السياسي للحركة، وسيلة يُؤمل أن تؤدّيَ إلى الخروج من المأزق الفلسطيني الراهن، وإنهاء الانقسام الداخلي، وتكوين نظام فلسطيني قائم على الشراكة.

وكانت «حماس» قد اتّخذت خطوات عدة لتعزيز الأجواء الإيجابية تتضمن الإفراج عن 57 موقوفاً ومحكوماً ينتمون إلى حركة «فتح»، الموافقة على إجراء الانتخابات وفق قانون التمثيل النسبي الشامل، والموافقة على أن يُصدر عباس مرسوماً رئاسياً يدعو فيه إلى الانتخابات قبل عقد الاجتماع الوطني.

مسبقاً، طالبت «حماس» بعقد اجتماع وطني قبل إصدار المرسوم الرئاسي، بهدف مناقشة كافة الملفات على الساحة الفلسطينية قبل الانتخابات، وهو الأمر الذي تؤيده فصائل أخرى مثل «الجبهة الشعبية» و«الجهاد الإسلامي»، بينما ترفضه «فتح» تحت مبرر عدم تأخير الانتخابات. وهو ما تعتبره الكثير من التحليلات نقطة خلاف قد تتحول عائقاً أمام إجراء الانتخابات. كذلك بالنسبة لإجراء الانتخابات في القدس، وهو ما قد ترفضه سلطات الاحتلال، مما يتطلب ضغطاً على الكيان من قبل السلطة الفلسطينية.

ومن الجدير بالذكر، أنَّ الانتخابات التشريعية التي جرت عام 2006، وطريقة التعامل مع نتائجها، كانت قد كرَّست حالة الانقسام التي نشهد تبعاتها حتى الآن. لذا فإن نجاح الانتخابات المتوقعة يتطلب إرادة صلبة من قبل جميع الأطراف لتجاوز العقبات. والأهم هو التوافق على مشروع وطني يتلاءم مع متطلبات المرحلة وتطلعات الشعب الفلسطيني.

ورغم ما تداولته وسائل الإعلام عن ضغوط أوروبية وإقليمية على السلطة وحركة «حماس» لإجراء الانتخابات، فإنَّ ما يهمُنا هنا هو التأكيد على أهمية الوحدة الوطنية، وما قد تشكله الانتخابات من فرصة لتجاوز الخلافات، في حال ضمان عدم وجود تدخلات أو أجندات تُفرض من الخارج.

أسباب تجعل من الوحدة الوطنية ضرورة ملحة

يمكن القول إن الوحدة الوطنية الفلسطينية كانت ولا تزال مسألة مهمة في إطار القضية الفلسطينية، ولكن ما يجعل منها ضرورة ملحة في ظل الظروف الراهنة عدة أسباب من بينها:

– وحدة الصف في إطار المعركة مع دولة الاحتلال، ومن خلفها الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولات تمرير ما يسمى «صفقة القرن» .

– استغلال حالة التخبُّط وأزمة تشكيل الحكومة التي يمر بها الكيان في رصِّ الصفوف.

– الاستفادة من دروس الإقليم، إذْ إنَّ حالة الانقسام، وما يرافقها من تراجع وفساد وانحسار للحريات، تزيد من احتمالات انفجار الوضع الداخلي للمطالبة بالتغيير، وهو أمر مشروع، على غرار ما يجري في دول الجوار.

– الاستفادة من تغيرُ الوضع الدولي، والتراجع الأمريكي مع ظهور أطراف دولية جديدة فاعلة على الخط، الأمر الذي ينبغي تفعيله من خلال تجاوز الانقسام.

– الارتقاء بمستوى الحالة السياسية إلى مستوى نضالات الشعب الفلسطيني على كافّة الجبهات، وفي نقاط الاشتباك المختلفة مع العدو الصهيوني، سواء على الأرض أو من داخل سجون الاحتلال.

أوكرانيا نحو تنفيذ اتفاقية مينسك-2

عَقد يوم الاثنين في التاسع من الشهر الجاري اجتماع «قمّة رباعية النورماندي»، والتي تضم كلّاً من روسيا وفرنسا وألمانيا وأوكرانيا، لبحث الأزمة الأوكرانية وسُبل حل النزاع والتسوية السياسية فيها، استناداً إلى قرار مينسك-2... فما هو هذا القرار، وماذا صدر عن القمّة؟

■ يزن بوظو

إضاءة سريعة

منذ إعلان استقلال أوكرانيا في عام 1991، عانت البلاد العديد من الأزمات السياسية والاقتصادية، بدءاً من موضوعة الحدود بينها وبين روسيا الاتحادية، تلاها فترة الركود الاقتصادي بعد الاستقلال والتي دامت لثماني سنوات، ثم ومع الأزمة الماليّة عام 2008 اضطرب الاقتصاد الأوكراني وانخفض الناتج الاجمالي بنسبة 20% على إثره، وفيما بين الحادثتين جرت ما عُرف بـ «الثورة البرتقالية» التي سبّبت بدورها أزمة سياسية... ومع استمرار هذه التراكمات ومختلف التناقضات سياسياً واجتماعياً، جاءت مفاوضات الحكومة الأوكرانية مع الاتحاد الأوروبي لجعلها عضواً في اتفاقية الدفاع المشترك الأوروبي، مما سيتيح لـ «الناتو» نشر قواتهم البلاد، شرارةً ليخرج على إثرها موجة احتجاجات شعبية في 2014، معارضة لهذه المفاوضات والحكومة، جرت مواجهتها وقمعها، حتى تطورت هذه الاحتجاجات لتأخذ منحى انفصالياً في محافظتي دونيتسك ولوغانسك في شرقي البلاد، بالإضافة إلى شبه جزيرة القرم، حيث تمكّنت هذه الأخيرة بعد إجراء استفتاء شعبي فيها على إعلان انفصالها عن أوكرانيا وانضمامّها لروسيا الإتحادية، بينما بقي شرقي البلاد في حالة من المواجهات العسكرية الدائمة والاضطراب الاجتماعي والسياسي فيما بينهم والحكومة الأوكرانية.

مينسك 2

مع تصاعد الأزمة والعنف، تمكّنت روسيا وأوكرانيا بتوقيع اتفاقية هدنة وإحلال السلام في مينسك، بيلاروسيا، في أيلول 2014، لم تصمد سوى شهرين حتى بدأت الخروقات فيها. ثم على إثر توتُّر الأوضاع من جديد، تدخلت ألمانيا وفرنسا كطرف وسيط بين الحكومتين الروسية والأوكرانية، حيث أجريت مفاوضات انتهت إلى إبرام اتفاق مينسك-2 في شباط 2015، والذي يضم 13 بنداً، منها: الوقف الفوري والشامل لإطلاق النار- بدء الحوار حول شكل إجراء الانتخابات المحلية وفقاً للدستور الأوكراني بقانون «الحكم الذاتي المؤقت في مقاطعتي دونيتسك ولوغانسك»- تنفيذ عفو عام وإطلاق سراح المعتقلين والأسرى جميعهم على مبدأ «الجميع مقابل الجميع»- استعادة الحكومة الأوكرانية السيطرة على حدود الدولة الشرقية بعد إجراء الانتخابات والتسوية السياسية الشاملة- إجراء اصلاح دستوري يفترض اللامركزية فيه، وسن تشريعات دائمة حول الصفة الخاصة لمناطق محددة.

استطاع هذا الاتفاق أن يحدّ من شدّة الأعمال القتالية، إلا أنّ الطرف الحكومي لم يلتزم بمخرجات الاتفاق في حينه وبقي على خط تماس مع القوى الانفصالية المسيطرة شرقيّ البلاد، ضمن عمليات صدّ وردّ دائمة معها، لكن ومع تغيّرات الظرف الدولي عموماً بانعكاساته على الاتحاد الأوروبي، ثم على أوكرانيا سياسياً واقتصادياً، والذي سبّب بالتوازي مع الأزمة الداخلية تدنٍ في المستوى المعيشي، تصاعدت الأصوات المطالبة للحكومة الأوكرانية بتنفيذ اتفاق مينسك، وحلّ النزاع سياسياً، ليتراجع على إثره وزن الرئيس الأوكراني السابق بترو بوروشينكي وتياره الذي كان معارضاً تماماً لفكرة «الحكم الذاتي»، وصعود فلاديمير زيلينسكي وصولاً لاستلامه مهام رئاسة البلاد بعد الانتخابات في أيار 2019.

قمّة رباعية النورماندي

أبدى الرئيس زيلينسكي إشارات إيجابية تجاه التسوية السياسية للأزمة، مما دفع الأطراف الأربعة لعقد اجتماعهم الأخير في باريس/ فرنسا، بعد انقطاع دام لثلاث سنوات، وكانت أول مرة يجتمع فيها الرئيسين بوتين وزيلينسكي بعد تولي الأخير لمهامه، حيث كان من المتفق عليه قُبيل الجلسة، أنَّ هدف الاجتماع هو بحث سبل وإمكانية تنفيذ اتفاق مينسك-2، ورغم عدم صدور بيان ختامي عن القمة، إلّا أن الأطراف أوضحت خلال مؤتمر صحفي أنَّ ما جرى الاتفاق عليه مبدئياً هو: 1- تبادل جميع السجناء والأسرى قبل نهاية العام الجاري. 2- وقف كامل لإطلاق النار شرقي أوكرانيا بمراقبة مستمرة. 3- تحديد ثلاث نقاط جديدة لفصل القوات الأوكرانية والانفصاليين. 4- تعهُّد أوكرانيا بادخال اتفاقية «صيغة شتاينماير» ضمن تشريعاتها، وهو البند الذي يتعلق بمنح مناطق النزاع حكماً ذاتياً.

وقد أكد بوتين، أنه «جرى فعلاً تبادل للمعتقلين، هذا أمر واقع»، وشدَّد «لا بديل لاتفاقات مينسك». وبينما عبّر الرئيس الأوكراني زيلينسكي خلال المؤتمر عن رفضه إجراء أي تعديل دستوري، إلّا أنه قام يوم الجمعة بطرح مشروع قانون أمام البرلمان حول إضفاء تعديلات على الدستور، تتعلق بلامركزية السلطة، وتمت إحالته للنظر فيه، دون نشر النصّ.

يتلاقى هذا التطور في الملف الأوكراني مع الاتجاه السياسي الدولي الجديد بتأكيده أن لا حلّ عسكريّ للأزمات، وإنما عبر الحوار والحلول السياسية، تنفيذاً للمصالح الشعبية التي تُعبر عن نفسها ديمقراطياً، فبينما تمترست الحكومة الأوكرانية خلف «الحل العسكري» لثلاث سنوات، ها هي مجدداً بموقع أضعف من سابقه يفرض عليها تقديم التنازلات تنفيذاً للإرادة الشعبية أولاً، وتكمن أهمية تطبيق اتفاق مينسك أنَّ الولايات المتحدة الأمريكية ليست طرفاً فيه وهو ما يعطي نموذجاً جديداً لحل الأزمة الدولية.

الصورة عالمياً

• حصد حزب المحافظين برئاسة رئيس الوزراء البريطاني، بوريس جونسون، أغلبية مطلقة من مقاعد مجلس النواب بفوزه في الانتخابات التشريعية للمملكة المتحدة. وأكد جونسن أن نتيجة الانتخابات العامة وضعت حداً لإجراء استفتاء ثانٍ حول «بريكست».

• دعا نائب وزير الخارجية الروسي ميخائيل بوغدانوف خلال لقاء مع عبد الهادي الحويج وزير الخارجية بالحكومة الليبية المؤقتة، إلى بدء عملية التفاوض وتشكيل هيئات سلطات الدولة في ليبيا.

• أعلنت كوريا الشمالية، اليوم الخميس، أن الولايات المتحدة تتصرف كـ «قطاع طرق» وليس لديها ما تقدمه لها، في إشارة لتخلي بيونغ يانغ عن برامجها النووية والصاروخية.

• أعلنت وزارة الدفاع الروسية، أن مسؤولين عسكريين من روسيا وإيران، بحثوا التعاون العسكري بين البلدين. وعقد الاجتماع برئاسة نائب رئيس هيئة الأركان الروسية الفريق البحري فيكتور ليبينا، ونظيره الإيراني العميد قدير نظامي.

• خرج آلاف الجزائريين في مظاهرات للتعبير عن رفضهم لنتائج الانتخابات الرئاسية، وتأتي هذه الاحتجاجات بعد الإعلان عن فوز عبد المجيد تبون في الانتخابات الرئاسية بنسبة تجاوزت 58%.

• صادق الكنيست الصهيوني على حل نفسه تمهيداً لانتخابات مبكرة ستكون الثالثةَ في أقل من عام، وذلك في 2 آذار القادم. بعد فشل جميع الأطراف لتوصل إلى اتفاق لتشكيل حكومة جديدة.

انغلاق أفق النظام المالي

في مؤتمر بريتون وودز الذي عقد عام 1944، أسست الولايات المتحدة النظام النقدي العالمي المتركز حولها، ممّا ضمن موقع الدولار بوصفه العملة الاحتياطية الرئيسة على مدى الأعوام الـ 75 التالية. إنّ واقع أنّ الدول الأخرى قد قبلت بالدولار كعملة رئيسة للمدفوعات والقروض والاستثمارات العالمية سمح للشركات الأمريكية العابرة للحدود بالهيمنة على الأسواق العالمية في حقبة ما بعد الحرب بسرعة كبيرة.

■ بقلم: اليكسي كوزنتسوف وآخرين
تعريب وإعداد: عروة درويش

مع ذلك، إنْ كان علينا أن ننتقل بذات الشكل بين أنماط النظام المالي والنقدي الدولي، فسيتتبع ذلك أن اليوان سيستبدل الدولار في نهاية المطاف، فهو عملة القوة الاقتصادية والتمويلية الجديدة في العالم: الصين. لكن هل تخطّط بكين لبناء نظامها الخاص من المؤسسات الدولية، نظاماً قادراً على تدويل اليوان ومنافسة العملة الأمريكية فيما يتعلق بتخديم التدفق العالمي للسلع والتمويل؟ من أجل الإجابة عن هذا السؤال، علينا أن نتابع التحولات في الهيكل المالي العالمي كما هي اليوم، وأن نميّز نقاط الضعف والقوّة في كلّ من النظامين الماليين الصيني والأمريكي.

الهيكل المالي العالمي

الهيكل المالي العالمي «سيُشار له: الهيكل» هو مزيج المؤسسات المشتركة في تنظيم التمويل العالمي. يحتوي على نموذج تنظيم العلاقات المالية الدولية، والآليات المؤسساتية لإدارة هذه العلاقات، والمبادئ التي تحكم مشاركة الدول في عملية صنع القرار. يقوم نموذج الهيكل على التنافس وفتح الأسواق المالية العالمية. وتشمل الآليات المؤسساتية العملات بلا غطاء «التي لا قيمة لها في الجوهر fiat money»، وحركة الانتقال الحر لرأس المال عبر الحدود، ومعدلات الصرف العائمة. ويعتمد تأثير كلّ دولة في تطوّر الهيكل على حجم حصّة هذه الدولة وأصواتها في مؤسسات بريتون وودز: صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

ومن السمات الأساسية للنظام المالي ضمن هذا الهيكل: تركّز الأصول المالية في دول معينة بما يفوق حجم اقتصاداتها بعشرات ومئات، بل وحتّى آلاف المرات. مثال: الأصول المالية التي تتحكم فيها دولة لوكسمبورغ تفوق ناتجها القومي الإجمالي بـ 248 ضعفاً، والأصول المالية التي تتحكم فيها جزر كايمان تفوق ناتجها القومي الإجمالي بـ 1861 ضعفاً. ويعود السبب في اختلال التوازن هذا إلى حقيقة أنّ الهيكل المالي العالمي المعاصر لم يتشكل في مؤسسات بريتون وودز الرسمية، بل بشكل غير رسمي من خلال عمليات التمويل العابرة للحدود.

يتم إصدار كتل العملات الوطنية خارج الحدود الوطنية للعملات التي تصدرها. مثال: افتتح بنك الاحتياط الفدرالي الأمريكي في 2007–2008 خطوط تبادل مؤقتة في البنوك المركزية في 14 دولة بقيمة تزيد عن 10 ترليون دولار، من أجل إعادة تمويل المؤسسات المقرضة التي تعمل خارج الولايات المتحدة بالدولار. تمّ إيقاف خطوط التبادل في شباط 2010، لكن تمّ إعادة العمل بها بعد ثلاثة أشهر في صيغ مختلفة بين بنك الاحتياط الفدرالي وخمسة بنوك مركزية متصلة بشدة بالولايات المتحدة الأمريكية: البنك المركزي الأوربي والبنك الوطني السويسري وبنك إنكلترة وبنك اليابان وبنك كندا. ثمّ أصبحت خطوط التبادل الستة هذه دائمة وغير محدودة بسقف في تشرين الأول 2013.

يمكن بفضل خطوط التبادل هذه للولايات المتحدة أن تخلق يورو وجنيهاً إسترلينياً وينّاً خارج حدود هذه العملات الوطنية.

الضَعف الرئيس في النظام المالي للولايات المتحدة أنّ اقتصاد البلد قائم على الدَّين ويعتمد بشكل مفرط على شروط الإقراض المصرفي وديناميّات عمليات البورصة

ويمكن للدول الأخرى المشتركة أن تشارك في خلق الدولار خارج حدوده الوطنية. إنّ اتفاقات التبادل الهائلة التي تشمل أكبر البنوك المركزية، تقوّض من أهمية مؤسسات بريتون وودز بوصفها المزود الرئيس للسيولة العالمية، وتجعل من الصعب التسجيل والتحكم في تدفقات الرأسمال العالمي على المستوى الحكومي.

النظام المالي الأمريكي

تكمن قوّة الاقتصاد الأمريكي الرئيسة في أنّه يطبع العملة الرئيسة العالمية، وكذلك حقيقة أنّه أنشأ أكبر سوق أسهم عالمية يشترك بها نصف الأمريكيين على الأقل. لدى الولايات المتحدة أكبر سوق سندات سائلة «هي السوق حيث هناك الكثير من المشترين والبائعين الحاضرين للقيام بعمليات تحويل بسهولة وتكاليف قليلة نسبياً liquid bond market»، ما يعني أنّ الدولار هو المعيار الدولي لقياس القيمة، وهو الاحتياطي الرئيس لبقية العالم «تتجاوز حصته من الاحتياطيات الدولية في البنوك المركزية 60%». كما أنّ أكثر من 50% من جميع المدفوعات والقروض وعهود الدفع محررة بالدولار الأمريكي. كما تسيطر واشنطن على مؤسسات بريتون وودز المسؤولة عن الاقتصاد ومعالجة الخلل البنيوي في التوازن في 189 دولة عضواً. تسيطر ثلاث وكالات تصنيف أمريكية على 96% من تصنيفات بطاقات الائتمان في العالم. يمكن لما ذكرناه أن يشرح جزئياً سبب هيمنة الولايات المتحدة على تشكل وتطوير الهيكل المالي العالمي.

الضَعف الرئيس في النظام المالي للولايات المتحدة، أنّ اقتصاد البلد قائم على الدَّين ويعتمد بشكل مفرط على شروط الإقراض المصرفي وديناميّات عمليات البورصة. فزيادة حادة في معدلات الفائدة أو نقص في الطلب كنتيجة للإنهاك الاقتصادي، قد يقود إلى هبوط في أسعار الأسهم، ما سيقود بدوره إلى الركود كما حدث في عامي 1929 و2008. وإحدى نقاط الضعف الأخرى للنظام المالي الأمريكي هي في اعتماده على التمويل الخارجي، الأمر الذي يسببه وضع الدولار كعملة احتياطية رئيسة. فإذا انخفض الطلب الدولي على الدولار، سينخفض التمويل الأمريكي من مصادر خارجية أيضاً.

موقع الصين في الهيكل المالي العالمي

الصين هي الأولى في العالم: بمراكمة النقد «محسوباً بالدولار»، وبالناتج القومي الإجمالي مقاساً بتعادل القوة الشرائية «purchasing power parity»، وبالإنتاج والصادرات، وبحجم قوّة العمل. ومع ذلك، لا يزال النمو الاقتصادي الصيني يعتمد إلى حدّ كبير على واردات الاستثمارات والتكنولوجيا الأجنبية.

لكنّ هذه المواقع المتقدمة اقتصادياً التي تحتلها الصين لا تنعكس بشكل تناسبي على قدرات الصين بالتأثير في العلاقات المالية الدولية. فكما كان الأمر من قبل: لا يزال رئيس صندوق النقد الدولي أوروبياً، ورئيس البنك الدولي أمريكياً. فخلافاً لمؤسسات الأمم المتحدة الأخرى التي تتخذ قراراتها بناء على مبدأ أنّ لكل دولة صوتاً واحداً فقط، فصندوق النقد الدولي والبنك الدولي هما شركتا أسهم حيث تملك الدول الأعضاء رأس المال فيهما. يتم اتخاذ القرارات الحاسمة في مؤسسات بريتون وودز بأغلبية مقيدة 85%. حاولت دول «بريكس BRICS» بعد التعديلات على نظام الحصص والأصوات في صندوق النقد الدولي بين عامي 2010 و2016 أن تحصل على نسبة الحد الأدنى من الأصوات «15%» للحصول على سلطة فيتو والتأكيد على مبادئ التعددية القطبية داخل المنظمة، لكنّها فشلت. وكما كان الأمر قبل التعديلات، استمرّت الولايات المتحدة بكونها العضو الوحيد في صندوق النقد الدولي التي لديها حقّ الفيتو.

العالمي أمام الصين

ولأنّ هذه المؤسسات لا تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي في العالم، كان على الصين أن تنحو باتجاه آخر. إنّها تعلّق آمالاً كبرى على مبادراتها الأخيرة لخلق مؤسسات بديلة للنقد والتمويل والاقتصاد، مثل بنك بريكس الجديد للتطوير «NDB» وبنك الاستثمار الآسيوي في البنية التحتية «AIIB».

لقد كان افتتاح بورصة شنغهاي الدولية للطاقة، حيث تتم التحويلات باليوان الصيني، في 26 آذار 2018 حدثاً مهماً بشكل خاص. هذه هي الخطوة الصينية الأولى نحو تشكيل نظام تسعير لموارد الطاقة «نفط وغاز» في السوق العالمية بغير الدولار. لقد بدأت سوق شنغهاي تتداول العقود الآجلة، ومن المتوقع أن تنافس هذه العقود مثيلاتها في سوق برينت البريطانية وسوق متوسط غرب تكساس الأمريكي «WTI». إنّ تسعير النفط باليوان وليس بالدولار هو أحد المكونات الهامة للاتجاه الصيني نحو التقليل من الاعتماد العالمي على الدولار.

ففي أواخر عام 2017 وقع بنك الشعب الصيني 37 اتفاقية تبادل مع 37 دولة مختلفة بقيمة تجاوزت 3 تريليونات يوان، وتهدف هذه الاتفاقيات إلى تسهيل استخدام اليوان في الأعمال والشركات والمصارف غير الصينية بحيث تتمكن المصارف المركزية التي تتلقى سيولة باليوان أن تتحول إلى «مقرض أخير lenders of last resort» بعد تفعيل خطوط التبادل. لكن لم ينتج عن هذه الاتفاقيات زيادة هامة في الاستخدام العالمي لليوان، وهو الأمر المتوقع منذ البداية، لكنّها من حيث السياق العام خطوة هامة على طريق استبدال الدولار بالعملات المحلية.

تدويل اليوان والعقبات الموضوعية

من العقبات التي تقف في وجه اليوان الصيني ضمن النظام الحالي أنّ أغلبية التحويلات التي تتم باليوان تجري عبر لندن وليس عبر بكين. فمساهمة المملكة المتحدة في العمليات المالية العالمية تصل إلى 33,79%. وبالنسبة للتعامل باليوان، تبقى هونغ كونغ أكبر مركز تجميع للتحويلات الدولية باليوان، لتخدم 76,36% «المملكة المتحدة تأتي ثانياً بنسبة 6,18%». وعليه فإنّ معظم التحويلات الدولية التي تحوي اليوان تجري خارج الأراضي الصينية.

كما أنّ هناك عقبة أخرى تقف في وجه تدويل اليوان: المشكلة الصينية الداخلية الناشئة عن النمو السريع للديون «وخاصة في قطاع الملكية العقارية»، ونموّ نظام صيرفة الظل، والتخصيص غير المتناسب للقروض بين الأعمال الكبرى والصغرى. إنّ محاولة الحكومة الصينية لاتباع سياسات نقدية ناعمة تجعلها في مواجهة الاختيار الصعب بين دعم النمو على المدى القصير، ومواجهة الصدمات الخارجية غير المرغوب بها. قد يؤدي التسهيل النقدي، في ظلّ الهيكل المالي العالمي الحالي، إلى جعل الاقتصاد الصيني أقلّ مناعة أمام الصدمات الخارجيّة، ذلك أنّ الاستمرار في نمو الإقراض قادر على إبطاء أو تعقيد استعادة البنوك إلى توازنها ومراكمة الاختلالات الحالية في تخصيص القروض.

يقول البروفسور باري إيشنغرين من جامعة كاليفورنيا، وهو من أكثر الباحثين تقديراً في تطور النظام النقدي العالمي، بأنّ اليوان ليس مؤهّلاً ليكون احتياطياً دولياً في ظلّ النظام الحالي لثلاثة أسباب: 1» التكاليف المرتفعة لعمليات التحويل مشتملة على الحيازة والتوزيع والمعلومات. 2» الاعتماد الكبير للصين على هونغ كونغ كمركز إقليمي خارجي. 3» عدم قدرة الصين على ممارسة ضغط سياسيّ كافٍ على مراكز الاقتصاد العالمي الأخرى.

لكنّ إيشنغرين يقول بأنّ هناك عوامل أربعة تشير إلى النمو المستمر في موقع اليوان كعملة إقليمية، الأمر الذي قد يغيّر العوامل السابقة بالتدريج: 1» النمو في المداخيل في البلدان الآسيوية، ما يعني زيادة الطلب على البضائع الصينية. 2» تنفيذ المشاريع متعددة الأقطاب مثل مبادرة الحزام والطريق، الأمر الذي يزيد من استخدام اليوان في البلدان التي تصل إليها هذه المشاريع. 3» تطوير سوق السندات الآسيوي ما يقود إلى تعزيز معيارية اليوان ودعمها 4» تزايد الطلب على اليوان في البنوك والشركات التجارية ضمن التحويلات التبادلية بين البنوك المركزية كجزء من مبادرة تشيانغ ماي.

من العقبات التي تقف في وجه اليوان الصيني ضمن النظام الحالي أنّ أغلبية التحويلات التي تتم باليوان تجري عبر لندن وليس عبر بكين

نقاط النزاع بين الصين وأمريكا

خلافاً لحقبة الحرب الباردة التي أخذت في طابعها الإعلامي المواجهة بين نظامين مختلفين، لم يعد أمام الولايات المتحدة الادعاء بأنّها في مواجهة مع «محور الشر». فالصين والولايات المتحدة تستخدمان ذات المؤسسات المالية والتجارية الدولية، وكلتاهما تتفاعلان ضمن السوق الرأسمالية العالمية. ولهذا يصبح محلّ النزاع الحقيقي بين الدولتين متعلقاً بالقيود المتبادلة على السماح لمنتجات وخدمات البلد الأخرى بالدخول إلى أسواقها الوطنية.

يعتقد جوزيف ستيغلتز الحائز على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية بأنّ الولايات المتحدة تخسر أكثر من الصين فيما بات يطلق عليه اسم الحرب التجارية. حيث لدى السلطات الصينية فرصٌ أكبر بكثير لتقييد عمليات الشركات الأمريكية العاملة في الصين، بالمقارنة بقدرة السلطات الأمريكية أن تفعل ذلك بما يتعلق بالبضائع الصينية المستوردة إلى الولايات المتحدة كجزء من التجارة الدولية. علاوة على ذلك فإنّ رفع أسعار البضائع الصينية في الأسواق الأمريكية قد يتسبب بعدم الرضا بين مستهلكي المنتج النهائي.

وهناك نقطة نزاع أخرى بين الدولتين تتعلق بقدرة الصين المحدودة على التأثير في المنظمات الدولية المالية الكبرى. فالإدراج الرسمي لليوان في سلّة حقوق السحب الخاصة «SDR: وهي الأصول التي يصدرها صندوق النقد الدولي كداعم للأموال الاحتياطية الموجودة والعائدة للدول الأعضاء، وهي أصول غير نقدية» كان رمزياً إلى حدّ كبير في 2016، ذلك أنّ استخدام حقوق السحب الخاصة لا يؤثر على توازن القوى الحقيقي في الهيكل المالي العالمي. قيمة حقوق السحب الخاصة عند الدوران هي 204,1 مليار دولار، أي أقل من 4% من احتياطي العملة الدولية المحسوبة بالدولار. إنّ مساهمة اليوان في بنية احتياطيات النقد الدولية والتحويلات المالية الدولية يشكل قرابة 2%، وهو الأمر الذي لا يعكس الدور الصيني الدولي بوصفها المصنّع والمصدر الأكبر عالمياً.

ومن نقاط النزاع الأخرى التي تتشكل سريعاً عملية تطوير تقنيات الذكاء الصنعي «AI». فوفقاً لخطة «صنع في الصين 2025» لتطوير التكنولوجيا الإستراتيجية، تتوقع الصين أن تحوز على الحصة الأكبر في العالم في مجال الذكاء الصنعي في عام 2030. لقد تخطّت الصين بالفعل الأوربيين في مجالات معينة متعلقة بالذكاء الصنعي، وباتت على مقربة شديدة من الرائدة في هذا المجال على مستوى العالم: الولايات المتحدة.

ثمّ إلى أين؟

يستمر المراقبون المرتبطون بالغرب بالقول بأنّ الصين تستخدم المؤسسات المالية الجديدة كأداة لتثبيت موقعها كقوة تريد الهيمنة على أوراسيا والعالم. لكنّ المسؤولين الصينيين يرددون باستمرار بأنّ هذه المؤسسات الجديدة تهدف إلى كسر احتكار مؤسسات بريتون وودز وليس الحلول مكانها.

لكن هذا يعني بكلمات أخرى بالنسبة لبعض المراقبين، بأنّه ليس لدى الصين في الوقت الحالي نيّة تغيير المبادئ الاقتصادية السائدة اليوم، وهو الأمر الذي قد يبقي الميزة لصالح الأمريكيين، فهم في نهاية المطاف من صمموا النظام النيوليبرالي العالمي الحالي. فلدى الولايات المتحدة عدد كبير من المؤسسات المالية والأدوات اللازمة للسيطرة على الاقتصاد العالمي لصالحها.

لكنّ هذا الافتراض مشروط بسكونيّة التطورات الاقتصاديّة والدولية، وهو الأمر المنافي للمنطق والواقع. فالعناصر المؤهلة والمرجح أن تؤدّي إلى أزمة مالية عالمية كثيرة، وذلك على غرار ما حَدث في عام 2008 بل وأعنف، وحال حدوثها قد تتغير القواعد جميعها بتسلسل يشبه سقوط أحجار الدومينو. ومن هذه العوامل: العمليات النشطة لخلق الدولارات خارج الولايات المتحدة، والتي تطرَّقنا إليها في المقال. فعمليات إنشاء وخلق الدولار هذه، والتي تحدث خارج سيطرة المشرعين الأمريكيين تزيد من خطر انهيار نظام العملات الدائر حول الدولار.

تفرض هذه الاعتبارات على الصين الانتقال على المدى المتوسط والطويل إلى خارج المؤسسات المسيطر عليها أمريكياً. وأيّ نموّ في الدور الصيني سيعتمد على نجاحها في تعزيز البدائل للهيكل المالي العالمي الحالي، وهذا يحتّم بالضرورة تجاوز الاختلال في التوازن بين القطاع المالي والاقتصاد الحقيقي، الأمر الذي يؤدّي في جوهره إلى تجاوز النظام النيوليبرالي بكليته.

الفن في العصر الراهن.. الظروف والخصائص والتحديات

تطوَّرت المجتمعات في العصور السابقة على الرأسمالية بفعل التناقضات الأساسية الناجمة عن طبيعة إنتاجها، وتطورت مُثلها الجمالية محاذيةً لمجرى التطور العام فيها. كانت المجتمعات في تطويرها لمثلها الجمالية تسعى إلى إظهار ما هو «إنساني في الإنسان» بشكلٍ منسجم مع القوانين الموضوعية الجاري البحث فيها واكتشافها في كل عصر محدد بفترة تاريخية ما.

■ سلاف محمد صالح

أما في المجتمعات الرأسمالية، فإن الطبقات السائدة تفتقد إلى مُثل جمالية يمكن تعميمها، كما أن بنيتها الأخلاقية المتوافقة مع تطلعاتها الأنانية كطبقة مستغلة والقائمة على طبيعة إنتاجها الساعي أبداً إلَى أقصى درجات الربح، تقوم على كبح النمو الجمالي الإنساني، وبالتالي تكبيل الفن.

ويمثِّل الفن المطلوب اليوم إحدى الأدوات الأساسية في بلورة وعي اجتماعي يناقض وعي الطبقات السائدة المتشكل عبر قرون وعقود طويلة من الاستغلال الاجتماعي والاحتكار لجميع وسائل تشكيل الوعي الاجتماعي، ويحاول المقال اليوم إلقاء بعض الضوء على ظروف الفن الصعبة وخصائصه في العصر الراهن:

-1-

تفتقد الطبقات السائدة في المجتمعات الرأسمالية القدرةَ على الاغتناء الفني لافتقادها المثل الجمالي الذي كان التملك الجمالي للعالم محركاً للبحث فيه خلال العصور السابقة التي أكدت جميعها على كون الإنسان سيد العالم.

فالمثل الوحيد أو القيمة الوحيدة في المجتمع الرأسمالي هو النقد كونه المعادل العام المساوي لجميع الأشياء في العالم، بما فيها القيم الإنسانية ذاتها مشوهاً إياها ومختزلها بالأنانية والجشع والفردانية والعبودية له ولمالكه. وقد يكون المثل الجمالي الوحيد هو النقد ذاته!

وفي هذا المجتمع الرأسمالي الذي بلغ فيه تقسيم العمل حداً عالياً، تكون فئة الفنانين أو ما يصطلح على تسميته «المثقفون» فئةً بذاتها إلى جانب الفئات الأخرى في المجتمع. وهي لا تمتلك سوى إبداعها الفني قوةً للعمل قابلة للبيع والعيش منه. وعلى ذلك، فالنقد- رأس المال يحكم إبداع الفنان، ومالك النقد الرأسمالي الزبون يحدد موضوع الفن، في تناقض مع كون الفن والفنان ميالاً للإبداع الفردي المشغول بحجم التناقضات في المجتمع، وللتعبير عن جوهر النظام الطبقي، وهو ما سبَّب للفن والفنان مأساته اليوم.

وهكذا، فإن تلك الطبقة السائدة، تُخضع الفن إلى سيطرتها، وتنفخ فيه مفاهيمها. وعلى هذا فهي تطرح الفن خالياً من المثل الجمالية، فناً مجرداً وحسب، فارغاً من أي محتوى سام في الحياة، ومنحدراً حد الانحطاط إلى الحِس المجرد أو اللذة الحسية والتسلية.. يساعدها في ذلك، تحكمها بجميع وسائل وأدوات التعبير عن الفن، في السينما والتلفاز وعبر وسائل التواصل الاجتماعي والإنترنت.. التي تشيع نمطاً واحداً من الفن يقتات على فتات مائدة الحياة دون النفاذ إلى جوهرها- جوهر الفن، ومشيعاً مختلف ألوان التسلية وعوارض الفساد الفني وتشتيت الوعي الاجتماعي في التفاصيل السطحية والمغامرات والفانتازيا والجنس وقصص الحب شديدة الذاتية والجريمة والأكشن..

-2-

يعتمد الفن في الرأسمالية في أحد جوانبه على ما يُطلق عليه «الطبيعية»، والموجهَّة أساساً إلى الطبقات والفئات المستَغلة على «التقليد»، والعناية بأدق تفاصيل الموضوع الفني. وصياغة الحكايات المليئة بالحوارات اليومية المشتتة فارغة المضمون. وهذا الإغراق في التفاصيل يصيب كثيراً المتلقي غير الواعي جمالياً وغير الجاهل كذلك، يصيبه بالدهشة «الفيزيائية» التي تنفذ إلى الوعي. وفعلها بالتالي هو فعل «إلهاء». وهذا الفن يقوم بحجب المجتمع عن التفكير الجدي بقضاياه وبتناقضاته وبسبل حلها، وبالمشاعر الإنسانية الحقيقية المتصارعة في النفس البشرية نتيجة ذلك.. يمكن ملاحظة ذلك في أفلام ذات تقنيات بصرية وفنية باهرة والتي تحول ملاحم البطولة وأساطيرها، إلى حكايا خالية حتى من مضمونها في عصرها السابق «طروادة مثلاً».

يعتمد الفن في الرأسمالية في أحد جوانبه على ما يُطلق عليه «الطبيعية» والموجهَّة أساساً إلى الطبقات والفئات المستَغلة على «التقليد» والعناية بأدق تفاصيل الموضوع الفني

وأثناء تشويه الذوق الجمالي الآنف الذكر، يكون فن النخبة محجوباً عن الحياة الاجتماعية؛ إذ لم يغب التصوير أو التشكيل عن الفن في الرأسمالية، لكنه ظل انعكاساً سلبياً عالي التقنية فارغ المحتوى ودون عاطفة للموضوع الفني، وبعيداً عن الهم الاجتماعي، وهو بالتالي، شكلي بحت. وقد مهد ذلك الطريقَ لبروز أشكال العدمية الفنية التي تقوم بعزل الشكل المجرد عن تعبيره في الواقع. وعليه، لا موقف للفنان في أعماله تلك من الهم الاجتماعي رغم أنه يغرق المجتمع في تيه البحث عن معنى لتجريده! وما تفيض به المعارض اليوم بتلك الأعمال.

-3-

خرجت الحركات الفوضوية التي انتمى إليها مثقفون وفنانون لم يستطيعوا الهضم والتأقلم مع مفاهيم المجتمع الرأسمالي الخالية من أية قيم أخلاقية ومثل جمالية. وقاموا بردات فعل جدية رافضة لدرجات الانحطاط الرأسمالي، وحاولوا بأعمالهم تأسيس تيارات فنية جدية في بحثها «سيزان مثلاً». لكن تلك الحركات في تطورها لم تقدم حلولاً جذرية تتعلق بانحياز الفن ودوره في حل المسألة الطبقية؛ إذ اتخذت الانعزالية شكلاً لاحتجاجها على معاناتها من الاغتراب، لكنها عجزت عن الربط بين معاناتها الفردية والمعاناة الاجتماعية الناجمة عن التناقضات الاجتماعية التي يولدها ذات النظام الرأسمالي. انعزل الفنانون والمثقفون الفوضويون في قوقعتهم في محاولة للارتقاء بأنفسهم عن الانحطاط، لكن لا يمكن للفن أن يحيا في أبراج مشيّدة بسبب طبيعته الاجتماعية، وارتباطه العضوي بالحياة والنضال السياسي. وإلا فهو يقوم بنفي نفسه.

المفارقة، أن الموقف الاحتجاجي للفوضويين هذا، قوبل أخيراً بالرعاية لأعمالهم من قبل الطبقات السائدة التي لا تجد في تلك الفوضوية تهديداً لنظامها القائم وسيادتها عليه. وبات اليوم الفن الفوضوي «اللاشكلية التي برز بعد الحرب العالمية الثانية أحد أشكاله الأهم» تحظى بالرعاية كأحد أعلى وأرقى ما بلغه الفن الحديث، «احتفى متحف الفن الحديث في باريس عام 2018 بجان فوتييه وهو أحد أبرز اللاشكليين»، ويفيض الفن اليوم كذلك باللاشكلية والمعبرة فعلاً عن تفسخ النظام الرأسمالي.

-4-

لم تعرف دول الأطراف تطوراً في الفن كما في دول المركز وروسيا. إذ إن انفتاح الأفق الثوري في تاريخها الحديث لم يدم طويلاً نتيجة عوامل عديدة تتعلق بـ:

أولاً: فترات التراجع الثوري دولياً، وانهيار المنظومة الشرقية أواخر القرن المنصرم، حيث بدا مع سيادة نظرية «نهاية التاريخ» أن جميع أشكال الواقعية الفنية طوباوية.

ثانياً: لم يجر تطور طبيعي للرأسماليات المحلية بحيث تلعب دوراً تقدمياً ناضجاً ينعكس عميقاً على الفن، وعدم نضوج الطبقة العاملة كذلك الأمر.

ثالثاً: بسبب التحالف الوقح والمفضوح بين البرجوازيات الطفيلية والبيروقراطية مع النفوذ الإقطاعي في مراكمتها لرأس المال الأولي، وتبعية تلك التوليفة لدول المركز. ولدى استتباب الأمر لهذه التوليفة، دخل الفنُ الأطرَ الرسمية، وتم إحكام الطوق حوله في جميع الوزارات والمراكز والجمعيات الثقافية والنقابات ودور النشر والإعلام مسموعاً ومرئياً وعبر الإنترنت والمواقع الإلكترونية.. تسبب كل ذلك بانتكاسة وانحطاط في مجمل مناحي الحياة الفنية في المنطقة، وهو ما أدى إلى تهديد الهوية الثقافية للشعوب، وإلى عدم القدرة على ممانعة ولوج أشكال وألوان من الفن التي لا جذور شعبية لها في وعي الأجيال الشابة، بشكل يسهل إعادة تشكيل وعي اجتماعي يناسب وصفات الليبرالية الاستهلاكية، والسيطرة السهلة على مصير الشعوب.

-5-

يَفترض الفن أنه في حالة صدام دائم مع اللامحتوى الثقافي الذي تقوم الطبقات السائدة بتسييده وتشكيله للوعي الاجتماعي. ولا يمكن للفن ذي المحتوى التقدمي أن يكون سوى ذلك. كما يفترض أنه يحظى بالدعم «الصامت- غوركي» من ممثلهم الشعب، فهو المعبّر عن آلامهم وآمالهم وقضاياهم المصيرية. ولم تكن الواقعية الفنية يوماً سوى الصاعق الذي أشعل الفن بالزخم الجمالي المطلوب لشحن الاندفاع العاطفي والواعي للشعوب الساعية للتغيير الجذري لظروف حياتها غير المنصفة.

الذهب الوردي في التراث العالمي!

العاملات تقطفن محصولاً سورياً هو الأغلى من النفط، محصول كالذهب الوردي المقطوف من منجم طبيعي سوري كل عام، وبعد احتكار تسعير هذا المحصول دولياً لفترة طويلة، بدأ احتكار ومصادرة اسم واحد من أهم المحاصيل السورية ثقافياً بطريقة لم تخلَ من السخرية بحق السوريين!

■ قاسيون

في منتصف كانون الأول الحالي 2019، أدرجت منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة «اليونسكو» الوردة الشامية في قائمة التراث العالمي الإنساني غير المادي. ليس الوردة الشامية فقط، بل وكل ما يرتبط بها من عادات وتقاليد وحرف تراثية أدرجت في قائمة التراث العالمي غير المادي حسب وكالات نوفوستي وسانا للأنباء.

وحسب اليونيسكو، فإن نحو 60–70 طناً من الورود تجمع كل عام في مزارع بلدات منطقة القلمون التي تبعد حوالي 60 كيلومتراً عن مدينة دمشق. الوردة التي يصل سعر الغرام الواحد من زيتها عالمياً إلى حوالي 200 دولار أمريكي.

هل تسخر المؤسسات العالمية من السوريين بهذا الشكل؟ سخرية الناهب الاقتصادي العالمي الذي يقول عبر ممارساته: أنا أحتكر وأنهب ثمن المحصول عالمياً، وأنتم أيها السوريون الذين تنتجون المحصول في بلادكم، فلكم إدراج اسم «الوردة الشامية» في قائمة التراث العالمي غير المادي أولاً، وتنظيم بعض الحفلات الاستهلاكية الليبرالية في بلادكم احتفالاً بالحدث المحلي العالمي ثانياً!

ليست مستغربة طريقة تعامل منظمة اليونسكو مع تراث بلادنا خلال الأزمة، فحسب إذاعة دوتشيه فيلله الألمانية، وفي ظل الحرب والفوضى وتعرض الآثار السورية لعمليات السرقة والتدمير، كانت اليونسكو تصل دائماً إلى المواقع الأثرية السورية لإنقاذها، ولكن بعد فوات الأوان. لدرجة وصفها خبراء الآثار بالمنظمة المتراخية الخاملة للغاية. وبعد الآثار السورية، تقصفنا اليونسكو إعلامياً بالحديث عن الوردة الشامية، بينما يجري نهبها عالمياً.

يُذكر، أن موسم قطف الوردة الشامية يبدأ بين 15 أيار و10 حزيران من كل عام، وفي بلدة المراح وغيرها من بلدات جبال القلمون قرب دمشق على ارتفاع 1500 متر، الوردة الشامية التي صنفتها جريدة قاسيون كواحدة من الميزات الاقتصادية المطلقة في البلاد، وهي المواد ذات الوجود الجغرافي المحلّي الحصري في البيئة السورية بشكل خاص. الوردة ذات الأهمية الاقتصادية والطبية والجمالية والتراثية والثقافية.

أخبار ثقافية

التلفاز الجاسوس

أصبحت الأجهزة الإلكترونية التي يقتنيها الإنسان ويستخدمها في كل مفاصل حياته عامل تجسس عليه أينما كان وكيفما ذهب، وهذه المرة يحذر الخبراء من أجهزة التلفاز التي تحسب على مستخدمها عدد أنفاسه. ونقلت وكالات الأنباء تحذيرات للذين يستخدمون «التلفزيون الذكي» لأن التلفزيونات الذكية الجديدة التي تحتوي على كاميرات مدمجة، تصور وتسجل ما يدور حولها. وتسمى بعض أجهزة التلفاز بـ «الذكية» بسبب إمكانية ربطها بالإنترنت، وتتيح استخدام العديد من التطبيقات وخدمات البث المتداولة عبر الشبكة العنكبوتية بشكل مباشر. ويستطيع مصنعو التلفزيون ومطورو التطبيقات مشاهدة المستخدمين والاستماع إليهم.

اتحاد اللغويين الشباب

تأسس اتحاد اللغويين الشباب لدول الحزام والطريق مؤخراً في جامعة تشجيانغ للمعلمين، حيث سيجمع الاتحاد اللغويين والعلماء الشباب المتخصصين في مجال الحضارة الصينية من داخل الصين وخارجها لتعزيز أعمال البحوث والتبادلات بشأن السياسات اللغوية، وتطور اللغات في الصين والبلدان الواقعة على طول الحزام والطريق. ويحتضن الاتحاد حالياً قرابة 50 عالماً شاباً متخصصاً في مجال الحضارة الصينية من روسيا ومصر وتونس وتركيا وجنوب إفريقيا وغيرها، ويشارك فيه أكثر من 80 عالماً شاباً من جامعات ومعاهد وأجهزة بحثية من بلديتي بكين وتيانجين ومقاطعات تشجيانغ وقوانغدونغ وجيانغسو وغيرها.

كانوا وكنا

استشهد العامل سليمان علي الشريف «قرية بشرايل، طرطوس» وهو يهتف ضد الأحلاف الاستعمارية في طرابلس 1950، واستشهد عامل الميناء أنور العش في طرابلس وهو يهتف ضد مشروع حلف الدفاع المشترك الاستعماري 1951، كما استشهد النقابي جورج عرو في بيروت 1952 وهو يهتف ضد مشروع حلف البحر المتوسط. في الصورة جانب من مظاهرات مدينة دمشق ضد حلف بغداد الاستعماري عام 1955.

للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف
درعا	خالد الشرع	0968844820
السويداء	هاني خيزران	0952769397

دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795
حمص	محمد زهري زهرة	0933145891
اللاذقية	صلاح طراف	0988386581

طرطوس	صلاح معنا	0999725141
حماة	أنور أبوحامضة	0933763888
دير الزور	زهير المشعان	0932801133

الحسكة	حمدالله ابراهيم	0999212404
حلب	جمال عبدو	0933796639
الرقة	محمد فياض	0945817112

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 15/12/2019» «قاسيون» أصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 18/12/2003
قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 03/12/2011

«شلّع.. قلّع..» والتعبير عن مطلب التغيير

قد يعتقد البعض أن الشعارات في أي احتجاج أو انتفاضة شعبية ليست سوى هتافات غضب وتنديد ترددها الجماهير الشعبية الناقمة، لتنفّس من خلالها عمّا يعتمل صدرها من سخط ونقمة وعدم رضا عن وضعها المتردي سواء سياسياً أو اقتصادياً أو اجتماعياً او ثقافياً.. إلخ. وهذا صحيح جزئياً، فالشعارات غالباً ما تترجم حالة استياء ورفض للواقع المعاش، يُعبر من خلالها عن مشاعر متنوعة كالغضب والحماسة والحزن والسخرية... ولكن الشعارات وخاصة السياسية منها لها بُعد أعمق، فالشعار السياسي هو أحد الآليات التي يتكثف بها الخطاب المعبر عن مضمون هوية محددة.

■ إيمان الذياب

سلطة الكلام

تلعب اللغة دوراً هاماً في السياسة، فباللغة يمكن التعبير عن الأفكار، والفكرة تصبح قوة مادية عندما يعتنقها الكثير من الناس. وهكذا تكون اللغة في إطار السياسة ممارسة اتصالية هادفة، تسعى من خلال استخدام الكلمات إلى الوصول إلى الفئات والطبقات الاجتماعية. وكما أن للغة دوراً مركزياً في الخطاب السياسي، فإن للشعار دوراً مركزياً في الخطاب.

«#نازل آخذ حقي»

نقلت شاشات التلفزة والتواصل اندلاع الحراك الشعبي الغاضب في العراق وانتشاره بسرعة في أغلب المحافظات. وملأت الجماهير الشعبية العراقية الساحات والميادين المختلفة في طول البلاد، وعرضها، رافعة منذ البداية شعاراتها الخاصة. والتي كان أولها: هاشتاغ «نازل آخذ حقي»، و«الشعب يريد إسقاط الفساد»، ثم «أريد وطن»... ليست هذه مجرد كلمات رددها أناس غاضبون وشعب جرى إذلاله بكل الطرق، ولكنها التعبير الأعمق عن حاجة العراق وجماهيره المنتفضة للتغيير.

جاء الحراك الشعبي في العراق ضمن الموجة الثانية للحراكات الشعبية، لتكون أكثر نضجاً وأعمق فهماً لحاجة التغيير، في بلد أهينت كرامة مواطنيه، بلد أُحتل «خارجياً» من الأمريكي، وجرى إذلال شعبه «داخلياً» بلقمة العيش، وتخادم «الخارجي» مع «الداخلي» من خلال منظومة التحاصص الطائفي الأكثر سوءاً. جاء الحراك مطالباً بحقه: بالكرامة الوطنية، بالحريات السياسية، بلقمة عيش كريمة .. إلخ، لخصت مطالبه هذه جملة واحدة: #نازل آخذ حقي. أراد العراقيون أن يقولوا للعالم أجمع أن لهم حقوقاً يعرفونها ويريدونها وسيأخذونها.

أما شعار «الشعب يريد إسقاط الفساد»، فقد كان تعبيراً عن فهم الحراك العميق بأن أي تغيير حقيقي يتطلب تفكيكاً كاملاً لمنظومة العلاقات السياسية والفكرية والاجتماعية.. وهو ما لخصه بهذا الشعار المميز «إسقاط الفساد». الفساد المرتبط بنيوياً بالمنظومة السياسية القائمة. فساد فاق الخيال، ونهب غير مسبوق في بلد غني بالثروات.

«الوطن هو ألا يحدث ذلك كله»

تبارى المحللون السياسيون والإعلاميون في تفسير بعض الشعارات التي رفعها ورددها العراقيون، ومنها «أريد وطن»، لقد احتاجت هاتان الكلمتان إلى شرح!

لا يكفي الركون إلى «الدلالة الثقافية» للمفهوم، أو حصره بفكرة عدم تقسيم البلاد على أهميتها، لقد جاء الحراك لاسترجاع وطنه كاملاً غير منقوص، من خلال التركيز على فكرة الانتماء إلى «وطن»، وتحديد مفهومه وهويته المغيبة. لهذا رفع الحراك مطالبه على المستوى السياسي، وبكل جرأة وتصميم، وبعيداً عما تطرحه البنية السياسية القائمة، بتحطيم «البنية الطائفية» عبر تحطيم منظومة التحاصص الطائفي. مطلبٌ شجاعٌ وجريء، يمكن أن يؤسس للخروج من ذل الارتهان للخارج، حيث تصبح المرجعية الحضارية هي التعبير عن «العمق الوطني» كما يؤكد المفكر هادي العلوي.

تلعب اللغة دوراً هاماً في السياسة فباللغة يمكن التعبير عن الأفكار والفكرة تصبح قوة مادية عندما يعتنقها الكثير من الناس

وتأتي الشعارات الأخرى لتستكمل لوحة الوطن، معبرة بجمل قصيرة، ولهجة عراقية عامية بسيطة ولكنها عميقة: «شلّع، قلع، كلهم حرامية». كلمة شلّع ليست سوى تعبير عفوي عن جذرية التغيير المطلوب، إذ لا يمكن لأي إصلاح أن يُخرج العراق من دوامة الأزمات التي يرزح تحتها اليوم.

عبرت الشعارات عن اندماج الجماهير ذات الهم الواحد، وتمكنت ليس فقط من كسر حاجز الخوف عندهم، بل كسر الكثير من القيود التي كانوا يعيشونها قبل نزولهم إلى الشارع. ورغم محاولة بعض القوى السياسية القائمة ركوب موجة الحراك والتحكم به، لكنها لحد الآن فشلت فشلاً ذريعاً. إن هذه القوى لن تكون حاملاً للجديد الذي ينشأ، لأنها ببساطة تنتمي إلى القديم، وهي لم تخرج عن برامجها السياسية السابقة، بينما يتطلب التغيير برامج ومواقف وطنية عميقة وجذرية تضع مصلحة العراق والعراقيين فوق كل شيء. عبّر الحراك عن رفضه لهذه القوى بأبسط الكلمات: «ما نتراجع، لا هيهات.. خل تسمعنا الحزبية» و«من كل شارع، من كل باب.. نطلع ما نرضى بأحزاب»..

ثقافة الاحتجاج الشعبي

استلهمت الشعارات في الحراكين اللبناني والعراقي من مصادر متعددة تستعيد التراث وتستعير من الحراكات المجاورة، واستخدمت أساليب مختلفة ومتنوعة من أساليب التعبير فاستخدمت الصورة والكاريكاتير وبعض الأغاني والنكتة السياسية إلى جانب النص المكتوب. ووظفت التكنولوجيا إلى حد ما في ابتكار وطرح الشعارات ونشرها، في التعامل مع الحدث، الذي ما زالت تحميه سلميته. إن بقاء الحراك بدون حوامل وبرامج سياسية، يمكن أن يؤدي به إلى الذهاب إلى العنف و«الدَّم»، لذلك من الأفضل أن يؤطّر قواه، ويسرع بعملية الفرز ليصل إلى المطلوب. إضافة إلى حماية نفسه، قبل أن يتمكن أعداؤه من خطفه وإغراقه بالدم.

قاسيون
2020
5000 ل.س للمؤسسات والجهات العامة والخاصة
2000 قيمة الاشتراك السنوي للأفراد
حزب الإرادة الشعبية
اطلاق حملة الاشتراكات السنوية
كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار